عرفان محمد حمّور

قواعد الامن
في مجتمعات العرب القديمة

مؤسسة الرحاب الحديثة
بيروت - لبنان

قواعد الامن

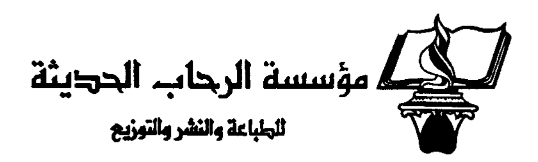
في مجتمعات العرب القديمة

أُطْروحةٌ لعلَّها تُطرح للمرَّةِ الأولى في كتابة تاريخ العرب، يُحقِّق فيها الكاتبُ، بالبحث والمناقشة والنقد، قواعدَ الأمن التي كانت تَحكُمُ مجتمعاتِ العرب القديمةَ، وتُوفِّر لها قسطاً جيّداً من الأمن . . .

وسيجدُ القارىءُ أن المواسِمَ الكِبَارَ عند العرب، كمواسم الحجّ والأسواق والأعياد والربيع، التي كانت تقومُ في أوقاتٍ مُعيَّنةٍ من كلِّ سنة، على مختلف المواضع من بلاد العرب، كانت تَتَميَّزُ بِشُيُوع الأمن في مُعْظمها، إن لم يكن فيها جميعاً، على كثرة من كانوا يقصدونها، وينتقلون إليها عَبْر الفَلَواتِ والبوادي . . .

وحُقَّ لقارىءِ عُنْوانَ الكتابِ أن يُبْهتَ ويتساءَلَ مُتعجِّباً: وهل كان في مجتمعات العربِ أمنٌ، حتى تكون له قواعدُ؟ . .

إن قارئاً فَعَل هذا يُعْذَرُ ولا يُلام. . فالصورةُ التي رُسِمتْ للناس عن حياة العرب في عصر الجاهليّة، زُوِّرتْ لكي تكون سوداءَ قاتمةً! . . ولكنّ اسْتِقْراءَ حوادث التاريخ وأخبارِه، تُثْبتُ أن القواعدَ الضروريّةَ اللازمةَ لاعْتبارِ الأمن غالباً على بلاد العرب، كانت مُتوافرةً في عصر الجاهلية، في حُدودٍ جيِّدةٍ، خيرٍ منها عند كثيرٍ من الأُمَم الأُخْريَات . . .


مؤسسة الرحاب الحديثة
للطباعة والنشر والتوزيع

عنوان الكتاب

قواعد الأمن

في مجتمعات العرب القديمة

المؤلِّفُ: عرفان محمد حمُّور

الناشِر والموزِّع

مؤسسة الرِحَاب الحديثة

للطباعة والنشر والتوزيع

المدير المسؤول: أحمد فوّاز

هاتف: ٠٣/٣٥٩٧٨٨

ص. ب: ١١/٣٨٤٧

بيروت ـ لبنان

التنضيد والإخراج

مؤسسة غَوْر پْرِس

هاتف: ٠٣/٦٣٣٥٩٨

العنوان: البربير ـ بناية كاملة ـ ط ٤

بيروت ـ لبنان

تصميم الغلاف والفهارس الفنيّة

د. هدال عرفان حمُّور

الطبعة الأولى ٢٠٠٠

عرفان محمد حمّور

قواعد الامن

في مجتمعات العرب القديمة

مؤسسة الرحاب الحديثة
بيروت - لبنان

الفهرس التفصيلي لمحتويات الكتاب

مقدمة الكتاب

الحالةُ العامّةُ للأمن في عصر الجاهلية ومُجتمعاتُ العرب

لا شك في أن مواسمَ الحجِّ والأسواقِ والأعيادِ، التي كانت تقومُ في أوقاتٍ مُعيَّنةٍ من السنة، على مختلف المواضع من بلاد العرب، في عصر الجاهلية، وما كان يجري فيها من تجارةٍ وتَبادُلٍ للعُروضِ والسِّلَعِ، وانتقالِ للقوافل والناسِ عَبْرَ الفَلَواتِ والصحارى، إنما كانتِ الوجْهَ الصادِقَ الذي تَتَجلَّىٰ فيه الحالةُ العامّةُ للأمن، والمِعْيارَ الدقيق الذي يُوزَنُ به مِقْدارُها. . . ذلك أن غَلَبَةَ الأمن على المجتمعات تُعَدُّ سبباً رئيساً، وأساساً صالحاً، لازْدِهارِ التجارات، واطِّرادِ المواسم، وانتظام الأسواق. بينما تُؤدّي غَلَبَةُ الخوفِ، وانتشارُ الفوضى والعَبْثِ، واضطرابُ الأحوال، إلى كَسَادِ التجارة، وبَوَارِ الأسواق، وتَعثُّرِ المواسم وانقطاع قيامها.

● **القواعد المطلوبة لاعتبار الأمن غالباً على بلاد العرب كانت متوافرة:**

والناظِرُ في أخبارِ المواسِم الكِبَارِ عند العربِ في عصر الجاهليَّة، يجدُ أنها كانت تَتَميَّزُ بشُيُوعِ الأمنِ في مُعْظمِها إن لم يكن فيها جميعاً. وكان الناسُ الَّذينَ يقصدونها، أيامَ قيامِها، آمنينَ على أنفُسِهم وأموالهم فيها، مُطْمئنِّينَ إلى سَلامتِهم في السفَرِ والإقامة، مع احْتِرازٍ لا بُدَّ منه لكل مُرْتحلٍ في الدُروبِ البعيدةِ المُمتدَّةِ وسطَ الفَيَافي والبوادي، تحوُّطاً لكل طارىءٍ.

وسنجدُ في استقراءِ حوادثِ التاريخ وأخباره، أن القواعدَ الضروريّة

اللازمةَ لاعْتِبارِ الأمن غالباً على بلاد العرب، كانت مُتَوافرةً في عصر الجاهلية، في حُدودٍ جَيِّدةٍ، خَيرٍ منها عند كثير من الأمم الأُخرَيَاتِ.

ولعلَّ أصدقَ دليلٍ على ذلك، نُقدِّمُه ابتداءً، هو الآيةُ الكريمةُ من قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْقُرَى الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا قُرًى ظَاهِرَةً وَقَدَّرْنَا فِيهَا السَّيْرَ سِيرُوا فِيهَا لَيَالِيَ وَأَيَّاماً ءَامِنِينَ ﴾[1]. . . ومعنى هذه الآية كما أَطْبَق عليه المُفَسِّرون، أنه كان على الطريق الممتدِّ من اليمن إلى الحجاز فبلاد الشام قُرى مُتَواصِلةٌ، قريبٌ بعضُها من بعض، جُعل السَّيْرُ بينها على مَراحِلَ، والمرحلةُ مسافةٌ قَدرُها نحوُ أربعة وعشرين ميلاً، كان الراكبُ على الإبل يَقْطعُها في يومٍ، فكانوا يسيرون فيها بتجاراتهم آمِنينَ من كل مَكْروهٍ، لا يخافون شيئاً في ليلٍ أو نهار[2]. . . وقيل إنهم كانوا لا يحتاجون في سَفَرِهم هذا إلى زادٍ، من لَدُنْ وادي سبأ باليمن إلى الشام[3]. وهو دليلٌ على كثرة ما كان في الطريق من مَرافِقَ وقُرى يجدون فيها الزادَ والمأوَىٰ والأمانَ. . . وقد أكَّدَتِ الآثارُ المَعَينيَّةُ التي وُجِدَتْ قريباً من مدينتَيْ العُلا وتَبُوك بوادي القُرى، في الحجاز، أنه كانت هنالك جُملةٌ من المُسْتَوْطَناتِ استُعمِلتْ مراكزَ لتبادُلِ البُرُدِ، وعنَابِرَ لخزن البضائع[4].

● انتشار بيوت التجارة على طول الطريق الغربي للتجارة:

فهل هنالك دليلٌ خيرٌ من هذا على أن طُرُق التجارة كانت آمِنَةً، وأن

---

(١) سورة سبأ، الآية: ١٨.

(٢) تفسير ابن كثير: ٥/٥٤٣ ـ ٥٤٤، وتفسير القرآن الكريم: ٦٩/٢٢، وتفسير الجلالين: ٥٦٥، ومعجم ألفاظ القرآن الكريم: ٤٩٦، وكلمات القرآن: ٢٦٢.

(٣) ابن منظور المصري، أبو الفضل محمد بن مكرم ـ لسان العرب: ١٧٨/١٥ (قرا).

(٤) فيليب حتي، إدْوَرْد جرجي، جبرائيل جبور، تاريخ العرب: ٨٨.

العُمْرانَ كان بذلك مُتَّصِلاً بين اليمن ووادي القُرى إلى بلاد الشام؟... بل هنالك دليلٌ آخَرُ من القرآن الكريم أيضاً... ذلك أنه لمّا نَزل قولُه تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لاَ تَدْخُلُوا بُيُوتاً غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْنِسُوا ﴾[1]، قال أبو بكر: يا رسولَ الله، فكيف بتجار قريش الذين يختلفون بين مكة والمدينة والشام، ولهم «بيوتٌ مَعْلومَةٌ» على الطرق، فكيف يستأذِنون، وليس فيها سُكَّانٌ[2]...؟ فنزلت الآيةُ الكريمةُ: ﴿ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَدْخُلُوا بُيُوتاً غَيْرَ مَسْكُونَةٍ فِيهَا مَتَاعٌ لَكُمْ ﴾[3]... وإذا تَدبَّرْنا هذا الكلامَ وجدنا فيه إشاراتٍ بَيِّنَاتٍ إلى عِدَّة أمورٍ، أهمُّها أربعةٌ جديرةٌ بالاهتمام والبحث...

الأول: وجودُ بيوتٍ على طريق التجارة الغربي في جزيرة العرب، ينزلها تُجَّارُ القوافل في أسْفَارهم، للراحة والتزوُّد بالماء، وربما للتجارة ومُقايضة أهل المنطقة بالسِّلَع والعُروض.

الثاني: أن تلك البيوت كانت مَرافِقَ عامَّةً، ولم تكن مِلْكاً خاصّاً لأَحَدٍ يَنْزِلُها، أو يَسْتثمِرُها بالإجَارَةِ، وإلاّ لوَجَبَ عليهم اسْتِئذانهُ أيضاً في النزول بها.

الثالث: أنها لم تكن مَضَارِبَ أو خِيَاماً من صوف أو وَبَرٍ أو سَعَفِ نخيل، ولو كانت كذلك لَقَوَّضُوها وحملوها معهم، وإنما كانت مَبْنِيَّةً على نحوٍ ما، يُبْقيها قائمةً على حالٍ ثابتةٍ «مَعْلُومةٍ»، تسمحُ للتجار والحجَّاج أن يَأْوُوا إليها كلَّما مَرُّوا بها.

الرابع: أنها كانت تظلُّ خاليةً «غير مَسْكونَةٍ» من الناس، إلا في أيام

---

(١) سورة النور، الآية: ٢٧.

(٢) تفسير الجلالين: ٥٨٤.

(٣) سورة النور، الآية: ٢٩.

المواسم ومُرور قوافل التجار والحجّاج والمسافرين، وهو دليلُ استقرار المناطق التي كانت تقومُ بها، أو ثباتِ القواعد التي تُنظم العلائق بين التجار وأهل تلك المناطق.

ويُفهم مما ذكره ابنُ كثير في تفسير الآية، ومِثلُه ابنُ منظور، أن تلك البيوت كانت كالخانَاتِ وحوانيت التجار، أو كالفنادق ومنازل الأسفار التي تنزلُها السَّابِلَةُ عادةً، ولا يُقيمون فيها إلا مُقامَ الظاعِن. وكلُّ شاخِصٍ للمسير من مدينةٍ إلى أخرى ظاعِنٌ، وهو ضدُّ المقيم، والسَّابلةُ هم أبناءُ السبيل، المختلفون على الطرقات في حوائجهم، المسافرون يقصدون بلداً لأمور تلزمهم[1]. . . وعلى ذلك يمكن القولُ إذن، بأن تلك البيوت لم تكن لِتُنْشَأَ مصادفةً وعَبَثاً، من غير نظام وراء إنشائها، ولم تكن لِتُقامَ على طريق طويلٍ، مُمتدٍّ عبرَ الجبال والصحارى والوديان، لو لم يكن الأمنُ مكفولاً لها، في حُدودٍ مقبولةٍ، تجعلُ التجارَ والحُجَّاجَ والمسافرين مُطمئنّين غالباً إلى نزولهم بها، مُرتاحين إلى الحماية التي يُوفِّرها لهم: جِوَارُ أهلِ المناطق التي تقعُ البيوتُ فيها، وأَخْذُهم في سفرهم بقواعد الاحْتراز الضرورية لكل مسافرٍ في قافلةٍ، على طُرقٍ بعيدة، في أَرْضينَ واسعةٍ مُترامية. . . فإذا كان الأمنُ والنظامُ أكثَرَ حالِ الطُرق في عصر الجاهلية، فلا رَيْب أن حالَ المجتمعاتِ المستقرَّةِ يومئذٍ في المدن والقُرى والأرياف كان خيراً منه، إذ لو لم يكن الأمنُ غالباً عليها، لما انتشرتْ تجارةُ القوافلِ في مُختلفِ رُبوعها، ولا انْعَقَدتْ مواسمُ الحجِّ والتجارةِ بالمواعيدِ المقرَّرةِ لقيامِها من كلّ سنةٍ، ولا استمرَّ قيامُ بعضِها في مواعيده قُروناً طويلةً، ولا قصدَها أحدٌ من العربِ،

---

(١) تفسير ابن كثير: ٥/ ٨٥، ولسان العرب: ٢/ ١٤ (بيت)، و ٨/ ٣٣٢ (متع)، و ١١/ ٣٢٠ (سبل).

فضلاً عن تُجّار الأمم الأخرى، على نحوِ ما كان في مكّةَ، وعُكَاظَ، وهَجَرٍ، وعُمانَ، والشِحْرِ، وعَدَنٍ وغيرها من مواسم العرب.

* * *

● **من عيَّروا العرب بالغزو لم يعيِّروا غيرهم بما هو أشدُّ وأعتى:**

ما اجْتَزَأْتُ بهذا الكلام عن البحث في قواعد الأمن عند العرب، وإنما قدَّمتُه مدْخَلاً إليه، وأنا لا أجهلُ ما كان من قبائل الأعراب، وبعض قبائل البادية، مثلما كان في مجتمعات سائر الأمم قديماً، من أعمال الغَزْوِ والغارات، وما كان يَتخلَّلُها ويُعْقِبُها من السَّلْبِ والنَّهْبِ، ولا سيما في حالاتِ القحطِ والجذب...

والعجيبُ أن المؤرِّخينَ والمُسْتشرِقينَ عيَّروا العربَ جميعاً بما قام به بعضُ قبائلهم من الغزو، كما عيَّروا القبيلةَ كلَّها بما قام به بعضُ أبنائها، بينما بُرِّرَ هذا الأمرُ لِغَيرهم من الأمم.!

يقول بْرِسْتِد: «... والشعبُ الذي تجتمعُ فيه قوَّةُ البِنْيةِ، والجَلَدُ، والبأسُ، يميلُ غالباً إلى الغَزْوِ والنَّهْبِ، والذي يميلُ إلى الغزو والنهب، يَجْنَحُ إلى الارْتحالِ من مكانٍ إلى آخَر. وعلى هذا كانت قبائلُ الجرمان في أوربة، يتَّبِعُون مَيْلَهمُ الفِطريَّ إلى الغزو والنهبِ والتنقُّلِ من مكانٍ إلى آخَر، ومعهم نِسَاؤُهم وأولادُهم وأقرباؤهم...»[١].

ولم يكن للجرمان حتى مطلع العصور الوسطى، أي أوائل القرن السادس للميلاد، قُرىً أو مُدُنٌ أو مُسْتوطَنَاتٌ يعيشون فيها، وإنما كانوا ما يزالون رُحَّلاً، يَتَقلَّبُونَ في الأرض، يَغْزُون الرومان حيثما وجدوهم، حتى

---

(١) جيمس هنري برستد ـ العصور القديمة: ٦٤٨ ـ ٦٤٩.

ضَعُفَ الرومانُ عن صدِّ غَزواتهم، وسَلْبِهم أسْلابَهُم، ونَهْبِهم أرزاقهم، فعَمَدَ إمبراطورُ الرومان إلى تدبيرٍ جديدٍ، سُمِّيَ «مبدأ الضيافةِ الإلزاميَّةِ»، كما قال المؤرِّخُ الإنكليزيُّ فِشِرْ، فصار كلُّ رومانيّ بموجبه مُكْرَهاً على التخلّي عن ثُلُثَيْ ما يملك، إلى مَن ينزلُ به من الجرمان البرابرة غَصْباً وعُنْوةً! وقد برَّرَ الإمبراطورُ هذا التدبير بأن عشائر الجرمان تُعَدُّ حليفةً للإمبراطورية الرومانيّة[1]، فاستحقَّتْ بالحِلْفِ ما يُؤدَّىٰ إليها!

فتأمَّلْ كيف برَّرَ بْرِسْتِد الميلَ الفِطْريَّ إلى الغَزْوِ عند قبائلِ الجرمان، بالقوَّةِ والبأسِ والجَلَدِ، وكيف سمَّاهُ فِشِرْ مبدأ الضيافة الإلزاميَّة... ثم انظُرْ فيما زَعَمهُ المؤرِّخُ الإنكليزيُّ برنارد لويس عن الغزو عند العرب، فقد سمَّاهُ سَطْواً، وقال: إن «السطْوَ مهنةٌ طبيعيَّةٌ وشرعيَّةٌ طِبقاً لمبادىء العربِ الأخلاقيَّة»[2]... وانظرْ كذلك إلى فيليب حِتّي ورفيقَيْه يجعلون الغزو عند قبائل العرب نوعاً من اللصوصيَّة، ورُكْناً من أركان الاقتصاد في مجتمعاتهم، ورياضةً قوميَّةً خاصَّةً بهم، ونموذجاً للأعمالِ التي تليقُ بذوي الرجولة منهم[3]... وقريبٌ من هذا قاله مُؤرِّخونَ عربٌ وأعاجم، ولا سيما ابن خلدون!

وكأن قبائلَ العرب الغازِيَةَ كانت بِدْعاً في تاريخ العالم القديم، لا مثيل لها في الغَزْو بين سائر الأمم، أو كأن العالمَ لم يشهدْ قبل العرب جماعةً من الصعاليك الفقراء، تكْمُنُ في الجبال للأغنياء، فتُغِير على أموالهم لِتُوَفِّرَ معيشتَها، فأخذَ العربَ جميعاً بِفِعْل فئةٍ قليلةٍ منهم، مع أن ذلك وقع في

---

(١) هـ. أ. ل. فِشِر ـ تاريخ أوربة في العصور الوسطى: ٢٠، ٢٥.
(٢) برنارد لويس ـ العرب في التاريخ: ٥٧.
(٣) تاريخ العرب: ٥٣.

العصور القديمة[1]، ولم يأخُذِ الإنكليزَ بما فعلهُ نُبلاؤهم في القرن الخامس عشر الميلادي، حينما ضاقُوا ذَرْعاً بحياة السِّلْم، بعد انتهاء حرب المئة عام مع فرنسا، فأقاموا جيوشاً من المرتزقة، يحاربُ بعضُهم بعضاً، ويَسْتَخدِمُونها في الإرْهاب، والعُدوانِ على المسافرين، واغتصابِ النساء والأموال، وقتْلِ الأبرياء... وكان أكثَرَهم شهرةً فيها نبيلانِ يتنافَسانِ على عرش انكلترا، شِعارُ أحدهما وردةٌ حمراءُ، وشعارُ الآخَر وردةٌ بيضاءُ، فعُرِفت حروبُهما بحروب الوردتين[2]... وشتَّانَ ما بين قوم، في القرن الخامس عشر، يذهبون إلى الغَزْو كراهةً للأمن والسلام، وقومٍ، في القرن الخامس أو السادس، يدفعُهم شُحُّ الطبيعةِ، وجَدْبُ الأرضِ، على كُرْهٍ منهم، إلى الغارة والغَزْو.

● **لم يكن العربُ جميعاً صعاليك:**

وإذا طُرِح الغلُوُّ في إضافة أعمال «الغارة والغزو»، وما يُرافقها أو يُعْقِبها من «النَّهب والسَّلْب» إلى العرب كافةً، في حُكم عامٍّ لا يستثني منهم أحداً، وكأنه لازِمةٌ تَلْزَمُهم، دون سائر الأمم، كلما ذكرهم باحثٌ أو مُؤرِّخٌ، فإن المحقِّق في أخبار الجاهلية، مع بعض النزاهة والرَّوِيَّة، يستطيع أن يستقصيَ عدداً كبيراً من ضَوابط الأمن عندهم، كانت من غير شك تُوفِّر لهم سلاماً وأمناً ضمن حدودٍ مقبولة ومعقولة، ولا سيما في مجتمعاتهم بالقُرى والأرياف، كما في الأسواق العامَّة، وطرُق التجارة، ودُورِ العبادة. وهو ما

---

(١) العصور القديمة: ٣٥٠٠ ق. م ـ ٤٧٦ م (تاريخ سقوط روما)، والعصور الوسطى: ٤٧٦ م ـ ١٤٥٣ م (تاريخ سقوط القسطنطينية)، وتبدأ العصور الحديثة منذ ١٤٥٣ م، وهو المعروف عند المؤرخين كافة.

(٢) تاريخ أوربا في العصور الوسطى: ٣٣٩ ـ ٣٤٠.

أتاح للعرب وغير العرب، أن يُنظّمُوا قوافلَ التجّارِ والمسافرين والحجّاج، ويَتنقّلوا في أصْقَاعِ شبه الجزيرة، آمنينَ على أنفسُهم، ومُطْمئنّينَ إلى سلامة أموالهم غالباً. . .

ولا شك في أنه كانت عند العرب، كما عند سائر الأمم، حالاتٌ شاذَّةٌ، تُعَدُّ نواقِضَ للأمن، يخرجُ فيها بعضُ الناس على تقاليد مجتمعاتهم، وينتهكون القواعدَ التي تُحْكم ضوابطَ الأمن، بأعمالٍ ستتحدَّث عنها في كلامنا على مجتمعات العرب، وهي تتفاوتُ بين غاراتٍ يُشِنُّها بعضُ الصعاليك، وغزوٍ تنهض له القبيلةُ لأسباب مختلفةٍ مُبَرَّرةٍ.

* * *

الباب الأول
مجتمعات العرب في عصر الجاهلية

الفصل الأول
أحوال الإجتماع عند العرب

المطلب الأول ـ اختلافُ المجتمعات باختلاف عوامل الطبيعة:

من المعروف أن بلاد العرب كانت، على سَعَتِها، مُتنوِّعَةَ الأقاليم، ومختلفةَ المُنَاخَاتِ، وكانت كذلك مُفتَّحةَ الأبواب على البحار الرئيسة في العالم، في موقعٍ وسَطٍ تميَّزَتْ به من سائر أُمم العالم القديم، فوصَلَتِ الشرقَ بالغرب، وأمَدَّتِ الشمالَ بما في الجنوب، والتَقَتْ في ربُوعها طرُقُ التجارة وقوافلُها، وقامت في مُدُنها وقُراها أعظمُ مراكزِ التبادلِ التجاريّ والحضاريّ، الداخلي والدوليّ، فكان لا بُدَّ لهذه العوامل من أن تُؤثِّر تأثيراً كبيراً، ومباشراً، في نُشوءِ المجتمعات البشرية بجزيرة العرب، وتطوُّرِها، وتنوُّعِها، وارْتِقاءِ بعضِها، وتأخُّر البعض...

وقد أثبتَ التحقيقُ أن آثار اختلاف العوامل الطبيعية، على سكان جزيرة العرب، جعلت لأهل المدُن والقُرى مجتمعاً يختلفُ في شكْلِهِ وتكْوينهِ عن مجتمع أهل البوادي والفَلَوات... بل جعلتْ من مجتمع أهل المُدنِ والقُرى جُملةَ مجتمعاتٍ، تبايَنَتْ بتبايُنِ العوامل المحليّة والخارجيّة التي تَعرَّضَتْ لها، فكان لكلٍّ من اليمن، ومكة، ويثرب، والطائف، والحيرة وغيرها من حواضر العرب، مجتمعٌ خاصٌّ، وشخصيةٌ مُتَمَيِّزَةٌ... فمُجتَمعُ اليمن مثلاً أنشأ حضارةً ليس لها مَشَابِهُ في سائر أنحاءِ بلادِ العرب، فاشْتُهِرَ بالعُمران، وبناءِ القُصورِ والحُصُونِ، وإقامةِ السُّدُود، واسْتِزْراع الأرضِ،

وإنتاج الغَلاَّتِ، واسْتخراجِ المعَادنِ، وتربيةِ الحيوان... وبينما كان العربُ في وسَطِ الجزيرة وشمالِها، يُعبِّرون عن أنفُسِهم، ومَشَاعِرِهم، وأفكارهم، بصناعة الشِّعْرِ، وصَوْغِ الحِكمِ والأَمْثَالِ، والدعوةِ إلى مكارم الأخلاق والتجمُّلِ بها، واشْتغالِ فريقٍ منهم بالتجارةِ وفريقٍ آخَرَ بالزراعةِ، وبعضِ الصناعاتِ، كان أهلُ الجنوب في صنعاءَ، وظَفَار، وصُحَار، وحضرموت، وعَدَن وغيرها من حَواضِرِ العربِ هنالك، يُعَبِّرون عن ذَوَاتِهِم بالنقشِ على المَرْمَرِ، والمعادنِ الثمينة، والخَشَب، وبالحِذْقِ في الصناعات، كالبُرودِ، والبُسُطِ، والسيوف، والعطور، وصِياغَة الحُلِيّ من الذهب والفضة والأحجار الكريمة... ومع ذلك فإن مجتمع الحضارة في جنوب بلاد العرب لم يكن مجتمعاً على شاكلةٍ واحدةٍ، بل كان أيضاً مُؤَلَّفاً من عدَّة طبقاتٍ، مُتَفَاوِتَةِ الحظوظ من الإرْتقاءِ، والمكانة الاجتماعية. وكذلك كانت جُملةُ المجتمعاتِ الحضَاريَّةِ في اليمن، وحضرموت، وعُمَان، وهَجَر البحرين، والقطيف، والخَطِّ، ومكة، ويثرب، ومدائن وادي القُرى، وغيرها، تختلفُ خصائصُ حضارتها عن المجتمعات المتقدِّمة التي أنشأها العربُ في مَشارِفِ الشام، ومَشَارِفِ العراق، على شكل قُرىً، ومُسْتَوطَنات، وأَخْبِيَةٍ، جَمعتْ بين الحضارة والبداوة في آنٍ معاً، فلم يكن أهلُها مُنْعَزِلين عن العالم الخارجي، ولا عن أُصُولهم في جزيرة العرب، بل كانوا مُنْفِتِحين على كل العناصر الحضارية من حولهم، وكان العربُ يُطلقون عليهم إسمَ عرب الضواحي، لأنهم أقاموا على تُخوم البادية في ضواحي العراق والشام.

وقد تميَّزَتْ مجتمعاتُ الحضارة عند العرب كافةً، بأنها لم تكن على شاكلة المجتمعات المماثلة في بلاد فارس والروم، وإنما ظلَّتْ في أنْمَاطِ العَيْشِ، وطرائقِ التفكير، والتقاليد الاجتماعية، والمُثُل العليا، على شاكلة المجتمعات البادية، التي نشأت فيها، وفُطِرَت عليها، فكان أهلُها يعيشون

في قُراهم ومُدُنِهم وأريافهم، قبائلَ وأُسَراً، تربط أفرادَ كلٍّ منها عصبيَّةُ الولاء لأسرته أو قبيلته، وتُحْكِمُ سلوكَهمُ التقاليدُ والأعرافُ التي تَلَقَّوْها عن آبائهم(١).

آيةُ ذلك أن المواسم العامَّةَ الكِبَارَ، مثلاً، قامت في اليمن، مثلما قامت في حضرموت، وهَجَر، وعُمَان، والحجاز، ونَجْد، وتهامة، والحيرة، وبُصرى، بالوظائف والخصائص نفسِها، ولكنها كانت في سوق عكاظ، بين مكة وسُفُوح الطائف، أَعْظَمَ مجمعٍ حضاريٍّ عَرَفَتْهُ بلادُ العرب، وكان مَثَلُه مَثَلَ موسمِ الحجّ إلى مكة، يستهوي قلوبَ العرب جميعاً، على اختلافِ مَوَاطِنهم، وطوائِفهم، وقبائلهم... وهذا دليلٌ على أمرَيْن:

الأول: وجودُ طبقة اجتماعية حضارية في الحجاز، أَحْسَنَتِ القيامَ على المواسم.

الثاني: أن التبايُنَ الحضاريَّ بين مجتمعات العرب لم يكن أمرَ تقدُّمِ قَوْمٍ وتَخلُّفِ آخَرين، وإنما هي خصائصُ من آثار الطبيعة، اخْتصَّ بها كلٌّ من تلك المجتمعات، ولو كان الأمرُ أمرَ صناعةٍ وزراعةٍ وعُمرانٍ وفُنون، لكانت مواسمُ عَدَن، وظَفَار، وحضرموت، وصنعاء، أَحْرَىٰ بأن تَسْتهوي قلوب العرب في مختلف أقطارهم، ولم تكن في الواقع تستهوي غيرَ التجّارِ وأصحابِ المآرِب.

وأخيراً، إذا شئنا مَزيداً من الأدِلّة والوضوح، في موضوع تعدُّدِ مجتمعات الجاهلية، وتنوُّعِها، فإنَّ علينا العودةَ بالتعابير إلى أصولها، وتَتَبُّعَ ما صارت إليه معانيها، وما استقرَّ عليه الاصطلاحُ بعدئذٍ في استعمالها. ذلك

---

(١) د. جواد علي ـ المفصَّل في تاريخ العرب قبل الإسلام: ٤/ ٢٨٢ ـ ٢٨٤، ٢٨٨، ٢٩٠.

أن سكان جزيرة العرب، وإن غَلَبَ عليهم جميعاً إسْمُ العرب، لكنهم كانوا في الحقيقة فريقين، فريقاً يُسمَّىٰ العربَ، وفريقاً يُسمَّىٰ الأعراب، وكانت الحضارةُ في العرب، والبداوةُ فيهما معاً، والارتحالُ من مكانٍ إلى آخَرَ من غير استقرارٍ في الأعراب لا غير.

* * *

المطلب الثاني ـ العربُ والأعراب:

أمّا العربُ فهم أهلُ الحَضَرِ عموماً... وكلُّ من كان مُقيماً على مياهٍ دائمةٍ، لا تنقطع أبداً، يُسمَّىٰ حاضِراً، فإذا تباعَدَ عن أعْدادِ[1] المياه، ذاهباً في النُّجعِ[2]، إلى مَسَاقِطِ الغَيْثِ، ومَنَابِتِ الكَلأ، صار بادياً[3]... وكلُّ مَن نَزَلَ مِن العرب على ماءٍ عِدٍّ، لا يتحوَّلُ عنه إلا ليعودَ إليه، يُعَدُّ من الحَضَر، سواء نزلوا في القُرى والمدُن، أو الضواحي والأرياف، وسكنوا الدُّورَ المَدَرِيَّةَ[4]، أو بَنَوا الأَخْبِيَةَ[5]، فقَرُّوا بها، ورَعَوا ما حواليها[6]... فالأصلُ في معنى الحَضَر إذن هو القومُ الذين يحضرون المياه، وينزلون عليها[7]، ويَثْبُتُونَ في مَوَاضِعها، ويتَّخذونَها مَوْطناً دائماً، يتعلَّقُونَ به، ويَحْمُونَه،

---

(١) الأعْدادُ: ج عِدٌّ، وهو الماءُ الدائمُ لا انقطاع له، مثل ماء العين، وماء البئر، ويقال لمَا نَبَعَ من الأرض: العِدُّ، ولما نزل من السمَاء: الكَرَعُ.

(٢) النُّجَعُ: ج نُجْعَة، وهي الذهابُ في طلب الماء والكلأ، وكانت لها أوقاتٌ مُعَيَّنةٌ من السنة.

(٣) لسان العرب: ٤/ ١٩٦ ـ ١٩٧ (حضر).

(٤) المَدَرُ: مفرده مَدَرَةٌ، وهي البِنْيَةُ من حجر أو طين. وإنما سُمِّي سكانُ القُرى والمدُن أهلَ المَدَر، لأنهم اتخذوا بيوتهم منها.

(٥) الأَخْبِيَةُ: مفردها خِبَاءٌ، وهو بيت صغير من الصوف أو الشَّعَر، يُرْفَعُ على عُمُدٍ.

(٦) لسان العرب: ٤/ ١٩٨ (حضر).

(٧) المرجع نفسه: ١٤/ ٦٧ (بدا).

ويُقاتلون دُونَه حتى الموت. ثم جرى الاصطلاحُ على أن يُسمَّىٰ سكانُ المدُنِ والقُرى «أهلَ الحَضَر»، والمقيمون بجوارهم في الضواحي والأرياف «أهلَ البادية»، ولكنهم تَفرَّدُوا جميعاً باسْم العرب، تَميُّزاً من «الأعراب»، واستعلاءً عليهم، فكانوا يقولون: إن الذي لا يَفرقُ بين العرب والأعراب، ربما كان يتحامَلُ على العرب! وكان الأعرابيُّ إذا قيل له: يا عربيُّ، فَرِحَ بذلك، وهَشَّ له، وإذا قيل للعربيّ: يا أعرابيُّ، غضب[1]. . . والأصلُ في معنى البَدْوِ أن القوم الذين يحضرون المياه الدائمة، كانوا إذا بَرَدَ الزمانُ في مواسم الربيع، يخرجون إلى المَبَادِي[2]، يطلبون القُرْبَ من الكلأ، ويشربون الكَرَعَ من الغُدْرانِ[3]، ويَرْعَوْنَ الماشيةَ، فالقوم حينئذ جميعاً باديةٌ بعدما كانوا حاضرة. فإذا نَشَّتِ الغُدْران رجَعُوا إلى مَحاضِرهم على أعداد المياه التي كانوا عليها في القُرى والضواحي والأرياف[4]. . . وهذا البَدْوُ هو ما يُسمِّيهِ العربُ النَّجْعَةَ، يخرجُ إليها أهلُ الحاضرة والبادية على السواء، فلا يُقال فيهم: إنْتَوَوْا، فالإنْتِواءُ تحوُّلٌ عن مكانٍ، للسَّكن في مكانٍ آخَر، وهو ما يفعلُه الأعرابُ، وإن كانوا كذلك ينتجِعُون في مواسم النجعة! ومن هنا كان حرص الحجّاج بن يوسف الثقفي في خطبته أهلَ العراق، على أن يصفَ نفسَهُ بأنه مُهَاجِرٌ وليس بأعرابيّ، أي أن هجرته ليست كهجرة الأعرابِ، أهلِ الانتواءِ ومَن لا يستقرُّ في وطن. ولذلك كانوا يقولون: إن جارَ البادي

---

(١) لسان العرب: ١/ ٥٨٦ ـ ٥٨٧ (عرب)، و ٩/ ١٢٨ ـ ١٢٩ (ريف).

(٢) المبادي: مفردها مَبْدَىٰ وهو خلافُ المَحْضَر، وهو الباديةُ التي ينتجعونها، وكلُّ مُنْتَجَعٍ مَبْدَىٰ.

(٣) الكَرَعُ: ماءُ السماء، والغُدْران: مفردها غَدير وهو القطعة من الماء يتركها المطرُ أو السيلُ، وهو عادةً لا يبقى إلى القيظ.

(٤) لسان العرب: ١٤/ ٦٧ ـ ٦٨ (بدا)، و ٨/ ٣٤٧ (نجع).

يتحوَّلُ، بخلافِ جَارِالمقيم[1]، فالمُقِيمُ ساكنُ القُرى والأمصارِ، وجارُه هو البادي ساكنُ الضواحي والأرياف، وجارُ البادي هو الأعرابيُّ صاحبُ الرحلةِ الدائمة، والانْتِواءِ من موضع إلى آخَر، وهو الذي يتحوَّل. . .

وكان أَحَدُهم إذا اهتمَّ لشيءٍ، أو أراد أن يخلوَ بنفسه، ويبتعدَ عن الناس، يخرجُ إلى البادية[2]، يطلبُ الهواءَ النقيَّ، وراحةَ النفسِ، وهدوءَ البال، فيما يشبه انتقالَ الناسِ إلى المصيف أيام الحرّ، ولا يُقال فيهم ارتحلوا عن ديارهم، وتحوَّلُوا عنها. . . وقد كان «من عادة أشراف قريش وغيرهم من أشراف العرب، أن يدفعوا أبناءَهم إلى مَراضِعَ من نسَاءِ أهلِ البادية، في اليوم الثامن لمولِدِهم، فلا يستعيدونهم قبل أن يبلغوا الثامنةَ، أو العاشرة من عمرهم. . .»[3]، ذلك أنهم كانوا يُؤْثِرونَ الباديةَ لنشأة أولادهم، لمَا في البادية من الصفَاء، وسلامة اللغة، ونقاءِ الخُلُقِ، والبُعْدِ عن وباءِ القُرى والحواضِر. والمعروف أن قبيلةَ بني سَعْدٍ كانت أوسعَ قبائل البادية شهرةً في المَرَاضِعِ، وحليمةُ السعديَّةُ التي أرضعتْ رسولَ الله عليه السلام كانت منهم[4]، وذكر ابنُ إسحاق أن الرسول لمّا كان في بني سعد رعىٰ الغنم في باديتهم[5]، ثم رعاها أيضاً بمكة بعدئذٍ[6]. وليس من العقل أن يُبْعَثَ بالرضيع إلى قومٍ رُحَّلٍ، لا أرضَ لهم يثبتُون عليها، ولا مساكن دائمة تُعْرفُ بهم، ويُعْرفون بها، ويستقرُّون فيها. . . وهذا دليلٌ على أن أهلَ البادية،

---

(١) لسان العرب: ١٤/٦٨ (بدا).

(٢) المرجع نفسه.

(٣) عبد العزيز خير الدين ـ السيرة العطرة: ٧٤.

(٤) السيرة النبوية للندوي: ٨٧.

(٥) السيرة لابن هشام: ١/١٦٦ ـ ١٦٧.

(٦) المرجع نفسه: حاشية رقم ١٦٧/٢.

جيرانَ أهلِ القُرى والمدن، كانوا مجتمعاً مُتَّصِلاً بالحضارة، ولم يكونوا أعراباً، مع سُكْنَاهم في البوادي. وقد عُرِف عن بعض ملوك فارس أيضاً أنهم كانوا يُرسِلون أولادَهم إلى البادية لِيَنْشَؤوا فيها، وكان فيهم من أَعْجَبَتْه مروءةُ العرب، وأَنَفَتُهم، فعَهِدُوا إليهم بتربية أولادهم في البادية، ومن هؤلاء يزدجردُ الأثيم الذي دفع إبنَهُ بهرام جور إلى الملك النعمان بن امرىء القيس (٤٠٥ ـ ٤٣١ م)، لِيُرَبِّيَهُ في البادية، ويُنشِئَهُ على أخلاق العرب وعاداتهم[١].

* * *

وأمّا الأعرابُ فهُم أهلُ الانْتِواءِ، وهو التحوُّلُ من مكانٍ إلى مكانٍ آخر، والانتقالُ من دارٍ إلى دارٍ غيرها في البوادي والفَلَوات[٢]. يعيشون حياتَهم رُحَّلاً، لا يُطيقون الاستقرارَ في أرضٍ مُعيَّنة، ويعتقدون أن الوطنَ هو الأرضُ التي نَـزَلُوها في ارتحالهم ما داموا فيها، فإذا ارتحلوا عنها إلى غيرها، صارت الأرضُ الجديدةُ وطناً جديداً لهم، ولا يجدون في الدنيا كلها مكاناً أطيبَ من باديتهم أو صحرائهم، على ما بها من الشُّحِّ والفقر والشِّدَّة، ينقطعون عن القُرى والمدن، إلا للامْتِيَارِ[٣]، حين تشتدُّ حاجتُهم إليه[٤]. مسَاكِنُهم الخِيَامُ والمضَارب، يُقَوِّضُونَها متى شاؤوا التحوُّلَ إلى مواضِعَ جديدةٍ، طلباً للماء والكلأ، أو في أيام النّجعَة.

وقد يُعَدُّ بعض الأعراب من أهل البادية، إذا جاوَرُوا البادِينَ، وظَعَنُوا

---

(١) جرجي زيدان ـ العرب قبل الإسلام: ٢٧٣، ٢٧٩، وأبو الفداء ـ المختصر في أخبار البشر: ١/ ٥٠، والمفصَّل: ٢/ ٦٤٦، و ٣/ ٢٠٦.

(٢) لسان العرب: ١٥/ ٣٤٧ (نوى).

(٣) الامتيار: جمع الطعام والمونة، والميرةُ: الطعام.

(٤) المفصَّل: ٤/ ٢٧٨، ٢٨٨.

بظَعْنِهم[١]، في زمن النجعة[٢]. . . ولكن الأعرابَ عموماً أهلُ ارتحالٍ وهجرة، لا يثبتُون في مكانٍ واحد، وهم أبعدُ في القِفَارِ مجالاً من أهل البادية. وكان أهلُ الباديةِ أَخَفَّ على نُفوسِ الحَضَرِ من الأعراب، لمَا في هؤلاءِ من الجفَاءِ والغِلْظَةِ والخُشونةِ، وكانوا يقولون: إن مَن بَدا جَفَا، أي مَن نزلَ الباديةَ مع الأعرابِ صار فيه جَفاؤُهم[٣].

وكان الأعرابُ من جانبٍ آخَر، على ما بهم من الفَقْرِ والشحِّ وقسْوةِ الحياة، يُحِبُّون الباديةَ، ويَحنُّونَ إلى مَرابِعها، ويؤمنون بأن العَيْشَ إنما هو أن يمشي أحَدُهم في حمراءِ القَيْظِ، حتى يَرْفَضَّ عَرَقاً، فينصبُ عصاهُ، ويُلقي عليها كِسَاءَهُ، ويجلسُ في ظِلّه. . . وكانت أنماطُ حياتهم، على تعدُّد قبائلهم، وتباعُدِ مَوَاطِنها، واحدةً، لأن الظروف الطبيعية التي سيطرت على مجتمعهم كانت واحدةً، فكادت آثارُها فيهم تكون متشابهةً، إلا ما كان من أمْرِ مَنْ جاوَرُوا منهم أهلَ الضواحي، وتأثَّروا بهم[٤]. . .

* * *

وإذا نظرنا فيما قلناه عن العرب والأعراب، وجدنا أن أهل البَدْوِ من العرب كان مَثَلُهم كمثَلِ أهل القُرى والمدن في لُزومِهم مَواطِنَهم، وحُضُورهم على ينابيع المياه وآبارِها، لا يبرحونها إلا في مواسم الربيع، ولكن أهل البدو أَحَبُّوا نقاءَ الهواء، وصفاءَ الطبيعة، فسكنوا ما بدا من القرى، والضواحي المتصلة بها. ووجدنا أيضاً أن البداوة تجمعُ أهلَ البادية من العرب، إلى

---

(١) الظعنُ: السيرُ في البادية للنجعة، أو حضور الماء، أو طلب المرابع، أو للتحوُّل من بلد إلى بلد.

(٢) لسان العرب: ١/ ٥٨٦ (عرب).

(٣) لسان العرب: ١٤/ ٦٧ (بدا).

(٤) المفصَّل: ٤/ ٢٩٤، ٣٠١ ـ ٣٠٢.

الأعراب، وإن كان هؤلاء أبْعدَ في القِفَارِ مكاناً. ولكنْ، إذا كان كلُّ أعرابيّ بادِياً، بمعنى الإقامة في البادية، فليس كلُّ بادٍ أعرابيّاً، بمعنى الجفَاءِ، والانتواء، والرحلة من غير قرار...

* * *

المطلب الثالث ـ تَنوُّعُ مجتمعات الجاهلية وتَعدُّدها:

لعلَّ خير دليل يؤكِّدُ تَنوُّعَ مجتمعات العرب في الجاهلية، وتعدُّدَها، خبرٌ نَقَلَهُ ابنُ سعد، مَرْوِيّاً عن السيدة عائشة أم المؤمنين قالت فيه: «لمَّا قَدِمْنا المدينةَ، نهانا رسولُ الله أن نَقْبَلَ هَدِيَّةً من أعرابيّ[1]، فجاءت أمُّ سُنْبُلَةَ الأسْلميَّةُ[2]، بلَبنٍ، فدخلتْ به علينا، فأبَيْنا أن نَقْبلَهُ، فنحن على ذلك، جاء رسولُ الله معه أبو بكر، فقال: ما هذا؟ فقلتُ: يا رسولَ الله، هذه أمُّ سُنْبُلة أَهْدَتْ إلينا لَبَناً، وكنتَ نَهيْتَنا أن نَقْبلَ من أحَدٍ من الأعراب شيئاً! فقال: خُذُوهُ، فإن بني أسْلَم ليسوا بأعراب، هم أهلُ بادِيَتِنا، ونحن أهلُ قارِيَتِهم، إذا دَعَوْناهم أجابُوا، وإن اسْتَنصَرْناهُم نَصَرُونا...»[3].

ومن السَّهْل أن نُميِّزَ في هذا الخبر ثلاثةَ مجتمعاتٍ كانت للعرب، كالتي تحدَّثنا عنها في الفقرة الأولى: أهل القارِيَة، وأهل البادية، والأعراب، ولا أعتقد أن هنالك بياناً، أصدقَ دلالةً من بيان رسول الله، أو أَوْثَقَ حُجَّةً من قوله عليه السلام، ولا سيما أن هذا المذهبَ في تقسيم مجتمعات العرب يتَّفِقُ وما صارت إليه دلالةُ إسْم العرب في الجاهلية القريبة.

---

(١) ربما كان ذلك لما عُرِفَ عن الأعراب من الطمع والمَنّ والغِلْظة.

(٢) لعلها من بني أسْلَم بن أَفْصَى، وهم بطنٌ من خُزَاعة، كانت لهم قريةٌ وَبَرَة في أعراض المدينة، وكان بها زرعٌ ونخيل.

(٣) ابن سعد ـ الطبقات الكبرى: ٨/ ٢٩٤.

١ ـ فأهلُ القارِيَة:

سكانُ المدُن والقُرى، والقارِيَةُ هي الحاضِرةُ الجامِعَةُ، وكلُّ مكانٍ اتصلتْ فيه الأبنيةُ المَدَرِيَّةُ، واتُّخِذَ موطناً ومُسْتقَرّاً[١].

٢ ـ وأهلُ البادية:

سُكّانُ الضَّواحي والأرْياف، والضاحِيَةُ أولُ ما يبدو لمن يُغادِرُ القريةَ أو المدينةَ، ومن ذلك سُمِّيت باديةً، فهي ظاهِرُ القرية، والناحيةُ البارزةُ منها، ويقال للبرِّيَّةِ أيضاً: باديةٌ، لأنها ظاهرةٌ بارزة، والباديةُ خلافُ الحاضِرة، وإذا خرج الناسُ من الحَضَر إلى المراعي في البادية، قيل: قد بَدَوْا[٢]. . .

٣ ـ والأعــراب:

سكانُ البوادي والقِفَار، قبائلُ رُحَّلٌ، ليس لهم منزلٌ دائم يُعرفون به، أو يُعرفُ بهم، إلا مَن كان يُجاوِرُ منهم أحياناً أهلَ البادية، ويعيشُ في كَنَفِهم. . .

* * *

ولم يعرفِ العربُ في الجاهلية قبائلَ مُستقِرَّةً في الحواضر، وأُخرى في البوادي وحَسْبُ، بل عرفوا أيضاً القبيلةَ الواحدةَ، التي كانت طائفةٌ منها تعيش حياةَ الحضارة، وطائفةٌ تعيشُ حياةَ البداوة. . . وقد كانت قريشٌ، مَثَلاً، طائفتين: الأباطِحُ، وهم حاضِرةٌ يسكنون بطحاءَ مكة، والظَّواهِرُ،

---

(١) لسان العرب: ١٥/١٧٧ ـ ١٧٨ (قرا).

(٢) لسان العرب: ١٤/٦٧ (بدا).

وهم باديةٌ يسكنون ضواحي مكةَ وظواهِرَها[1]. وفي أخبار مدينة الطائف، أنها صارت في زمنٍ ما، بين بني ثقيف بن مُنَبِّه، وبني عامر بن صَعْصَعَة، وهما حَيَّانِ عظيمان من أحياء قبيلة هَوازِنَ الكبرى، فلمَّا كثُر الحيَّانِ، وانتشَرتْ بُطونُهما، قال بنو ثقيف لبني عامر: إنكم اخترتُم العُمُدَ[2] على المُدُنِ، والوَبَرَ[3] على المَدَرِ والشَّجَرِ، فلستُم تعرفون ما نعرف، ولا تُلْطِفُونَ ما نُلطِفُ، ونحن ندعوكم إلى حظٍّ كبير: لكم ما في أيديكم من الماشِيَةِ والإبِل، أمَّا الذي في أيدينا من هذه الحدائق، فلكم نصفُ ثَمرِهِ، فتكونون «بادين حاضِرين»، يأتيكم ريفُ[4] القُرى، ولا تتكلَّفُون مَؤُونةً، وتُقيمون في أموالكم وماشِيَتِكم في باديتكم، ولا تَتَعرَّضُون للوباء، فَتَشْتَغِلُونَ عن المرعَى[5]... ويتبيَّنُ لنا من هذا النصّ، أن أبناء القبيلة الواحدة كانا فريقين مُسْتقِرَّيْن، يعيش أحدُهما في مجتمع أهل الحاضرة بالمدينة، ويعيش الآخَرُ في مجتمع أهل البادية بالضواحي القريبة من المدينة، يحترفُ أوَّلُهما الزراعة في الحدائق والبساتين وبعض الصناعات، ويشتغلُ الثاني بتربية الماشية والأنعام... وهنالك نصٌّ آخَرُ لا يقلُّ دلالةً عن هذا، جاء في كلام ياقوت على «السَّوارِقيَّة»، نقلاً عن عَرَّام السُّلَمي[6]، ذكر فيه أنها كانت قريةً نَجْديَّةً

---

(١) محمد بن حبيب ـ المحبَّر: ١٦٧ ـ ١٦٨، ولسان العرب: ١٤/٤٧٧ ـ ٤٨١ (ضحا)، وابن قتيبة ـ المعارف: ٦٨.

(٢) العُمُدُ: مُفْرَدُها عِمادٌ وعَمُودٌ، ويقال لأصحاب الأخْبية الذين لا يسكنون غيرها أهلُ العُمُد.

(٣) الوَبَرَ: صوف الإبل، وتُصنع منه الأخْبِية.

(٤) الريف: الخِصْبُ والسعة في المآكل، وكلُّ أرضٍ فيها مياهٌ وزرعٌ ونخيلٌ وخصبٌ.

(٥) ياقوت الحموي ـ معجم البلدان: ٤/١١.

(٦) عرَّامُ بنُ الأَصْبغ السُّلَميُّ: من بني سُلَيْم بن منصور، من قبائل قيس بن عيلان. كان ثقةً في معرفة جبال تهامة وقراها وأهلها ومياهها ونباتها، وله كتابٌ في هذا الموضوع، معروفٌ ومطبوع. توفي سنة (٢٧٥ هـ = ٨٨٨ م).

غنَّاءَ كبيرةً لبني سُلَيم، لهم فيها «مَزَارعُ نخيلٍ كثيرةٌ، وفواكهُ من مَوْزٍ وتينٍ وعِنَبٍ ورُمانٍ وسَفَرْجل وخوخ. . . ولهم إبِلٌ وخَيْلٌ وشاءٌ، وكُبَراؤهم باديةٌ، إلا مَن وُلدَ بها، فإنهم ثابتون فيها، والآخَرون بادُونَ حولَها، وكانوا يَمِيرُونَ الحاجَّ في طريق الحجاز ونَجْد»[1]! . والمعروف أن بني سُلَيم قبيلةٌ كبرى من القبائل العدنانية، كانت منازلُها في عالِيَةِ نجدٍ، بالقُرب من خَيْبر[2]. . . ويتَّضحُ من النصّ أن بعضَها كان حَضَراً، والبعضَ كانوا بادِينَ حولَها، وأنهم كانوا يشتغلون بالزراعة والرَّعْيِ والتجارةِ في آن معاً. ومثلُهم كانت قبيلةُ خَثْعَم، بعضُها حاضِرٌ في قرية «بِيشَة»، والبعضُ بادٍ حولها، وهو ما يُفهم من كتاب الرسول إلى بني خثعم[3]. . . وبِيشَةُ، كما ذكر ياقوت، قريةٌ غنَّاء، في وادٍ كثير الأهل والشجر[4]. وفي أشعار الجاهلية إشاراتٌ كثيرةٌ إلى أن فريقاً كبيراً من قبائل العرب كان يعيش حالَتَيْ الحضارة والبداوة في وقت واحد[5].

* * *

رُبَّ مُنكِرٍ، يُنكِرُ علينا اتخاذَ هذا المِعْيارِ في التفريق بين مجتمعات الجاهلية، ويَحتجُّ بأن معظم ما قلناه في البحث الأخير، يَندرجُ في باب الشرح اللغوي لألفاظ الحضارة والبداوة والأعراب، وأنه كما قال د. صبحي الصالح «أَدْخَلُ في المدنيَّةِ منه في الحضارة بمفهومها الشامل»[6]. . . وهو

---

(١) معجم البلدان: ٣/ ٢٧٦.

(٢) عمر رضا كحالة ـ معجم قبائل العرب: ٥٤٣، وخير الدين الزركلي ـ الأعلام: ٣/ ١٢٠.

(٣) الطبقات الكبرى: ١/ ٢٨٦.

(٤) معجم البلدان: ١/ ٥٢٩.

(٥) أبو الفرج الأصفهاني ـ الأغاني: ١٠/ ٦٢ (عمرو بن شأس الأسدي)، و ٢/ ٨٧ (عدي بن زيد العِبَادي)، و ١١/ ٢٦٣ (الأعشى التغلبي)، والمفضَّل الضبّي ـ المفضليات: ١٦٦، ومعجم البلدان: ٢/ ١٤٨.

(٦) د. صبحي الصالح ـ الإسلام ومستقبل الحضارة: ١٧، دار الشورى ـ بيروت (١٩٨٢ م).

مأخَذٌ صحيح في بعض جوانبه لو كنا أغفلنا الكلامَ في هذا الأمر جُملةً، ولكننا بحثنا فيه، وتوصَّلنا إلى أن مَن نَفَوا الحضارةَ عن العرب جميعاً، كانوا يتحدَّثون عن الأعراب في الصحاري والقِفَار، ولم يتحدَّثوا عن العرب في حَوَاضرهم وأريافهم، وما بلغوه من التَفَنُّنِ في التَّرفِ، وإحْكامِ معظم الصنائع المستعملَةِ في وجُوهه... على أن الشرح اللغويَّ أساسٌ لم يكن منه بُدٌّ، فاللغةُ سجلٌّ صادقٌ وأمينٌ لِتُراثِ الأُمَّةِ، رجعنا إليه، فاستَوْفَيْنا به الحُجَّةَ على كلِّ من زعم أن عربَ الجاهلية كانوا مجتمعاً واحداً من الأعراب الجُفَاةِ المتوحِّشين، وأثبتنا بالبراهين الناصعة، أنهم كانوا، في معَايير الحضارةِ واللغةِ والاجتماع، مُوَزَّعين بين مجتمعاتٍ ثلاثةٍ على الأقلّ، لا تَصِحُّ معها التسْويةُ بين تاجر مُتْرَفٍ من أهل الحواضر، وهي كثيرة كما رأينا، وأعرابيٍّ فقيرٍ جِلْفٍ من أهل الصحراء، ولا يستقيم كذلك أن تُوزَنَ أيامُ العرب ومآثرهم بميزان اللصوصية والغارات... وإذا كان من الطبيعي أن تكون هذه المجتمعاتُ مختلفةَ الحظوظ من الارتقاءِ والتقدُّم، لكنه من غير الجائزِ أن يُنظَرَ إليها نَظَراً واحداً، وتُرْمَىٰ بالبدائية والجهالة والتخلُّف، من غير أن تُراعَىٰ الفروقُ الطبيعيةُ بينها، «فإن صحَّ أن بعض الأعراب في صحراوات الجزيرة، كانوا في مَعْزِلٍ عن العالم المتقدِّم آنذاك، فالصحيح كذلك، أن البيئات الاجتماعية الأخرى، كانت مُتَّصِلةً بالمدنية، مُوَاكبةً لركب الحضارة...»[1]، مُستعدَّةً بما ورِثَتْهُ من الحضاراتِ القديمة، وبما اكتسبتْهُ من اتصالها بالمدنيَّات المجاورة لأنْ تَتَوفَّرَ بكفايةٍ على إقامةِ المواسمِ التجاريَّة والدينيَّة الكبرى، ورعايتها، وإحسانِ التصرُّف في وُجوهِ إدارتها، وهو ما يَشْهدُ لها بالتقدُّم والارْتِقاءِ.

* * *

---

(١) د. ناصر الدين الأسد ـ مصادر الشعر الجاهلي: ١٠، ١٦.

المطلب الرابع ـ العربُ في مَعَايير الحضارة والتمدُّن:

يجب أن نذكر ابتداءً، أن فريقاً من العلماء عَمَدُوا إلى التفريق بين الحضارة والمدنيَّة، وذهبوا إلى أن الحضارة تتمثَّلُ غالباً في الفِكْر، والآداب، والفُنون، والأخلاق، والدِيَانات... بينما تقومُ المدنيَّةُ على ظواهِرَ أُخرى اصطِناعيَّة، لا بُدَّ أن تأفُلَ في أَجَلِها المحتوم، ولو بعد مراحِلَ طِوَالٍ من النَمَاءِ والإزدهار. وقالوا إن هذه المدنيَّةَ تتمثَّلُ غالباً في الترفِ والعُمران، والتقدُّم الاقتصادي، والسياسة، والعلوم التطبيقيَّة، والصِنَاعات المختلفة... وهنالك من يختصِرُ ذلك كلَّه بالقول: إن الحضارة هي ما نحن، والمدنية هي ما نستعمل[1]...

أما ابنُ خلدون فرأى أن الحضارة «تَفَنُّنٌ في التَرَفِ، وإحكامُ الصنائع المُسْتعملةِ في وجوهه ومذاهبه، مثل المطابخ، والملابس، والمباني، والفُرُشِ، وسائر عوائد المنزل وأحواله»[2]، كما رأى في موضع آخَر أن أمور الحضارةِ من توابع التَرفِ، والترف من توابع الثروة[3]... وعلى ذلك فمذهبه، كما هو واضحٌ، أدْخَلُ في المدنيَّة منه في الحضارة.

ولم يكن العربُ، بالمِعْيارِ الذي عَرَضْناهُ أولاً، ولا بالمِعْيارِ الذي اعتمدهُ ابنُ خُلدون، بعيدين عن كثير من ألوان الحضارة ووجُوهِ المدنيَّة... ومن تحقَّق تاريخَ العرب وآثارَهم وبُنْيانَهم وأشعارَهم وأمثالَهم ودياناتهم ومآثِرَهم، بعيداً عن التعصُّب والهوى، وَجَدَ الدليل على ذلك، ولا سيما إذا

---

(١) الإسلام ومستقبل الحضارة: ٢٠ ـ ٢١.
(٢) مقدمة ابن خلدون: ١٧٢.
(٣) المرجع نفسه: ١٧٤.

لاحظ أن تجّار العرب كانوا أعظمَ تجّار العالم نشاطاً، وأكثَرهم ثراءً وتَرَفاً، وأن مراكزَ التجارة الكبرى، وأَشْهَرَ مواسمها، كانت في قُراهم ومُدُنهم ومَوانِئِهم وأرْيافِهم!

غير أن ابن خلدون أُنسِيَ مِعْيارَهُ في الحضارة عندما تحدَّث عن العرب، وكأنه كان يتحدَّثُ عن أعراب خَرجُوا تَوّاً من فَيافِيهم، فقال: إن العرب لمّا كان الفتحُ، ومَلَكُوا فارسَ والرومَ، لم يكونوا لذلك العهد في شيءٍ من الحضارة، فقد حُكيَ أنه قُدِّمَ لهم المُرَقَّقُ فكانوا يحسَبُونَه رِقَاعاً، وعَثُروا على الكافور في خزائن كسرى، فاستعملوهُ في عجينهم ملحاً[1]...

والرِقَاعُ: جمعُ الرُقْعَةِ، وهي قطعةُ الورق التي تُكتَب... والعجيبُ في أمرِ ابن خلدونَ، ومَن ذهب مذهبه من المؤرِّخين، أنهم لمَّا أرادوا وَصْمَ العرب بالجهل، نَفَوْا عنهم المعرفةَ بالرِّقَاعِ وسائر أدوات الكتابة، ولمَّا أرادوا وَصْمَهم بالتخلُّفِ في حضارة المطابخ والأطعمة، أَثْبَتُوا لهم معرفتَهم بالرِقاع المكتوبة، وجَهْلَهم بالخبز المُرَقَّق! والأكثَرُ غرابةً في هذا الأمر، أنهم حكموا على العرب جميعاً بذلك، سَنَداً إلى خبرٍ عن واقعة لعلَّها في الأصل لم تقع، وهو كحكايةِ الكافُور التي وردتْ في بعض موارد التاريخ[2]... وقد ذُكرتْ مَرْوِيَّةً عن رجُلٍ مجهول، قيل إن اسمَهُ: حبيبُ بنُ صُهْبَانَ، كان جُنديّاً، وليس من الرواة، ولا من أهل الأخبار، شَهِدَ فتْح المدائن في جيش سعد بن أبي وَقَّاص، وكان الجيشُ من نحوِ أربعينَ ألفِ مُقَاتل، يَنْتَمُونَ إلى مختلف قبائل العرب، ومعهم نساؤُهم وأبناؤُهم وعَبيدُهم وإماؤُهم، فليس كثيراً أن يُوجَدَ بينهم رجُلٌ، أو عشرةُ رجالٍ، أو مئةٌ، أو أكثر، يلتَبِسُ عليهم التمييزُ

(1) مقدمة ابن خلدون: ١٧٢.

(2) تاريخ الطبري: ٤/١٧، ١٨، وابن الأثير ـ الكامل في التاريخ: ٢/٥١٥.

بين الكافور والملح، وهما مُتشَابِهان في المَظْهرِ والملْمَسِ! ولا يجوز بحالٍ أن يتَّخِذَ منها مورِّخٌ كابن خلدون حجَّةً للحُكم بجهل العرب جميعاً، وبابتعادهم عن ألوان الحضارة ووجوهها. ثم يأتي مِن بَعده مَن يَعُدُّ كلامه مُوَثّقاً، فيأخذ عنه، ويزيد عليه في ذَمّ العرب، مثلما فَعَل مثَلاً «فيليب حتي ورفيقاه»، فقد وصفوا الحكايةَ بأنها طُرْفةٌ مُسْتَملَحةٌ، ثم ما لبثوا حتى جعلوا منها دليلاً، سَجَّلُوا به للفُرس ثقافةً وحضارةً، وللعرب سَذاجَةً وجهلاً[1]. . . وكذلك فَعَلَ كثيرٌ من الباحثين!

وإذا نظرنا في هذه المسألة نَظَرَ المُتَثبِّتِ المُنْصِفِ، وجدنا أنَّ الكافُورَ كان من العُروض التي يتَّجِرُ العربُ بها، وينقلونها مع البَخُّور والمُرِّ واللُّبَانِ والوَرْسِ والصَّمْغِ وغيرها من أنواع الطيب إلى الأُمم الأُخرى[2]. . . فكيف يستوي في العقل السليم أن يُتَاجِروا بمادَّةٍ لا يعرفون عنها شيئاً؟ فضلاً عن أن كلمةَ «كافُور» عربيّةٌ، معناها: وِعاءُ الطَّلْع، اشتُقَّتْ من الكَفْر أي التغْطِيَة، لأن الوعاءَ كَفَرَ الطلْعَ أي غطّاهُ، كالكافِر يُغطّي ما في قلبه من النفاق، بما يُظهر على لسانه من الإيمان. وفي القرآن الكريم: ﴿ إِنَّ الأَبْرَارَ يَشْرَبُونَ مِن كَأْسٍ كَانَ مِزَاجُهَا كَافُوراً ﴾[3]. . . والكافورُ في مختلف الأقوال أخلاطٌ من الطِيب، تُجمَعُ وتُرَكَّبُ من أَوْعيَةِ الطلْع في نباتٍ طيِّبِ الريح[4]. . . وهو من العُروض الثمينة التي كان الملوكُ والزعماءُ والأثرياءُ يحرصون على حيازتها.

هذا، وليس في معجم اللغة الفارسية كلمة «الكافُور» مُجرَّدةً كما في العربية، وإنما هي تُؤدِّي معنى اسم الفاعل إذا أُضيفتْ إليها لاحقةُ «بار»، أي

---

(١) تاريخ العرب: ٢١٤.

(٢) د. أبو المحاسن عصفور ـ تاريخ الشرق الأدنى: ٢٥٠.

(٣) سورة الإنسان، الآية: ٥.

(٤) لسان العرب: ٥/ ١٤٩ (كفر).

كافور بار، فتصير كنايةً عن كل شيءٍ كثير البرودة والعَبير، وإذا أُضيفت إليها كلمةُ «جودانه» صارت تعني نوعاً من الكافور الجيد[1]. . . فيُقال: كافور جُودانَه أي كافورٌ جيّدٌ، ويبدو الأصلُ العربيُّ، للكلمتَيْن في الفارسيَّة، واضحاً لا لَبْسَ فيه، فكيف يتَّفِقُ أن يكون الإسمُ عربيّاً، والمُسَمَّىٰ مجهولاً من العرب، ومعلوماً من الفُرس؟

ثم إن القاعدة عند العرب في الفُتوح، أن الغنائمَ تُجمع كلُّها من غير استثناءٍ عند «والي القَبْضِ»، فيُدَوِّنَها ويحفظَها، وهو ما يُعرف اليومَ بأمين المخازن أو المستودعات. ثم يقومُ «والي القَسْم» بإحْصَائها بعد انتهاءِ الحرب، فيُخْرِج الخُمْسَ منها، ويُرسله إلى بيت المال، ويَقْسِمُ الأخماسَ الأربعةَ بين المُقاتلين بالعَدْلِ[2]، ويُؤدِّي إلى كل صاحب حقٍّ فيها حِصَّتَهُ منها. . . ولن تَعْتَدِلَ القِسْمةُ إذا كان ما يُقْسَمُ في أصحابِ الحقوق مجهولَ القيمة، أو غير معروفٍ له وجهٌ من وُجوه الاستعمال، وهذا لا يستقيم إذا وُلِّيَ القيادةَ أو القَبْضَ أو القِسْمةَ جاهِلٌ، ومن غير المعقول أن يتَّفق الجهلُ لهم جميعاً، ولا سيما أن الكافُورَ أخلاطٌ من الطيبِ لها رائحةٌ نافِذَةٌ قويَّةٌ، ويزيدُها شِدَّةً توافُرُها بكثْرةٍ في خزائن كسرى، وأن الملح ليست له رائحةٌ معروفةٌ، لا قويَّةٌ ولا نافذة، فكيف انْسَدَّتْ أُنوفُ أربعينَ ألفاً من جُنْدِ العرب، ووراءَهم عشراتُ الألوف من الأتباع، فلم يُمَيِّزُوا الكافورَ من الملح، ولم يَشمُّوا ريحَهُ؟ وكيف فَسَدَتْ أذواقُهم فلم يُدركوا طعْمَ الكافورِ مع مرارتهِ، وحَسِبُوه ملحاً؟

ثم إن عُثُورَ العربِ على الكافور في خزائن كسرى، دون غيرها من الخزائن الكثيرة التي غلبوا عليها في المدائن، دليلٌ على أنه من العُروضِ

---

(١) المعجم الذهبي، عربي ـ فارسي، تأليف د. محمد التونجي: ٩٥، ٥١٨، (دمشق ١٩٩٣ م).
(٢) تاريخ الطبري: ٤/ ٢٠، ٢١.

الثمينةِ النادرة، التي يُتاح للملوك وسَراةِ الناس حيازتُها، وليس دليلاً على توافُرِه عند عامّة الفُرس، أو حتى على معرفتهم به! وعلى ذلك فالموازنةُ التي أقامها ابنُ خلدون وغيرُه من المؤرِّخين ليست مُتَوازنةً، لأنها كانت بين ملكٍ وسُوقَةٍ، ولم تكن بين أُمَّتَين، ولا بين مَلِكَيْن.

هذا على فرض أن عامّةَ العرب كانت تجهلُ الكافورَ ورائحتَه، ولكننا نستطيع أن نؤكد معرفةَ العربِ بالكافور، من طُرقٍ ثلاثةٍ: أوّلُها: وُرودُ الكلمةِ في القرآنِ الكريم، وفي جُذورِ اللغة العربية، فلا يُعقَلُ أن يكونَ الإسمُ معروفاً، والمُسَمَّىٰ مجهولاً. وثانيها: إطْباقُ مَراجعِ التاريخ على أنه كان من مَتَاجِرهم مع الأمم الأخرى. وثالثها: حِرصُ مُعظم العربِ على حِيَازَةِ الطِّيبِ بأنواعه، حتى لقد كان من عادتهم في الجاهليّة، استعمالُ الكافُورِ في غَسْلِ الميتِ، تَطْييباً لِريحِهِ، وإلى ذلك أشار راجِزُهم بقوله في مَيْتٍ:

وحَظُّـهُ ممَّـا حَـوَىٰ ومـا خَـزَنْ   مسْحَةُ كافُورٍ وغسْلٌ وكفَنْ[1]...

وفي أخبار الجاهلية أن «مَنْشِم» إسمُ امرأةٍ عطّارةٍ، كانت تبيع الكافور والطِيبَ بمكة، وقد اشتُهرت بذلك حتى ضُرِبَ بها المثلُ[2]! ونعتقد أننا بهذه الأدلّة، وبما قَدَّمناهُ قبلها، قد أسْقَطنا حُجَّةً أُسْنِدتْ إلى حادث فرديّ، ما هَمَّنا أن نَنْفِيَ وقوعَه، فربما وقع فعلاً لِفَرْدٍ أو بضعة أفراد، وإنما أَثبتْنا أن وقوعه، على ذلك النحو، لا يُعطي أحداً الحقَّ في اتّخاذِهِ معياراً للحكم بسَذاجة العرب، أو جهلهم بأسباب الحضارة.

* * *

---

(١) المحبَّر: ٣٢٢.

(٢) لسان العرب: ١٢/٥٧٧ (نشم)، وأبو بكر الأنباريّ ـ شرح القصائد السبع: ٢٦١.

أما القـولُ بأن العرب لم يُحكِمُـوا الصنائعَ المستعملَةَ في وُجُوه الترف، فذلك لا يرجعُ إلى كونهم «أعْرقَ في البدو وأَبْعَدَ عن العُمران الحضَريّ»[1]، كما ذهب ابنُ خلدون، ولا إلى نقصٍ في قُدْرتهم عليها، وإنمـا بسببٍ مـن تقـاليـدهـم الاجتمـاعيـة، يَعُـدُّ بعـضَ الصنـائـع ممَّـا يليـق بالأشراف، فاحْتَرفُوه، ولم يأنَفُوا من احْتِرافِهِ، وبعضَها الآخَر «ممّا يقومُ به العبيدُ دُون السادةِ من الرجال، والإمَاءُ دُون الحَرائرِ من النساء. . .»[2]، فالمهنةُ للخَدَم، وامْتَهَنَ الشيءَ احتقرهُ، وامْتُهِنَ الرجلُ: استُعمل للخدمة، والماهِنُ هو الخادم أو العبدُ. . . وكانت حَرائِرُ النساءِ يُنَزِّهْنَ أَنفُسَهنَّ عن الخدمة، فالمرأةُ العربيةُ أَعَزُّ مكانةً من أن تقومَ بما يقومُ به العبيدُ والخَدَمُ، فكان أولَ ما يفعلهُ العربيُّ كلما اجتمع له بعضُ المال، أن يشتريَ عبداً أو أَمَةً، لخدمة بيته، والقيامِ بالأعمال التي يراها لا تليقُ به أو بأهل بيته. . . والمراجعُ التاريخية والأدبية مملوءَةٌ بالإشارات إلى هذا الشأن، وهو ما يُفسِّرُ لنا وجودَ جَوَالٍ كبيرةٍ من الأعاجم في بعض حواضر خليج العرب، اسْتُقْدِموا للعمل في الحِرَفِ والصنائع التي يأنفُ العربُ من مزاولتها، ثم ظلُّوا هنالك وتكاثَروا، حتى ظنَّ من يجهلون حقائق التاريخ، أنهم أصحابُ البلاد وحُكَّامُها، وهو قطعاً من الأخطاء الشائعة، أشاعها الرواةُ الأعاجم في غياب المصادر العربية أثناء عملية التدوين.

ولقد كان ازدراءُ العرب للحِرَفِ أو المِهَنِ من أنواع مُعيَّنةٍ، من ضمن عقيدةٍ اجتماعية كانوا يروْنَ فيها أن بعض الحِرَف إنما يجبُ أن تُؤدِّيَهُ الطبقاتُ الدنيا من الناس، ولا سيما العبيد والإمَاء والسِّفْلَة، ولا يَجْمُلُ بالأحرار من

---

(١) مقدمة ابن خلدون: ٤٠٤.

(٢) د. ناصر الدين الأسد ـ القِيَان والغناء في العصر الجاهلي: ٢٣.

الرجال والحرائر من النساء أن يقوموا به أو بمثله[1]. . . «وكذلك كانت نظرة قُدماءِ اليونان إلى الحِرَفِ، فهي عندهم من الأعمال التي يقوم بها سوادُ الناس والرقيق»[2]. . . لذلك كان العربُ يجلبون الرقيق من البلاد المجاورة والبعيدة، وكانوا يُفضّلون المستورَدَ من بلاد فارس والروم، لمَا يمتازُ به من صفاتٍ وخصائصَ، لا تتوافر عادةً للرقيق المجلوب من إفريقية[3].

فالأمرُ إذن كان أمرَ عقيدةٍ في عدم إحْكام الصنائع عند العرب، لا أمرَ عجزٍ عن ذلك الإحْكام، وليس لأنهم أعرقُ في البدو، وأبعدُ عن العمران الحضَريّ، وإنما لأنهم كانوا يرون الرقيَّ سُمُوّاً في مكارم الأخلاق، ونُبْلاً في فعال المرءِ. وكان أحَدُهم يجدُ في إشْعَالِ نارٍ تَهْدي ضَالاً في البادية، وتَقُودُه إلى الأمن إن كان خائفاً، أو إلى الطعام إن كان جائعاً، مُنتهىٰ الحضارة والارتقاء. ولعلَّهم كانوا، ولا سيما في نجد والحجاز وتهامة وما اتصل بها، يرون في بناء القصور حضارةً ليست من شأنهم في شيء، فالقصورُ لا بُدَّ لها من بُناةٍ، ونفوسُهم حيثما كانت طبقتُهم الاجتماعية، تأبىٰ لهم غالباً أن يَحْتَرِفوا هذه المهنةَ الدُّنْيا، وهو ما يُوضِحُ سِرَّ ما ذُكر من اسْتِقْدامهمُ الأعاجمَ أحياناً إذا أرادوا إقامةَ بُنْيَانٍ، أو نَحْوِهِ. . .

على أن كراهةَ الصناعاتِ، والحِرَفِ، والزراعة، لم تكن في جميع العرب، فكثير من حاضِرتهم، الذين توافرتْ لهم المياهُ الجارِيَةُ من الينابيع، والأرضُ الخصبةُ، غَرسُوا الأشجارَ، وانكبُّوا على الزراعة، والذين توافَرتْ لهم الأدواتُ والعناصِرُ المطلوبةُ، اشتغلوا بالحِرَف والصناعات المختلفة، كأهل اليمن، وعُمَان، وظفَار، والطائف، واليمامة، وقُرَى الخليج، ويثرب،

---

(١) د. حسين عطوان ـ مقدمة القصيدة العربية: ٤١ ـ ٤٢.

(٢) المفصَّل: ٧/ ٥٤٤.

(٣) المرجع نفسه: ٦/ ٥٨٨ ـ ٥٨٩.

وبعض أهل مكة، ولم يجدوا في ذلك حَرَجاً[1]... ويتبيَّنُ من أخبار الجاهليَّة، أن العربَ، حاضِرينَ وبادِينَ، احترفوا التجارةَ عامَّةً، بمختلف جوانبِها وأنواعها، ولم يأنَفُوا جميعاً من احْتِرافِ الصناعات، وإنما احترفوا منها ما وجدوه في تقاليدهم يليقُ بالأشراف[2]. وقد عرفوا الأسواق التجاريَّةَ الدائمةَ والموسميَّةَ على السواء، وكانوا يُمَيِّزُون بين تاجرٍ مُقيمٍ وآخَرَ مُتَنَقِّلٍ، وبين مُسْتَوْرِدٍ للبضائع وناقلٍ لها على إبله، فكانوا يُسَمُّون التاجِرَ يكونُ في سوقٍ لا يَبْرَحُها: الضَّيْطارَ، والتاجِرَ يطوفُ في القُرَىٰ والنواحي يبيعُ السِّلَعَ: العِنْقَاشَ، ويُسَمُّون التاجِرَ يجلبُ المِيرةَ والمتاعَ من مَعْدِنِها، أي يحملُها من مواطِنِها إلى القُرى والأمصار: الضَّفَّاطَ، وكانوا يقولون للأنباط، يحملون دقيق القمح الأبيض، والزيتَ وغيرهما: الضَّافِطَة[3]. وقد ذكر ابنُ سعد أن النبيَّ عليه السلامُ، غزا دُومةَ الجندل، بعدما بلغَهُ أن بها جَمْعاً يظلمون مَن مَرَّ بهم من الضَّافِطَة[4]، أي التجار الذين يحملون الأَمْتِعَةَ والميرةَ إلى القُرى والمواضع الأخرى. وذكر الواقديُّ أن الضَّافِطَةَ كانت تنزلُ المدينةَ في الجاهلية والإسلام، يَقْدَمُون بالبُرِّ والشعير والزيْت والتِّين والقماش، وما يكون في الشام[5]... وكانوا يُسَمُّون أيضاً التجَّارَ يتَّجِرون بغير أموالهم: الصَّعَافِقَ، أو الصَّعَافِقَةَ[6]، ويُسَمُّون مَنْ يُكرِي التُّجَّارَ دَوَابَّهُ لنقل البضائع من

---

(١) المفصَّل: ٤/ ٢٧٨ ـ ٢٧٩.

(٢) ابن قتيبة ـ المعارف: ٥٧٥.

(٣) لسان العرب: ٤/ ٤٨٩ (ضطر)، و ٧/ ٣٤٤ (ضفط)، وتاج العروس: ١٢/ ٣٩٦ (ضطر)، و ١٧/ ٢٨١ (عنقش)، و ١٩/ ٤٥٤ (ضفط)، والإفصاح في فقه اللغة: ٦٧٣.

(٤) الطبقات الكبرى: ٢/ ٦٢.

(٥) الواقدي ـ فتوح الشام: ١/ ٨.

(٦) لسان العرب: ١٠/ ١٩٩ (صعفق)، والصعيدي وموسى ـ الإفصاح في فقه اللغة: ٦٧٣.

قريةٍ إلى أخرى: المُكارِي. وهنالك إشاراتٌ كثيرةٌ، في أخبار الجاهلية، إلى أن بعض أهل مكة احْتَرفُوا، على شَرَفهم ورفعةِ قَدْرِهم، صناعاتٍ مختلفةً، لم يأنَفُوا من احْتِرافها، فكان فيهم نَخَّاسٌ، وخيَّاطٌ، وحدَّادٌ، وجَزَّارٌ، وبَيْطارٌ، ونَجَّارٌ، وزيَّاتٌ، وعَطَّارٌ، وخَمَّارٌ[1]... وكان اسمُ التاجر في الأصل خاصّاً بالخمَّار[2]، ثم اتَّسَعَتْ دلالتُه لتشملَ كلَّ عاملٍ في البيع والشراء طلباً للربح[3]. وكان من أشراف الأَزْدِ جادِرٌ، مُوكَلٌ بإصْلاحِ جُدُرِ الكعبة وبنائها إذا وَهَتْ، وكان فيهم مَنْ يُحلِّي السيوفَ بالذهب والفِضَّة[4]. وكانوا يقولون لبني أسد بن خُزَيْمة: القُيُونُ[5]، لأنهم أول من عمل صناعة الحديد بالبادية[6].

خلاصةُ القول: أن العرب أحْكَمُوا من الصنائع ما وَجَدوهُ مُتَّفِقاً وعقيدتَهم في الحياة، واحْتَرفوا التجارةَ بكلِّ وجوهها، ولم يأنَفُوا جميعاً من الزراعة، بل كان فيهم زُرَّاعٌ حيثما تَوافرتِ المياهُ العَذْبَةُ والأرضُ الطيبة. وإن وفرة الألفاظ الدالَّة على تنوُّعِ المتاجرة وأنواعِ التجَّار برهانٌ واضح على تقدُّمٍ في هذا الحقلِ لا شك فيه.

* * *

وإذا كان التفنُّنُ في التَّرفِ حضارةً، كما قال ابنُ خُلدون، فقد ثبتَ أن

---

(١) المعارف: ٥٧٥ ـ ٥٧٧.

(٢) لسان العرب: ٤/ ٨٩ (تجر).

(٣) معجم ألفاظ القرآن الكريم: ٧٩، مجمع اللغة العربية ـ دار الشروق.

(٤) أحمد بن يحيى البلاذري ـ أنساب الأشراف: ١/ ٤٨.

(٥) القَيْن: الحدَّادُ والصانع الذي يُحْسِن الصناعة، جمع قيون.

(٦) لسان العرب: ١٣/ ٣٥١ (قين)، وابن حزم الأندلسي ـ جمهرة أنساب العرب: ١٩١.

كثيراً من حاضرة العرب في الجاهلية كانوا، لشدَّة التَّرفِ، يستعملون «أَوَانيَ الشراب المصنوعة من الزجاج والبَلُّورِ، ومن الذهب والفضة... وكانت لهم مجالسُ للسَّمَرِ، تُغنِّيهم فيها القِيَان[1]، وكان لبعضهم قِيَانٌ خاصَّةٌ به، كما كانت لهم مطاعمُ لذيذةٌ، ومطابخُ مشهورةٌ»[2]... وقد ذُكر أن النابغة الذبياني لم يكن يأكلُ أو يشربُ إلا في صِحَافٍ من الذهب والفضة وأَوَانِيهما[3]... كما أُطلق على عبد الله بن جُدْعان لقَبُ «حاسي الذهب»، لأنه كان لا يشربُ إلا بأوانٍ مصنوعةٍ من الذهب، ولمَّا ضربوا المَثَلَ بكرمه قالوا: أَقْرَىٰ من حاسي الذهب[4]. فإذا قال قائلٌ: إن هذا مَثَلٌ فردٌ لا يصحُّ اتخاذُهُ معْياراً، قلنا: وكذلك حكايةُ الكافور! ومن الممكن بالتوفُّرِ على درس الشعر الجاهلي، والبحث في معاجم العربية، أن نقفَ على كثيرٍ من وجوه الترف عند عرب الجاهلية، من خلال ما تدلُّ عليه المفرداتُ والأشعارُ، التي تُحدِّثُ عن مجالس الشراب والطعام واللهو، وصُنُوف الزينة واللباس والحُلِيّ، ومرابع الرقص والغناء، وحانات الخمر والللذات... ولولا خَشْيةُ الإطالة، لقدَّمتُ الكثير من الأخبار والروايات التي تصِفُ ما كان يَنْعمُ به عربُ الجاهلية من ألوان التَّرَفِ والحضارة، نكاد «نفتقدُ جُلَّها في عصرنا الحديث، في هذه البيئة العربية نفسها...»[5]، وقد وَصَفَ لنا الشاعرُ حسان بن ثابت، مجلساً من مجالس جَبَلَة بنِ الأيهم في الجاهلية، وهو آخرُ

---

(١) القَيْن: العبد، والقَيْنةُ: الأَمَةُ، أو الأَمَةُ المغنِّيَةُ، وإنما قيل للمُغنِّيَة: قَيْنةٌ لأن الغناء من عَمَلِ الإِمَاءِ دون الحرائر من العربيات.

(٢) المفصَّل: ٤/ ٦٧٠.

(٣) د. عائشة عبد الرحمن ـ قِيَم جديدة للأدب العربي: ٤٩.

(٤) الميداني ـ مجمع الأمثال: ٢/ ٩٦، ولسان العرب: ١٤/ ١٧٧ (حسا).

(٥) القِيان والغناء: ٦٤ و ١١٠ و ١١٣...

ملوك بني غسَّان بالشام، فقال: إنه «كان إذا جلس للشُّرْبِ، فُرِشَ تحتَه الآسُ، والياسمينُ، وأصنافُ الرياحِين، وضُرِبَ له العَنْبَرُ والمِسْكُ، في صِحَافِ الفِضَّة والذهب، وأُوقِدَ له العودُ المُنَدَّى[1]، وأُتيَ بالفِراء الفَنَكِ[2]، وما أشْبَهَهُ إن كان شاتياً، وإن كان صائفاً، أُتيَ بِكِسَاءٍ صيفيَّةٍ يَتفضَّلُ بها هو وأصحابه، وبُطِّنَ المجلسُ بالثلج...»[3]! وكان المُغَنُّونَ يأتونَهُ من بلاد العرب، ولم يكن الشِّعْرُ في هذه المجالس يُنشَدُ وحَسْب، بل كان يُغَنَّى أيضاً... فهل بعد هذا التَّرفِ تَرَفٌ نتحدَّثُ عنه من أخبار الجاهلية؟ شيءٌ واحدٌ أُحبَّ أن أُضِيفَهُ، فقد كنتُ أَتَتَبَّعُ بعضَ الكلمات في المعاجم، فأَعْجبني أن النِسَاء في الجاهلية كانت تعرفُ نوعاً من الحَلْي، ما أَظنُّنا في العصر الحديث نعرف مثله، وكانوا يُسَمُّونَه: الكَبِيسَ المُلَوَّبَ، سُمِّي بذلك لأنه كان يُصَاغ مُجَوَّفاً، ثم يُلَوَّبُ بأنواع من الطِيب أو العِطْر، أي يُحْشَى بها، ثم يُكْبَسُ[4]، فيكون في عُنُق المرأة، وعلى صدرها، أداةَ زينة وتَأنُّقٍ، ويَشعُّ منه في الوقت نفسه شذا الطِيب، فيُكْسِبُها فوق الأناقة ريحاً طيبةً.

صَفْوةُ الكلام، أن مَنْ نَفَوْا عن العرب في الجاهلية كلَّ لونٍ من ألوان الحضارة، وأضافوا إليهم التوحُّشَ والجهلَ والعُزلةَ، لم ينظروا إليهم في حواضرهم وأمْصَارِهم، بل طَمَحتْ أبصارُهم إلى الأعراب في الصحارى، واستقرَّت عليهم، لا تبغي عنهم حِوَلاً، فابتعدوا عن الحق والعدل فيما

---

(١) العودُ المندَّى: بخُور يُفْتَقُ بالطيب وماء الورد، ويقال أيضاً: العودُ المنْدَليُّ، نُسب إلى مَنْدَلَ بالهند، وتُطلق كلمةُ «مَنْد» في الفارسية إسماً على نوع جيد من العنبر، لونه أسود، ويُنسب إليه العودُ المَنْدِيُّ.

(٢) الفَنَكُ: حيوان صغير يشبه الثعلب، فروتُه من أحسن الفراء وأجملها.

(٣) الأغاني: ١٧/ ١٠٥.

(٤) لسان العرب: ٦/ ١٩٠ (كبس)، و ١/ ٧٤٦ (لوب)، وكلُّ عطرٍ مائع فهو المَلابُ.

حَكمُوا به على العرب جميعاً من غير استثناء. . . ونعتقدُ أننا أَسقطْنا هذا الحكمَ، بما أَبطلناهُ من الحجَّة التي أُقيم عليها، وأَوْضحنا أن السَنَدَ فيه إنما كان تأويلاً غير صحيح، لواقعةٍ فرديَّةٍ، لا تَصْلُح وإن صَحَّتْ أساساً للحكم على أُمَّةٍ بالتخلُّفِ والجهل.

* * *

وهنالك بيِّنَةٌ أُخرى لا تَقِلُّ عمَّا قدَّمناهُ في دَلالتِها على حضارة العرب وارتقائهم. . . فقد عَدَّ بعضُ المؤرِّخين ظُهورَالأسواق الموسميَّة العامَّة في إحدى المناطق علامةً من علامات الحضارة، وذلك لمَّا ذكروا أن بلاد العرب التي توافرت فيها المياهُ، من العُيونِ أو الآبارِ أو الأمطارِ، ظهرت فيها الحضارةُ على شكلِ قُرىً، أو مُسْتوطَناتٍ، وأسواقٍ موسميَّةٍ كان لها جميعاً آثارٌ عميقةٌ في حياة العرب عامَّةً، من الحَضَرِ، والبادينَ حولهم، لما كان يجري فيها من تَلاقٍ بين قبائل العرب على اختلافِ مجتمعاتهم وطبقاتهم، وما كان يقعُ من اتصال بين العرب، والأعاجم الذين يَؤُمُّونَها للاتجار، فيقيمون بها إقامةً مُؤقَّتةً، أو الأعاجم الذين يُجْلَبونَ إليها رقيقاً يُباع في المواسم. . . ففي هذه المواضع كان يتمُّ تبادُلُ الثقافات والعقائد والأفكار، وامتزاجُ العاداتِ والتقاليد، وفيها تكوَّنَ تاريخُ العرب قبل الإسلام[1].

ولا شك في أن المواسم العامَّة الكِبارَ، التي أَنْشَأها العربُ في عصر الجاهلية، إنما كانت عملاً من أعمال الحضارة، ووجْهاً من وُجُوهِ الارتقاء، إذ يَلْزمُ من ذلك أن يكون في المناطق التي قامت على إنشائها، وتدبيرِ شُؤونها، والتوفُّرِ على حُسْنِ إدارتها، وانتظامِ انعقادِها في مواعيدها،

---

(١) المفصَّل: ٤/ ٢٨١ ـ ٢٨٢.

مُجتمعاتٌ على قَدْرٍ كافٍ من الحضارةِ والتمدُّنِ والسلام. . . وما عرفنا في التاريخ القديم مواسِمَ كِبَاراً، كالتي كانت تقوم في بلاد العرب، للتجارة والاجتماع والسياسة والحجّ والأدب، نشأت في مجتمعاتٍ مُتخلِّفةٍ عن أسباب الحضارة، مفتقرةٍ إلى الأمن!

وإنَّ لنا فيما كانت عليه أُمَّة الإغريق حجةً ودليلاً، فقد أنشأتْ سنة (٧٧٦ ق. م)، وكانت وقتئذٍ منارةَ الفِكْرِ والفلسفةِ والعُمران، موسماً دينيّاً واجتماعياً كبيراً، عُدَّ من أبْرزِ وُجوهِ الحضارة القديمة، امتزجتْ فيه الاحتفالاتُ الدينيَّةُ بالألعاب الرياضيَّة والشِعْر والموسيقى. . . وكان الإغريقُ يعتقدون أن آلِهَتَهم، وعلى رأسها «زِيُوس» ربُّ الأربابِ وأبو الآلهةِ والناسِ، تسكنُ جبلَ «أُلِمْبُس» المقدَّس[1]، فكانوا يُقيمون عليه مَوْسِمَهم، ويحجُّون إليه مرَّةً كلَّ أربع سنين، ويُعْلنون يومَ انعقادِهِ هدنةً مُقدَّسةً، يَحْرُمُ فيها القتالُ، ويسودُ السلامُ بينهم ما دام الموسمُ قائماً، كالأشهُرِ الحُرُمِ عند عرب الجاهليَّة. وكان موضعُ الموسم عندهم، مثلما كان موضعُ كلِّ موسمٍ عند العرب، مَجْمعاً يقصدهُ الإغريقُ من جميع أنْحَاءِ العالم الإغريقيّ، فَيَلْقَىٰ بعضُهم بعضاً، وتشتدُّ بينهم أواصِرُ الوحدة، وعُرَىٰ الصداقة، وتمتزج العاداتُ والأفكارُ، ويتنافَسُونَ في الألعاب الرياضيّة المختلفة، كالعَدْوِ، والقَفْزِ، والمصارعة، والملاكمة، ورَمْيِ القُرْصِ، وقَذْفِ الرُمحِ، وسِبَاقِ المركبات[2]. . .

وكانوا يعتقدون أن لهذه الألعاب خُطورةً دينيةً، وأن أفضلَ طريقةٍ لتكريم «زِيُوس» هي في التأليف بين أمجاد الروح والجسد، فكانوا يُكرِّمون الفائزين بها في احتفالاتٍ دينيّةٍ خاصّةٍ، ويُتَوِّجُونَهم بأكاليلَ من شجر الزيتون

---

(١) أُلِمْبُس: جبلٌ يقع في إقليم تَسَالْيا، في الجانب الشرقي من اليونان، بجوار مقدونيا.

(٢) هذه هي الألعابُ الأُلِمْبِيَّة، وقد بُعِثَت من جديد ابتداء من سنة (١٨٩٦ م)، وما زالت تُقام مرَّةً كلَّ أربع سنين في إحدى عواصم العالَم.

المقدَّس، تقديراً لِتَفَوُّقهم، وكان الشعراءُ ينظمون القصائد في الثناءِ عليهم، والمُغَـنُّونَ يُنْشِدونها، وكانت تُصْنَعُ لهم التماثيلُ تخليداً لِذكْرهم، ويُعْفَوْنَ من الضرائب، ويُرفعون إلى مرتبةِ أصحابِ الشرفِ في المجتمع[1].

وفي حديثه عن سُوق عُكاظ، ذكر جرجي زيدان، أن شأن العرب فيه كان كشأن أولئك الإغريق القدماء، حينما كانوا يجتمعون في موسم الألعاب الأُلِمْبِيَّة الدينيَّة، وكان «فيهم الفلاسفةُ والعلماءُ، فكانوا يغتنمون فرصةَ وجودهم هناك، ويتباحَثُون، ويَتناظَرون، ويَتَنَافَرُون، كما كان العربُ في عُكاظٍ»[2] يفعلون. بل إن هنالك وَجْهَ شَبَهٍ بين المَوْسِمَيْنِ لعلَّهُ أكثرُ خَطراً وأَبْعدُ دلالةً، فقد كان اليونانيون يتَّخذُون من موسم أُلِمْبِس، أو السنوات الأربع الفاصلة بين الموسم والآخَر، مقياساً لمعرفة الأزمنة وتَعْيينها في تقويمهم، حتى أن العلاَّمةَ اليوناني الإسْكندريَّ «إراتُوسْتِين» المتوفّى سنة (١٩٦ ق. م)، أَلَّفَ كتاباً في تاريخ الأزمنة، استناداً إلى تواريخ قيام مواسم الألعاب الأُلِمْبِيَّة[3]. . . وكان العربُ كذلك، يتَّخذون من المدة الفاصلة، بين الموسم والموسم الذي يليه من مواسم عكاظ، مقياساً زمنيّاً يُعَيِّنُون به مواعيدَ الوفاءِ بالديون، وأداءِ الخَرَاجِ والإِتاوات، وفكَاكِ الرُّهُون، وحُلُولِ الآجال المتَّفَقِ عليها في التجارات والمعاملات، وهو ما تُؤكِّدُه إشاراتٌ كثيرة وردت في مختلف النصوص التاريخيّة والأدبيّة، لكنَّ أشَدَّها وضوحاً وبياناً،

---

(١) موسوعة كومبتون: ١٠/٤٥٣ ـ ٤٥٤، و ١٥/٣٥٤ ـ ٣٥٥.
COMPTON'S ENCY. VOL. 10 (O), p: 453 - 454, VOL. 15 (Z). p: 354 - 355، وأنور الرفاعي ـ تاريخ الأمم القديمة: ٩٥ ـ ٩٦، ومجلة العربي (تموز ـ يوليو ١٩٨٠): ٢٨ ـ ٣٣، ، ومنير البعلبكي ورفاقه ـ حضارات العالم في العصور القديمة: ٩/٢٠٩، وموسوعة المورد: ٦٣١.

(٢) جرجي زيدان ـ تاريخ التمدن الإسلامي: ٢/٣٩.

(٣) فردينان توتال ـ المنجد في الأدب والعلوم: ١٢ و ٤٨.

قولُ النبيّ عليه السلام في كتابه لبني ثقيف، كما نقله ابن منظور[1]، وحقَّقَهُ محمد حميد الله[2]: «. . . وإن ما كان لهم من دَيْنٍ في رَهْنٍ وراءَ عكاظ، فإنه يُقْضَىٰ برأسه إلى عكاظ، ولا يُؤَخَّر»، وهو يُثْبتُ أنهم كانوا يتخذون من قيام مواسم سوق عكاظ مِعْياراً يُعَيِّنون به حُلُولَ الأزمنة وانقِضاءَها.

وإني لأعتقدُ أن موسم عكاظ كان أكثر خَطَراً في حياة العرب، من موسم أُلِمْپُس في حياة الإغريق. . . فقد كان هؤلاء يؤمنون بأن جَسَدَ الإنسان يُعظَّم كما تُعظَّم الروحُ، وتكريمَ «زِيُوس» يكونُ بالعمل على إنْمَاءِ الأجساد، بالتساوي والتوازي مع العقول والأرواح[3]. . . وعلى ذلك كانت الألعابُ الرياضيَّةُ أساسَ الموسم، ومحْوَرَ نشاطه، وكانت الفلسفةُ والشعرُ والموسيقى والغناء شؤوناً تجري على حَواشِي الموسم. . . وفوق ذلك كان أُلِمْپُس مَجْمَعَ اللون الواحد، ينعقدُ على قمة جبل، بعيداً من طرق التجارة ومراكزها، يقصدهُ الإغريقُ لا غير، وهم على مُعْتَقَدٍ واحدٍ، وثقافةٍ واحدة، همُّهم الألعابُ الرياضيَّة من خلال الاحتفال الدينيّ بالموسم.

أمّا في سوق عكاظ فكانت الحياةُ بكلّ جوانِبِها وألوانها أساسَ الموسم، ومِحْورَ قيامه وانعقاده، فضلاً عن وقوعه على طريق التجارة الدوليّة، تحطُّ فيه قوافلُ التجّار آتِيَةً إليه من المشرق والمغرب، والشمال والجنوب، ومعها ألوانٌ مختلفةٌ من حضَاراتِ الأُمم الأخرى وثقافاتِها. . . على أن التسليم بوجود حَدٍّ أدنَى من التشابُه بين الموسمين يحملُ في جوهره بَيِّنَةً على أن بعضَ مجتمعات العرب في الجاهلية، مِمَّن توفَّر على تلك المواسم، كان من الأمن والارتقاء والحضارة في مَنْزلةٍ محمودة.

---

(١) لسان العرب: ٧/ ٣٩٧ (ليط).

(٢) د. محمد حميد الله ـ مجموعة الوثائق السياسية: ١٦٠.

(٣) موسوعة كومبتون: ١٠/ ٤٥٤.

الفصل الثاني

أبرز وجوه التحامل على العرب

خَلُصنا في الفصل السابق إلى أن مجتمعات العرب اختلفتْ وتنوَّعتْ تَبَعاً لتأثير عوامل الطبيعة، ولئن غَلَبَ اسمُ العربِ عليهم جميعاً، لقد كانوا في الحقيقة فريقَيْن كبيرين: أوَّلُهما: العربُ، وهم الحَضَرُ أهلُ الأمصار والقرى، والبادُونَ حولَهم أهلُ الضواحي والأرياف. وثانيهما: الأعرابُ أهل الرحلة الدائمة في الفيافي والقِفَار. وقد لاحظنا أن من نَفَوْا الحضارةَ عن العرب عامّةً، إنما كانوا يتحدَّثون عن الأعراب، ويتحاملون على العرب. ورأينا أن العرب لم يكونوا في عُزْلةٍ عن العالم، ولا بَعيدِينَ عن كثيرٍ من ألوان الحضارة، ووجُوه المدنيّةِ، وقد أَحْكموا من الصنائع ما وجدوه متوافقاً مع عقيدتهم في الحياة، واحترفوا التجارةَ بكل جوانبها، ولم يأنَفُوا من الزراعة كلُّهم، بل كان فيهم زُرّاعٌ يَتوفَّرون على حَرْثِ الأرضِ وزراعتِها واجتناءِ ثمارها. ووجدنا كذلك أن ظهور المواسم العامّة في إحدى المناطق يُعَدُّ ظهوراً للحضارة والارْتقاءِ، وما كان أكثرَ هذه المواسم في بلاد العرب.

على أن تحامُلَ بعضِ المؤرِّخين على العرب قد بدا بارِزاً في أمْرَيْن: الأول: خَلْطُ العربِ بالأعرابِ في مجتمعٍ واحدٍ. الثاني: تأوُّلُ مُفْرَدات العربيّة على غير معانيها الأصليّةِ في الجاهليّة، وذلك يُعَزِّزُ مذهبَهم إلى أن مجتمعاتِ العربِ في الجاهليّةِ لم تكن سوى مجتمعٍ واحدٍ من الأعرابِ الرُّحَّلِ «استحكمتْ فيهم عوائدُ التوحُّشِ وأسبابُه، فصار لهم خُلُقاً وجِبِلَّةً»[1].

---

(١) مقدمة ابن خلدون: ١٤٩.

المطلب الأول ـ خَلْطُ العرب بالأعراب في مجتمع واحد:

يبدو من الواضح أن مَن حاول، مِن المؤرخين القُدماءِ والمتأخرين، أن يُفرِّق بين مجتمعات العرب، ما لبث حتى انتهى به الأمرُ إلى تغليب الأعراب عليهم جُملةً، ونَعْتِهم جميعاً بالتوحش، ونَفْي الأمن والسلام عن رُبُوعهم ومختلف مجتمعاتهم. . .

ومن هؤلاء جرجي زيدان، فقد ذكر أن البداوةَ تقومُ، إمَّا على الفِلاحَةِ، أو على تربية الحيوان، فأمَّا البادُون أهل الفِلاحَةِ فكانوا قِلَّةً في بادية العرب، وأما البادون الذين احترفوا تربيةَ الحيوان، فهم صِنْفانِ: أصحابُ الماشية من الغَنَم والبَقَرِ، وأصحابُ الإبِلِ، وهم أكثرُ ارتحالاً وانتقالاً، وأبْعَدُ في القِفَار مجالاً من أصحابِ الماشية. وأشْهَرُ أصحاب الإبل بُداةُ العرب، وهم ينزلون من أهل الحواضر منزلةَ الوحش غير المقدور عليه، والمُفْتَرِسِ من الحيوان، لِتَفَرُّدِهم عنِ المجتمع في القِفَار، وتَوَحُّشهم في الضواحي، وسكانُ جزيرة العربِ مُعظَمُهم من البُداة الرحَّل[1]. . . ولا شك في أن زَيْدانَ أخطأَ في رأيه، وأنه نقل رأيَ ابنِ خلدون، وإن حاول صِيَاغَتَه صِياغَةً مختلفةً! ويكفي أن نُشيرَ إلى أن كثيرين من أهل الحواضر عند العرب كانوا أصحابَ قطعانٍ كبيرةٍ من الإبِل، وكان يقومُ على رعايتها ورعْيِها لهم أهلُ باديتهم أو ضواحيهم، وكلاهما لم يكن مُتفرِّداً في القِفار، ولا كان بمنزلةِ المفْتَرِسِ من الوحْشِ أو الحيوان!

ورأى أحمد أمين[2] الرأيَ نفسَه، وعبَّر عنه بصيغةٍ أخرى، فذكر أن

---

(١) تاريخ التمدن الإسلامي: ٢/ ٢٨٨ ـ ٢٨٩.

(٢) د. أحمد أمين: ابنُ الشيخ إبراهيم الطباخ. باحث وكاتب مصري، تخرج بمدرسة القضاء الشرعي ودرَّس بها، ثم عُيِّن قاضياً فمُدرِّساً بكلية الآداب في الجامعة المصرية فعميداً لها، ثم مديراً للإدارة الثقافية بجامعة الدول العربية. مولده ووفاته بالقاهرة (١٨٧٨ ـ ١٩٥٤).

العرب تأخَّروا عمَّنْ حولهم في الحضارة، وغلبت عليهم البداوة، وعاش أكثرهم عيشَ القبائل الرحَّل، لا يقرُّون في مكان، ولا يرتبطون ارتباطاً وثيقاً بأرض نزلوها، كما يفعلُ الزرَّاعُ، بل يَظلُّون يرتحلون بنسائهم وأولادهم، يطلبون المراعي والمياه، ولا يبذلون جهداً عقلياً في تنظيم بيئتِهم الطبيعية. . . ثم رأى أن الحَضَرَ من العرب أكثر رُقيّاً من البُدَاةِ، وأنهم يسكنون المدن، ويقرّون فيها، ويعيشون على التجارة أو الزراعة[1]. . . والعجيبُ أنه أكَّد تخلُّفَ العرب عن الحضارة، وغَلَبَةَ البداوةِ عليهم، وتَقَلُّبهم المستمر في الأرض، ثم رجع فأضاف إليهم الرقيَّ، وسُكْنَى المدن، والاشتغالَ بالتجارة والزراعة، وهو كلام في جُملته ينقضُ بعضُه بعضاً!

وذهب فيليب حِتّي ورفيقاهُ إلى قِسْمة سُكانِ جزيرة العرب، نظرياً لا أكثر، إلى مُجتمعَيْنِ، بُداةٍ رُحَّلٍ، وحَضَرٍ مُقِيمينَ، ثم جعلوهم عمليّاً مجتمعاً واحداً عندما أكَّدُوا أن الحدَّ الفاصل بينهما غامضٌ، لا يكاد يَبِينُ، لما في الحَضَر من رَوَاسبِ البداوة، ولما قد يكون في البُدَاةِ أحياناً من آثار الاتصال بالحَضَر، وقرروا أن البُدَاةَ جنسٌ من أجناس البشر، لا يزال حتى اليوم على حاله التي كان عليها في نشأته[2]. . . وهذا المذهبُ بعيدٌ عن الواقع كما رأينا! . . . وهنالك مَن آثَرَ قِسْمةَ العرب بالقياس إلى مساكنهم، فأهلُ المدُنِ حَضَرٌ، وأهلُ البادية بُدَاةٌ، بيوتُهم من الشَّعْر، وغذاؤهم من الشَّاءِ والإبل، وهؤلاء عنده الأعراب[3]. . .

* * *

(١) فجر الإسلام: ٤ و ٩ و ١١.

(٢) تاريخ العرب: ٥١ ـ ٥٣.

(٣) الشيخ محمد الخضري ـ تاريخ الأمم الإسلامية: ١٦/١ (الدولة الأموية).

لا أريد الترسُّلَ في ضرب الأمثال، إذ يبدو أن أكثر من عالجوا هذا الموضوع، ردُّوا العربَ إلى أطوار نشأتهم الأولى، يوم كان الناسُ جميعاً قبائلَ رُحَّلاً، ثم تقدَّمُوا بسائر الناس، وجعلوا العربَ وحدهم يتأخَّرون دونَهم، ويَظلُّون على ذلك، وكأن جزيرة العرب لم تعرف قطُّ في جنوبها وشمالها دولاً قوية، ومُدُناً مشِيدَةً، وحضارةً تَليدة! ولمّا عكفوا على تاريخ الجاهلية حَمَلَهُ مُعْظمُهم في جُمْلتهِ، على مَعَايير التوحُّشِ، والبدائية، والانحطاط، من غير دليلٍ قَدَّموهُ سوى العصبيَّة والهوى. . . وانْظُرْ إلى كُتُب التاريخ والأدب إذ تُحدِّثُك عن العرب في عصر الجاهلية، تَجدْ أنها جَعَلَتْهم جميعاً أعْراباً جُفَاةً، حُفاةً، يعيشون في الخِيَام، ويَضْرِبُون في البوادي والقِفَار، يُغِيرُون على قوافل التجَّار والمسافرين، ويَغْصِبُونَ الناسَ أموالهم! . . . وقد ذهب حِتّى ورفيقاه إلى أن شَنَّ الغارات كان «نموذجاً للأعمال التي تليق بذوي الرجولة منهم. . . وأن الغزو من أركان البناء الاقتصادي عندهم»[١]، وجعل برنارد لويس «السَّطْوَ مهنةً طبيعية وشرعيةً طبقاً لمبادىء العرب الأخلاقية»[٢]، وحَصَر زيدانُ مصادرَ الارْتِزاق في بلاد العرب بالغَزْو والنَّهْب لا غير[٣]، وذكر أحمد أمين أنها كانت على ضَرْبَيْن: أحدهما: ما كانوا يأكلونه من لحوم ماشِيَتهم. والثاني: هو «الغارةُ والسَّلْبُ، يُغِيرون على قبيلة مُعادِيَةٍ، وكثيراً ما تكون المعاداةُ»، فيأخذون أموالهم ونسَاءَهم وأولادَهم، ثم تنتقم هذه القبيلةُ لنفْسِها، فتُغِير على مَن أغار عليها، في دورةٍ لاتنتهي[٤]. . . وكُتُبُ التاريخ مَلأَى بمثل هذه الأقوال، وإذا مَضَيْتَ

---

(١) تاريخ العرب: ٥٣.

(٢) العرب في التاريخ: ٥٧.

(٣) تاريخ التمدن الإسلامي: ١/ ٢٤ و ٢٨.

(٤) فجر الإسلام: ٩.

تُفتِّشُ عن دليلٍ، استند إليه أولئك المؤرخون والباحثون، في أحكامهم، لم تجدْ أكثرَ من بيت شعرٍ وضَعُوهُ في غير مَوْضعه، أو قولٍ لبعض الأخباريين لم يُحْسِنُوا فهمَهُ، أو تَزيَّدوا في معناه، كقول ابن حبيب مثلاً: إن العرب «ربما كانت تعيشُ من سيوفها ورماحها...»[1]، ومع أن الرجل استعمل كلمةَ «ربما» إشارةً إلى قِلَّةِ الفعل، فإنه أراد الأعرابَ بقوله، وليس العربَ جميعاً، فالأعرابُ، دون العرب المُقِيمينَ في الحواضر والأمصار والأرْيافِ، كانوا يُضْطرُّون إلى الغَزْو في سِني الجَدْبِ والجفاف إبقاءً على حياتهم، وتلك كانت سُنَّةَ سائر القبائل حينئذٍ في جميع أُمَم العالم، وليست خاصَّةً بأهل القِفَار والفَلَوات من قبائل العرب!... وهذا ما تَنَبَّه له اليونان والرومان، فأطلقوا اسمَ: العربية السعيدة على مناطق جنوب جزيرة العرب ووسطها، والعربية الصخرية على بلاد الأنباط وسيناء وبعض وادي القرى، والعربية الصحراوية على شمال الجزيرة وبادية الشام[2]... وكانت العربية السعيدة والصخرية على جانب كبير من الرقيّ!... وقد عَرَضَ الدكتور ناصر الدين الأسد لأقوال أولئك المؤرخين بالبحث والنقد، وقال: إنها جميعاً «تَفْرِضُ أن الجاهلية العربية بداوةٌ بدائية، لا تعرفُ، ولا ينبغي لها أن تعرف، لوناً من الحضارة والمدنية، وأن العرب في ذلك العهد إنما هم قبائلُ رُحَّلٌ، مُتَأبِّدُونَ في فَيافِيهم، مُنقطعون عن أمم العالم من حولهم، فلم يعرفوا قراراً يُعِينُهم على أن يَبْلُغُوا ما بلغَهُ سُكّانُ الحواضِر المستقرُّون، ولم تتَّصِلْ لهم أسبابٌ بغيرهم من الأمم ذات الحضارة، حتى يأخذوا لأنفُسهم حَظّاً من رُقيّ أو تقدُّمٍ...»، وانتهى إلى القول بأن ذلك كلَّه «فَرضٌ باطلٌ، لا سَنَدَ له من

---

(١) المحبَّر: ١٥٧.

(٢) العرب قبل الإسلام: ٣٩ و ٤٢.

الحقيقة أو التاريخ»[1]...

ويبدو لي أن وَرَاءَ ذلك المذهبِ عَصَبيَّةً، لكنها لم تكن وحدَها عِلَّةَ التحامُلِ على عرب الجاهلية، وإنما كان هنالك فوقها عقيدةٌ ضَالَّةٌ مُضَلِّلَةٌ، تزعمُ أن العرب جميعاً مجتمعٌ واحدٌ من الأعراب، بمعنى البداوة البدائية الجافية للكلمة، وليس بالمعنى الاصطلاحيّ الذي استقرَّتْ عليه بعد الأطْوار التي مرَّتْ بها مجتمعاتُ العرب في الجاهلية. ويقفُ على رأس هذا المذهب مع الأسف عالمٌ جليلٌ من علماء العرب هو ابنُ خُلدون في مُقدّمته، وقد تابَعَهُ على مذهبه جمعٌ كبير من الباحثين والمؤرخين، من غير نظَرٍ فيه، أو نَقْدٍ، أو تَحَقُّق.

ومن الواضح أن ابن خلدون تحامل على العرب كثيراً، في عِدَّة مَواضِعَ من مقدمته، بأسلوب كان فقيراً فيه إلى مُعْظم شروط العلماء، وغنيّاً بكل أدوات العصبيّة والحقد والكراهية. فالعربُ عنده، لم يبلُغوا حتى أن يكونوا بُدَاةً، وإنما هم «أكثرُ بداوةً من سائر الأمم... وهم، لخُلُقِ التوحُّشِ الذي فيهم، أصعبُ الأمم انقياداً... وهم أَبْعَدُ الناس عن الصنائع، لأنهم أعْرَقُ في البَدْوِ، وأَبْعَدُ عن العُمران الحضَريّ، وما يدعو إليه من الصنائع...»[2]!

وفي موضعٍ آخَر، يصِفُ العربَ بأنهم «أشدُّ الناس تَوحُّشاً، ينزلون من أهل الحواضر منزلةَ الوحْشِ غير المقدور عليه، والمُفْتَرس من الحيوان العُجْم، وهؤلاء هم العربُ...»[3]! وحوشٌ كاسرة، وحيواناتٌ مُفْترسة، «أهلُ انْتِهابٍ وعَيْثٍ، ينْتَهِبُونَ ما قَدروا عليه، من غير مُغَالَبَةٍ، ولا ركوب

---

(١) القِيَانُ والغناءُ في العصر الجاهلي: ١١٧.
(٢) مقدمة ابن خلدون: ١٥١، ٤٠٤.
(٣) المرجع نفسه: ١٢١.

خَطَرٍ، ويَفِرُّون إلى مُنْتَجعِهم بالقَفْر... وإذا تغلَّبُوا على أَوْطانٍ، أَسْرَعَ إليها الخرابُ، والسببُ في ذلك أنهم أُمَّةٌ وَحْشِيَّةٌ، باسْتِحْكام عَوَائدِ التوحُّش، وأسبابِه فيهم، فصار لهم خُلُقاً وجِبِلَّةً...»[1]!

وهكذا كان كل حديثِ ابن خلدون عن العرب، يَنضَحُ بالتحامُل عليهم، من غير سببٍ، سوى عَصبيَّةٍ ذهبت به هذا المذهب، وهَوَىً مال به عن الحق... ومن هنا، ربما اتَّضَحَ لنا سِرُّ اهتمام الأجانب الشديد بمقدّمته، وعنايتهم بنظرياته، وإعجابهم بأفكاره، وترجمتها إلى مختلف اللغات! ويَحْلو في هذا المقام السؤال، أكان اهتمامُ الأجانب بمقدمة ابن خلدون، هو نفسُهُ لو أنه مدحَ العربَ فيها، وأثْنى على فعالهم، وتَحدَّثَ عن مكارم أخلاقهم؟...

وقد فَتَّش عددٌ من الباحثين عن السببِ الكامِنِ وراءَ تحامُلِ ابن خلدون على العرب، وتجريدهم من كل فضيلة، وحماستِهِ الشديدة للبربر، وعَقْدِهِ فصلاً خاصّاً لفضائلهم، فتبيَّن لأحدهم أن ابن خلدون، وإن كان عربيَّ النسب، إنما هو في الواقع بربريُّ النَّشْأة والمَرْبَىٰ والهوى[2]، يميلُ إلى قبائل البربر، ولا سيما في كراهَتِهم يومئذٍ أن يكون العربُ أصحابَ السلطان عليهم في شمال أفريقية... ورأى ساطع الحُصَري أن كلمة العرب التي استعملها ابنُ خُلدون في مقدمته، أَوْقَعتْ كثيراً من الدارسين في الخطأ، وهو إنما كان يعني بها الأعرابَ، لا عامَّةَ العرب[3]... وعَدَّ جواد علي إشارة ابن خلدون إلى أن العرب إذا دَخلوا بلداً أَسْرَعَ إليه الخرابُ، إنما أراد بها الأعراب،

---

(١) مقدمة ابن خلدون ـ ١٤٩.

(٢) محمد عبد الله عنان ـ ابن خلدون: ١١٩ ـ ١٢١، ١٤١، ١٤٢.

(٣) ساطع الحصري ـ دراسات عن مقدمة ابن خلدون: ١٥١ ـ ١٦٨.

وليس حاضِرةَ العرب[1]. . . أما سَلاَمة موسى فوجَد أن «الخطأ البارز في ابن خلدون هو تَنقُّصُهُ حضارةَ العرب. . . وأن حملتَه عليهم ترجعُ إلى جهله لا أكثر، فإنه رأى الأعراب، ولم يَرَ العربَ. . . فأنكر عليهم ارتقاءَهم، وتَجاهَلَ فضْلَهم في الوصل بين أُمم العالم القديم، بما كانوا يُحْكِمونَهُ من فنون التجارة، ويحتكرونه من أصنافها، ويُسَيِّرُونَهُ من القوافل إلى البلدان القريبة والمجاورة والبعيدة»[2]. . . ورأى الدكتور جبرائيل جَبُّور أن ابن خلدون لمَّا تحدَّث عن العرب كان يقصدُ بحديثه الأعرابَ أي البادين[3]. . ويبدو أن جَبُّور جعل الأعرابَ والبادِينَ جماعةً واحدةً لا فرق بينهما، وجعل البداوةَ أنواعاً ثلاثةً، أدناها الرُّحَّلُ أصحابُ الإبل، ثم أصحابُ الإبل والغَنَم، وهم أقلُّ بداوةً وأَقلُّ رحلةً، ثم أصحابُ الماشية، وهم بُداةٌ لهم عَلاِئقُ وثيقةٌ بالحَضَر[4]، وهذا كلُّه مُستَمدٌّ من فكر ابن خلدون[5]، ولا يخرج عن مذهبه.

* * *

هـذا، ويجبُ ألا نُغفِلَ أيضـاً، أن سـوء العبـارة أحيـانـاً عنـد بعـض المؤرخين، كان عِلَّةَ كثير من الشُّبْهَةِ[6]، التي أَفْضَتْ إلى اعتبار العرب جميعاً أعْراباً رُحَّلاً جُفَاةً، ليس لهم شغلٌ غير الغزوِ والإغارةِ والسلْبِ والنَّهب! وعلى سبيل المثال، فإن جواد علي فَرَّقَ في معظم أبحاثه بين العرب

(١) المفصَّل: ٤/ ٢٩٨.
(٢) ابن خلدون والعرب: مجلة الكتاب ١١/ ٢٧٢، ٢٧٥.
(٣) البَدْوُ والبادية: ٣٧٥ ـ ٣٧٦.
(٤) المرجع نفسه: ٣٣ ـ ٣٤.
(٥) المقدمة: ١٢١.
(٦) الشُّبْهَةُ: الالْتِباسُ، ما يَلْتَبِسُ فيه الحقُّ بالباطل.

والأعراب، وأكَّدَ أن الإنصافَ في الحكم يقضي بذلك، وما يُقال عن الأعراب يجب ألاَّ يُتَّخَذَ قاعدةً تجري على العرب، لما بين العرب والأعراب من تَبَايُنٍ في أساليب المعيشة، كما في العقول والنفوس... بل ذهب إلى وجوب التفريق بين عَرَبِ مَوْضعٍ ما، وعَرَبِ موضعٍ آخَر، وذلك لاختلاف الأحوال المُؤَثِّرة في بيئة كل طائفة منهم، كالاختلاف الذي كان بين عرب العراق وعرب الشام، وعرب اليمن وعربِ عالِيَةِ نَجْدٍ مثلاً[1]... ولكنه عندما كان يبحثُ عن أصل كلمة «عرب» ومعناها ودلالَتِها في الكتابات القديمة، جَزَمَ بأنها، أينما وُجِدت في وثائق التاريخ القديم، وكيفما كانت صِيغَتُها، لم تكن سوى تَسْمِيَةٍ صريحةٍ لقبائل الأعْراب، أهلِ الصحراء والفَلَواتِ والخِيَام، واستدلَّ على ذلك بأن القدماء كانوا إذا أرادوا الحديث عن أهل الحاضرة من تلك الديار، ذكروهم بأسماء قبائلهم، فإذا تَحدَّثوا عن أهل البادية من القبائل الرحَّل استعملوا كلمةَ «العرب» بصِيَغٍ مختلفةٍ مثل: عَريبي أو أَريبي، عَرَبُو، عَرِيبُو، عَرَبي أو أَرَبي، إلى ما هنالك من الصِّيَغ، مما يَدُلُّ على أنها لم تكن تعني غيرَ الأعرابيّةِ والبداوةِ[2]... وإني أعتقدُ أن الدقَّة في التعبير قد فاتَتْهُ، وإنما قصْدُهُ أن «العربَ» هو الإسمُ الذي عُرفتْ به القبائلُ المتنقِّلَة في البوادي الممتدَّة من الفُرات حتى وادي عَرَبَة وسيناء ونهر النيل، ومن وسط جزيرة العرب حتى التخُوم الجنوبية لبلاد الهلال الخصيب[3]، ولم يَقصدْ أن كلمةَ «العرب» تعني البداوةَ، وسَكَنَ الصحراءِ،

---

(١) المفصَّل: ٤/٢٩٨ ـ ٢٩٩. وعالِيَةُ نَجْد: جَنُوبُه مع مَيْل نحو الغرب.

(٢) المرجع نفسه: ١/١٦، ١٨، ١٩، ٢٦، ٥٧٥، ٦٢٩ و ٤/٢٧٤.

(٣) الهلال الخصيب: مُصْطَلَح أطلقه المؤرخ برستيد، وأراد به القوسَ التي تُشكّلُها بلاد الرافدين في اتصالها ببلاد الشام، ابتداء من رأس الخليج العربي حتى سيناء، وتقع في باطنها باديةُ الشام، التي تُعَدُّ امتداداً لجزيرة العرب.

والتقلُّبَ فيها[1]، كما يُفهم من عبارته... وليس في الأصول الحِسِّيَّة أو الوضْعيَّة لهذه الكلمة ما يُفِيد معنى البداوة، ولا تكاد معانيها تخرجُ عن الإبانَةِ والوضوحِ والإفصاحِ، والكـثْرةِ، وسُرعةِ الجَرْيِ، والخُلوصِ والنقاء[2]... وتُفيدُ لفظةُ «عَرَبُو» في البابلية والآشورية أيضاً معنى الإعراب والإفْصاح[3]. وقـد جـاء فـي النصـوص الآشـوريـة أن سَنْحَـريـب ملـكَ آشُـور (٧٠٥ ـ ٦٨١ ق. م) توغَّل في عُمْق البادية، وأخْضَعَ «أَدُّومَاتُو» أي دومةَ الجَنْدَل[4]، مَعْقِلَ «أَرِيبي» أي معقلَ العرب[5]. والمعروفُ أن القبائل الرحَّلَ، بيوتُها من الصوف والشَّعر، يُقوِّضُونَها متى شاؤوا، ويرتحلون، والمعاقِلُ إنما تُبنَىٰ بالطين والحجارةِ العِظَام، وكان يكون فيها عادةً بيوتٌ وقُرى ومعبدٌ ومَرافِقُ، ويحيط بها حِصْنٌ منيعٌ يحميها من الغزو والغارات. وهذا يعني أن العرب لم يكونوا يومئذٍ جميعاً مُتنقِّلين، بل كان فيهم أقوامٌ مستقرَّةٌ، في قُرى منيعةٍ مُحَصَّنَةٍ، وذلك يُسْقِط فَرضَ أن تكون كلمةُ العربِ مُساويةً لكلمة البداوة، أو أن تكون البداوةُ، بمعنى عدمِ الاستقرار في مكانٍ واحدٍ، أو بمعنى الارتحالِ الدائم، من معانيها.

وقد كانت مواضعُ كثيرةٌ من جزيرة العرب مملوءَةً بالقُرى وأهلِ القُرى من العرب المستقرِّين، وكانت لهم أبنيةٌ من الحجر والطين، ومما يُذكر في

---

(١) التقلُّبُ: التنقُّلُ طلباً للرزق.

(٢) معجم ألفاظ القرآن الكريم: ٤١٧، ولسان العرب: ١/ ٥٨٦ ـ ٥٩١ (عرب).

(٣) د. عبد الحميد زايد ـ لغات الشرق الأدنى: ١١٥٥ مجلة عالم الفكر، المجلد الثاني ٩٧١/ ٩٧٢.

(٤) دومة الجندل: تقع شمالَ نجد على حدود الشام، ويلاحظ أنها كُتبت بالآشورية كما تُنطق بالعربية: أَدُّومَاتُو، ليس فيها ال التعريف ولا الحركات، أي الدُّومَةُ.

(٥) محمد عزة دَرْوَزَة ـ تاريخ الجنس العربي: ٣/ ١٣١.

هـذا السبيـل، أن بيـتَ ذي الخُلَصَـة فـي سَـرَاةِ الحجـاز، وهـو مـن معـابـد الجاهلية، كان مبنيّاً بالحجارة العِظَام والطين، ولمّا قَصَدَهُ جريرُ بنُ عبد الله البَجَليّ يريدُ هدمَهُ في الإسلام، كما أمره رسولُ الله، لم يَقْوَ على حجارته، فاكتفى بهَدْمِ الأوثان، وتَركَ البُنْيانَ قائماً، حتى هُدِمَ، كما حَقَّق رُشْدي مَلْحَس، في عهد الملك عبد العزيز الفيصل آل سعود، سنة (١٣٤٤ هـ = ١٩٢٥ م)، ونَقَل عمَّن حضروا الحملةَ، أن حجارة البنيان كانت من الضخامة بحَجْمٍ، احتاج معه الحَجرُ الواحدُ إلى نحوِ أربعينَ رجُلاً ليُزحْزِحُوهُ عن مكانه، وأن متانتَهُ تدلُّ على حِذْقٍ ومَهارَةٍ في البناء، وأنه لمّا جَرَىٰ هَدْمُهُ كان تامّاً غير ناقص[1]... ويُحدِّثونَكَ بعد هذا عن التخلُّفِ، وبُيوتِ الشَّعْر، وأن العرب لم يعرفوا البناءَ الحجريَّ!

المطلب الثاني ـ تَأَوُّلُ مفردَات العربية على غير معانيها:

ويبدو لنا التحاملُ على العرب جَلِيّاً، في تأوُّل عددٍ من مُفْرَداتِ الجاهلية، على غير ما وُضِعَت له من المعاني في الأصل، كالغزو، وأيام العرب، والسَّلْب، والنَّهْب، وغيرها، والخَلْطِ بين معانيها في دَلاَلَةٍ واحدة، لا تكادُ تخرجُ عن العدوان والسرقة واللصوصية... كالذي لاحظناه في حديث بعض الباحثين والمؤرخين، ممَّن جعلوا شنَّ «الغارات» مثَلاً أعلى للرجولة عند العرب، و «الغزوَ» من أركان بنائهم الاقتصادي، و «السَّطْوَ» مهنتَهم الطبيعيةَ والشرعيةَ في مبادئهم الأخلاقية، و «النَّهْبَ» مصدرَ ارْتزاقِهم الوحيدَ، و «السَّلْبَ» وسيلتَهم إلى الحياة[2]... وهو غَلَطٌ قطعاً، لو صحَّ بعضُه لما

---

(١) أبو الوليد الأزرقي ـ أخبار مكة: ١/ ٣٨٠ ـ ٣٨٢.

(٢) تاريخ العرب: ٥٣، والعرب في التاريخ: ٥٧، وتاريخ التمدن الإسلامي: ١/ ٢٤ و ٢٨، وفجر الإسلام: ٩...

راجت تجارةٌ في بلاد العرب، ولا قامت أسواقٌ، ولا انعقدتْ مواسمُ، ولا تحرَّكت قافلةٌ من مَوْضِعها. . ومع هذا قَلَّ أن تجدَ باحثاً في تاريخ الجاهلية، أو أدَبِها، لم يُتْبِعْ تلك المفرداتِ، بعضَها بالبعضِ الآخَرِ، في جُملةٍ واحدة، وكأن ذِكْر إحداها يَسْتَتْبعُ ذِكْرَ الأخرى بعدَها لُزوماً! فكلما ذُكر يومٌ من أيام العرب في واقعةٍ، أو ذُكر الغَزْوُ في موضع، أُتْبِعَ بالسَّلْب والنَّهب والغارات والسَّطو، وسُوِّيَ في ذلك بين أيام العرب وغارات الصعاليك والأغْرِبَة والشُذَّاذ، أو الخارجين على شريعة العرب وتقاليدهم. كقول أحدهم في حديثه عن العرب: «فتاريخ البُداةِ في غالبه سجلٌ للحروب المعروفة عندهم بأيام العرب، التي كانت تشيعُ فيها الغاراتُ والنَّهْبُ. . .»[1]، ومَثَّلَ لهذه الأيام، فذكر منها: أيامَ الفِجار، والبَسُوس، وداحسٍ والغَبْراء، واستقلالِ عربِ نَجْدٍ والحجاز عن اليمن، وهو اليومُ الذي اشْتُهِرَ بيوم خَزاز[2]، على الرغم من أنه ليس وراء أيّ يومٍ من هذه الأيام، ما يمكن أن يُسمَّىٰ رغبةً في الغارات، أو قصداً إلى الانتهاب، وإنما هي وقائعُ حربية، يجري عليها من القواعد ما يجري على الحروب عادةً، ومن حق الغالب فيها يومئذٍ الفوْزُ بسَلَبِ المغلوب. ولو حاول الباحثُ الكريمُ التثبُّتَ، لا مجرَّدَ النقل، لعَرَفَ أن أيام الفِجَارِ الأخير أسبابُها الحقيقيةُ محاولةُ النعمانِ ملكِ الحيرة، حِرْمانَ بني كنانة حَقَّهم في الإفادة من مُرور قوافله التجارية ببلادهم، وأن أيام البَسُوسِ كانت غَيْرَةً على الجِوارِ وثورةً على الظلم، وأيام داحِسٍ والغَبراء كانت بسبب الغدر، وأن يومَ خَزازٍ كان «أعظمَ يوم للعرب في الجاهلية، تحرَّرَتْ فيه قبائلُ نزار من سيطرة اليمن، فلم تَزَلْ نزارٌ مُمْتَنِعةً، قاهرةً لليمن في كل يوم التقوا

---

(١) د. محمد طاهر درويش ـ حسان بن ثابت: ٥٨.

(٢) خَزَازُ: إسمُ موضعٍ، ربما كان جبلاً، بين البصرة ومكة.

به بعد خَزَازِ»[1]. . . والغريب في أمر هذا الباحث، أنه سمَّى يومَ خَزازِ بيوم استقلال عرب نجْدٍ والحجاز عن اليمن، وصنَّفَهُ مع ذلك في أعمال النَّهْب والغارات!

وأعتقد أن هذا المَثَل كافٍ للدلالة على ما امتلأتْ به مُصَنَّفاتٌ كثيرةٌ، من أغَالِيطَ نُقِلت من غير تحقُّق أو تَثبُّتٍ، بل من غير معرفةٍ غالباً بمعاني المفردات في العربية، ومنها: أيامُ العرب، والغَزْوُ، والغاراتُ، والسَّطْوُ، والسَّلْب، والنَّهب. . . وأرى من الضروري أن نتعرَّضَ للمعاني المقصودةِ أصْلاً بهذه المفردات، لأن معرفتَها تجلُو غموضاً، ما يزال يجعلُ من عرب الجاهلية كافةً، أمةً مُتفرِّدةً في تَوَحُّشِها، متخلِّفةً في وسائل معيشتها.

١ ـ فأما أيامُ العرب: فهي وقائعُ التنازُع، التي كانت بينهم في الجاهلية، ومنها ما كان مُنَاوَشاتٍ، يخرجون إليها، «فيَتَرامَوْن بالحجارة، ويتَضارَبُون بالخشَب»[2]، ومنها ما كان معارِكَ حربيةً، وقد لا يبلغُ عددُ المتنازعين فيها أحياناً عشرةً، أو خمسةَ عشَرَ رجُلاً، ولا يزيد غالباً على مئةٍ أو بضعِ مئاتٍ، ونادراً ما تجاوزَ ألفاً، وكانت العربُ تُسمِّي الرجُلَ إذا قاد ألْفاً: جَرَّاراً[3]. وقد سئل عنترة: كم كنتم يومَ الفَرُوق[4]؟، وهو يومٌ من أيام العرب كان لبني عَبْسٍ على بني سعد بن زيد مناة بن تميم، فقال: كنا مِئةً، لم نكثُرْ فنتَّكِلَ، ولم نَقِلَّ فنَذِلَّ[5]. . . وإنما سُمِّيت هذه الوقائعُ أيّاماً، لأن

---

(١) معجم البلدان: ١/ ٣٦٥ ـ ٣٦٦.

(٢) الأغاني: ٣/ ٩.

(٣) المحبَّر: ٢٤٦، ولسان العرب: ٤/ ١٣٣ (جرر).

(٤) الفَرُوق: عقبةٌ دون هَجَر، إلى نَجْد، في ديار بني سعد.

(٥) ابن عبد ربّه ـ العقد الفريد: ١/ ١٠٤، ومعجم البلدان: ٤/ ٢٥٨.

الواقعة منها كانت، مهما عَظُمتْ، تقع في يوم واحدٍ غالباً، فيفْرَغُ الناسُ من القتال مع غروب الشمس، ويَعُودون إلى مِثله من سنةٍ أخرى إذا لم يتمَّ الصلحُ بينهم في ذلك اليوم، إذ من العيب أن يُسَلِّم العربيُّ بالهزيمة، أو يفرَّ من المعركة، أو يكفَّ عن المطالبة بالثأر، وبين الموعدين ترجعُ الحياة إلى طبيعتها، وكأن شيئاً لم يكن. ولكن الباحثين توسَّعوا في أمر تلك الأيام، توسُّعاً جاوَزَ حدودَ العقل، وبالغوا في قتلاها، مُبالغةً بلغتْ حدود الكذب! فحربُ البَسُوسِ بين بكرٍ وتغلب مثلاً، لم تكن أربعينَ سنةً من القتال «ما تهدأ إلا لتبدأ. . .»[1]، كما يتوَّهمُ الباحِثُونَ في تاريخ الجاهليَّة! وإنما كان لهم فيها خمسُ وقَعاتٍ، وبعضُ المُغَاوَراتِ على مدى أربعين سنةً، كان الرجُلُ فيها يَلْقَى الرجُلَ، والرجُلانِ الرجُلَين، ونحوُ هذا، فيُحْسَبُ ذلك وقعةً أو غارةً[2]. . . ولمّا مَلُّوا النزاعَ مَضَتْ جُموعُ تَغْلب فصالحتْ بني بكر، وانتهتِ الحربُ بينهم نحو سنة (٥٢٥ م) برعاية المنذر الثالث ملك الحيرة[3]. . .

وقد أسْنَدَ الأصفهانيُّ إلى أحد الرواة قولَهُ: «إنه لم يكن بينهم من قَتْلىٰ تُعَدُّ، أو تُذكَرُ، إلا ثمانيةَ نَفَرٍ من تغلب، وأربعةً من بكر. . .»، فزاد بعضُهم على هؤلاء أربعةً، فتعجَّب الراوي وقال: «وما أربعةٌ إن كنتُ أغْفَلْتُهم، فيما يقولون إنهم قتلوا يوم كذا ثلاثةَ آلاف، ويوم كذا أربعةَ آلاف؟ واللّهِ ما أظنُّ جميعَ القوم كانوا يومئذٍ ألْفاً!»[4]. والقولُ نفسُهُ يُقال في حرب داحِسٍ والغبراء، فقد هاجت بين بني عَبْسٍ وبني ذُبْيان أربعين سنةً، بمعنى أنهم ظلُّوا مُخْتَصِمينَ كلَّ تلك المدَّة، لا مُشْتَبكين في قتالٍ استمرَّ أربعين سنةً من غير

---

(١) حسان بن ثابت : ٥٩ .
(٢) الأغاني: ٥/ ٣٤.
(٣) تاريخ العرب: ١٣١ .
(٤) الأغاني: ٥/ ٤٥ ـ ٤٨ .

توقُّف!، إذ لم يكن بينهم فيها سوى سِتُّ وقائع مَشْهورةٍ، في ستة أيام لا أكثر، وفي اليوم السابع اصطلحوا، وانتهت الحربُ[1]، وحَمَلَ الدِّيَاتِ عنهم جميعاً في مَالِهِ الحارثُ بنُ عَوْفٍ المُرِّيُّ[2]... وفي حرب الفِجَار الأخيرة بين قريش وكنانة من جانب، وقبائل قيس بن عَيْلان من جانب آخَر، كانت لهم فيها خمسةُ أيام من القتال، مُتفرِّقةً على أربعة أعوام، وفي اليوم الخامس منها تمَّ الصلحُ بينهم[3]، ولم تذكر لهم مختلفُ المراجع في هذه الوقائع أكثر من بضعةَ عَشَرَ قتيلاً.

ولم تكن أسبابُ الوقائع تخرجُ غالباً عن ثورة الناس على تَعسُّفِ القبائل الكبيرة في فَرضِ الأتاوات، أو تشدُّدِ الزعماء في جباية الضرائب، وكثيراً ما كانت نِزَاعاً على المياه والمراعي في أيام العُسْرِ والجفاف، أو تمرُّداً على الظلم، أو طلباً للثأر[4]... وهذه كلُّها أسبابٌ طبيعيّةٌ في المجتمعاتِ القديمةِ، وليس فيها ما يدعو إلى التعجُّبِ والاستغرابِ، وكأن العالم لم يعرفْها إلا في العرب. وإذا اتخذنا حربَ البَسُوسِ هنا أيضاً مَثَلاً، تبيَّن لنا مما ذكرهُ الأصفهانيُّ عنها، أنها كانت في حقيقتها ثورةً على البَغْي والظُّلم، وإن كان سَبَبُها المباشرُ غَيْرةً على الجِوار، ودفاعاً عن الجار. ذلك أن كُلَيْبَ بنَ ربيعة زعيمَ بني وائل، عَزَّ وسادَ قبائلَ ربيعةَ كلِّها، فبغَىٰ فيها بَغْياً شديداً، وسَامَ أبناءها ضُروبَ الخسْفِ والذُّلِّ، وبلَغَ من بَغْيِهِ أنه أخذ يُذِلُّ بني مُرَّة بن ذُهْل بن شيبان، وكانوا عشرةَ رجالٍ، أصغرُهم جَسَّاسٌ، وكانت أختُهم زوجةَ

---

(١) العقد الفريد: ٥/ ١٥٠ ـ ١٦٠.
(٢) المعارف: ٦٠٧.
(٣) الكامل في التاريخ: ١/ ٥٨٨ ـ ٥٩٥.
(٤) المفصَّل: ٥/ ٣٤٣.

لِكُلَيْب، فما رَعَىٰ لهم حُرْمَةَ الصِّهْر، بل قتل ناقةً لخالة جسَّاس كانت تَرْعَى من غير إذْنِهِ، فثار به جسَّاسٌ عندئذٍ، وقتله للخلاص من ظلمه وبَغْيِهِ، ثم كان بعد ذلك من النزاع ما كان[1]... وقُتِل من الفريقين، على ما ذكرنا آنفاً نحوُ ستةَ عشَرَ رجُلاً في أربعين سنةً من الاختصام، فيما قَتَل كسرى أنو شروان، أعظمُ ملوك الأسرة الساسانية بإيران، والذي اشْتُهر بالعادل، جميعَ إخوته وأبنائهم من الذكور في وقعةٍ واحدةٍ، ولم يَسْتَبْقِ منهم غير واحدٍ، وكانوا بالعشرت، كما قَتَل في يومٍ واحدٍ مئةَ ألفٍ بدعوى أنهم من أتباعِ «مَزْدَك» داعِيَةِ الزَّنْدقة[2]...

وإذا كانت أيامُ العرب وقائعَ بين القبائل، إلا أن حُكْمَها فيهم حُكْمُ الحروب، وما كان يجري فيها من غزوٍ وغارات، وهجوم ودفاع، وغنائمَ وأسْلابٍ، وقتلٍ وأَسْرٍ وفداء، وما إلى ذلك، يُعَدُّ كلُّه من الأمور المشروعة في قواعد الحرب، لم يَنْفرِدِ العربُ به دون سائر الأمم، ولا سيما الفرس واليونان والرومان، إن لم يكن عند هؤلاء أكثر قسْوةً وغِلْظَةً، فقد تَمَيَّزَ العربُ بما كان يُحْكِمُ وقائعَهم من مَكارم الأخلاق، فكانت كما قال فيها ابنُ عبد ربه: «مَآثِرَ الجاهليَّة، ومكارمَ الأخلاق السَّنِيَّة»[3]... ومن ذلك ما أثْبَتَهُ الأصفهانيُّ عن يوم عُكاظ، وهو يومٌ من أيام حربِ الفِجَار، فذكر أن «مسعود بن مُعَتِّب الثقفيَّ» وهو من قبائل قيس بن عيلان، أَحَدِ فريقَيْ الحرب، ضَربَ خِبَاءً على امرأته «سُبَيْعَة بنت عبد شمس بن عبد مناف»، وهي من قريش، أي من الفريق الآخَرَ، وكانوا يصطحبون نساءَهم إلى الحرب، ثم نَظَرَ، فرآها تبكي حين تَدانَىٰ الفريقان للقتال، فقال لها: ما

---

(١) الأغاني: ٥/ ٢٩ ـ ٣٤، والمعارف: ٦٠٥.

(٢) وليم لانجر ـ موسوعة تاريخ العالم: ١/ ٣٤٦ ـ ٣٤٧، والأغاني: ٩/ ٧٨.

(٣) العقد الفريد: ٥/ ١٣٢.

يُبْكيكِ؟ فقالت: أن يُصابَ قومي! فقال: لا عليكِ، كلُّ مَن دَخَل خِبَاءَكِ من قومك، فهو آمِنٌ... ثم اتفق يومذاك أن دارت الدائرةُ على قومه، فانهزموا، فأسرعوا، ودخلوا خِباءَها يستجيرون بها من قريش وكنانة، فأَجَارتْهم، فَأَمْضَى لها جوارَها حربُ بنُ أمية بن عبد شمس، وهو ابنُ أخيها وصاحبُ القيادة، وقال لها: يا عَمَّه! من تَمسَّكَ بأَطْنَابِ خِبَائِكِ، أو دار حوله فهو آمِنٌ... فقامت تُنادي بذلك، وأمَرتْ به أبناءَها، وكانوا غِلْماناً لِتُكْسِبَهم فخراً، فطافوا بقوم أبيهم يقودون الخائفين منهم، والمستجيرين، إلى خِبَاءِ أُمّهم، فلم يبق أحدٌ من بني قيس لم يجدْ لنفسه نجاةً، إلا دار بخبائها، حتى زوجُها لمّا انهزم، خَرَجَ من القتال، فأتى خِباءَها وقال لها: أنا بالله وبكِ! فقالتْ: إجلسْ فأنتَ آمِنٌ[1]...

فانظُرْ كيف أمْضَى لها قومُها إجارتَها أعداءَهم، وقد مَلَكُوا رِقابَهم، فكَفُّوا أيْدِيَهم عنهم وفاءً لوعدها، وكذلك كانت مكارمُ الأخلاق في الجاهلية مِعْيَارَ حضارتهم، ومقياسَ رُقيِّهم، فكانوا يُؤَمِّنُونَ الخائفَ، ويُغِيثُونَ المُسْتَجيرَ بهم ولو كان لهم خصيماً، وكان حَسْب المستجيرِ أن يدخل خيمة المُجير كما رأينا، أو يُمسِكَ بأحَدِ أطرافها، أو يدورَ حولَها حتى يكون آمناً من القتل، أو الأسْرِ، أو الجُوع، أو الخوف، وليس عليه في ذلك أن يحمل ذُلَّ السؤالِ والرَّجاء، وهَوَانَ الطلبِ والاسْتِجْداءِ... هذا ما كان عليه سَرَاةُ العرب وسَادَتُهم ورؤساؤهم في الجاهلية، وهو ما يُعوَّلُ عليه في كتابة تاريخها، وليس على ما كانت تَنْتهِكُه من حُرمات الأمن أحياناً، فئاتٌ قليلةٌ منهم، خرجت على شِرْعَتِهم وتقاليدهم... وفي أحاديث الجاهلية أن بعض الصحابة سُئِلَ: ما كنتم تتحدَّثون به إذا خَلَوْتُم في مَجالِسكُم؟ فقال: كنا

---

(١) الأغاني: ٢٢/ ٧٣ ـ ٧٥، و ٧٩ ـ ٨٠، والمفضَّل: ٥/ ٣٨٣.

نتناشَدُ الشعرَ، ونتحدَّث بأخبارِ جاهِليَّتِنا. . . وأن بعضهم قال: وَدِدْتُ أنَّ لنا مع إسْلامنا كَرَمَ أخلاق آبائنا في الجاهلية[1] .

٢ ـ وأمَّا الغَزْوُ: فالأصلُ في مَعْناهُ عند العرب الطَّلَبُ، وهو إرادةُ شيءٍ ما، والخروجُ في طلبه، وقَصْدِهِ في محلِّهِ. والمَغْزَىٰ: موضعُ الغَزْوِ، والمغَازِي: مَنَاقِبُ الغُزَاةِ، وفعالُهم، وغَزَواتُهم[2]. لكنَّ الاصْطِلاحَ صَرَفَهُ إلى مَعَانٍ مُتعدِّدةٍ، أساسُها جميعاً الطلَبُ، وأبْرزُها إثنان: ـ

الأول: السَّيْرُ إلى قتال العدوّ، في دياره، وانْتِهابه[3]. وأسبابُهُ مختلفة، منها: نقضُ العهود، وإنكارُ الحقوق، والطمع، والتعسُّفُ، والثأر، وغيرُها، وعُدَّتْ منه أيام العرب[4].

الثاني: الخروجُ في طلبِ الرزقِ والمَعَاش، وأسبابه: الفقرُ، وشُحُّ السماءِ بالماء، وإمْسَاكُ الأرض عن العطاء. فكانت القبيلةُ من قبائل العرب إذا امْحَلَتْ، قَصَدتْ مَوْضِعاً آخَرَ، يتوافَرُ فيه الماءُ والكَلأُ، فإن وجدتْ قوماً نَزَلُوا به، عَرَضَتِ الجِوارَ والشَّرِكةَ، فإن أبَوْا، أنْذَرتْهم بحربٍ بعد ثلاثة أيام، ولم تُباغِتْهم بها، لِئَلاّ يُحْسَبَ ذلك غَدْراً، فالغدرُ عند العرب عارٌ ولُؤْمٌ، وكانوا «يرَوْنَ في الإنذار بالحرب قوَّةً وشجاعةً، وفي المُباغَتَةِ جُبْناً وضَعْفاً. . .»[5]، وكانوا يكرهون في الغَزْو عادةً «أن تُراقَ الدماءُ، إلا في حالة الضرورة القصْوَىٰ. . .»[6]، ويُحرِّمونَ إتْلافَ الزَّرْعِ، وحَرْقَ الشجَرِ،

---

(١) القلقشندي ـ نهاية الأرب: ١٥/٣٣٨، والعقد الفريد: ٥/١٣٢ .

(٢) لسان العرب: ١٥/١٢٣ ـ ١٢٤ (غزا).

(٣) المرجع نفسه.

(٤) المفصَّل: ٥/٣٣٤ ـ ٣٣٥.

(٥) المرجع نفسه: ٥/٤٣٤.

(٦) تاريخ العرب: ٥٤.

.ىدً عُيونِ المياه، وكان سلاحُهم في مثل هذا الغَزْوِ غالباً العِصِيَّ والحجارةَ وما شاكَلها. . .

ويدخلُ في هذا المعنى غَزْوُ الأعرابِ أرْياف الحواضرِ الغَنِيَّةَ، المتَّصِلةَ بالبلاد المجاورةِ للبادية، حيث الفقرُ والجوعُ والعطشُ، ولا سيما في زمن القحط والجَدْبِ. ويتميَّزُ هذا الغَزْوُ بما كان يُشِنُّهُ الأعرابُ الغزاةُ من غاراتٍ سريعةٍ ومُباغِتَةٍ على الأرياف، فيغنمون منها ما يُعِينُهم على قسوة الحياة في الصحراء، ويُقيمُ أَوَدَهم في أيام الشحِّ والجفاف[1]. . . ولعلّ هذا الضَّرْبَ من الغزو الذي شَهِدَتْهُ المناطقُ الخصبةُ، المُتاخِمَةُ لبلاد العرب، كان في بعض أشكاله نوعاً من كراهية الحدود، ورفضاً لاحتكار شعبٍ أرضاً خِصْبةً غَنيَّةً من دون جِيرانهِ المُمْحِلينَ الجَوْعَى، والمعروفُ أن أهلَ الفَلَواتِ لا يعترفون بالقُيود أو الحدود، ولا يعتقدون بخُصوصِيةٍ في الأرض وما عليها من الأشياء.

وشَبيهٌ بهذا الغزو أيضاً، غاراتٌ كان يُشِنُّها، بدافع الجُوعِ والفقرِ، في البادية، صعاليكُ العربِ على تُجَّارٍ أغنياء، أو أحياءٍ مُوسِرَةٍ من قبائل العرب في البادية، رَجَّالةً حيناً، وفُرساناً حيناً آخَرَ، فُرادَىٰ تارةً وجماعةً تارةً أخرى، يبتغون بها توفيرَ الرزق لأنفُسِهم وعِيَالِهم، في مجتمعٍ نَبَذَهم، وغَلَّق في وجوههم أبوابَ الحياة، على أن هذا لا يجعلُ من الغَزْوِ في جميع أشكاله كالإغارة، وإن كان في بعضها إغارةٌ تَسبِقُ الغزوَ أحياناً، أو تُعْقِبُه أحياناً أخرى. . . فالغزوُ في مُعظم ضُروبهِ، كالهجرةِ والحربِ والجهادِ، يسبقُه إنذارٌ، وليست الغارةُ كذلك، إذ يُباغِتُ المغيرُ فيها من يَقصدُهم، ويأخُذُهم

---

(١) المفصَّل: ٥/ ٤٠٤.

على غَفْلةٍ، فيَغْنَمُ منهم، ويرجعُ عنهم مُسْرعاً قبل أن يطلبوهُ بالقِصَاص والانتقام[1].

وعلى ذلك، فالغزو بهذا المعنى، وفي صُوَره الثلاثِ المذكورة، إنما هو نتيجةٌ أدّتْ إليها ظروفٌ طبيعيَّةٌ، واجتماعيَّةٌ، واقتصاديَّةٌ، نَزَلتْ بالبادينَ والأعرابِ، وأَجْبَرتْهم على رُكوبِ هذا المركبِ الخَشِنِ، وإن كانوا له كارهين، فليس لهم إذا شاؤوا المحافظةَ على حياتهم، وتَوْفيرَ معاشِهم، إلا هذا الغَزْوُ يتوسَّلُونَهُ عادةً في زَمَنِ القَحطِ والجَدْبِ[2]. ولم يكونوا في ذلك بِدْعاً من الأمر، فالغزو كان فاشِياً وقتئذٍ في سائر الأمم، وقد ظلَّت قبائلُ من بلاد الروم تُغِيرُ، برّاً وبحراً، على مواضِعَ في شمال الشام أيامَ معاوية بن أبي سفيان، وكانت الأحداثُ الداخليةُ شَغَلَتْه عن التصدِّي لهم، فاضْطُرَّ إلى إرضاء قسطنطين ملك الروم، بإتاوَةٍ سنويةٍ أَدَّاها إليه، ليمنع عنه إغارةَ تلك القبائل[3]. وكذلك فَعل الرومُ والفرسُ من قَبلُ في الجاهلية، فكانوا يُقِيمُونَ المسَالحَ على حدودهم، ويحفرون الخنادق، ويُقدِّمون الهدايا والأموالَ إلى رُؤساءِ القبائل في البادية، ويَدعمون مُلوكَ العرب بالمعُونات المختلفة، لِيُسْهِمُوا في حماية مناطق الحدود، وكَفِّ الأعراب الغُزَاة عنها[4]، فقد كان الغزوُ في أزمان القحط والجَدْبِ، يكون باتجاه مناطق الخِصْبِ في بلاد الرافدين ورُبُوع الشام، وكان أَقَلُّهُ يأخذ شكل الغارات المُبَاغِتَةِ السريعة، والعودة بالغنائم، وأكثَرُهُ يقصدُ التمدُّدَ إلى مناطقَ جديدةٍ للسَّكَن بها وتَوَطُّنِها.

* * *

---

(١) المفصَّل: ٥/ ٤٠٣، والمرتضَى الزَّبيدي ـ تاج العروس: ١٣/ ٢٧٤، ٢٨٢ (غور).

(٢) المفصَّل: ٥/ ٣٣٤.

(٣) د. أسعد طلس ـ تاريخ العرب: ٤/ ٢١، والعقد الفريد: ١/ ١٣٢.

(٤) المفصَّل: ٥/ ٤٠٤.

٣ ـ ومن الطبيعي إذا كان في أيام العرب، أو الغَزْوِ، أو الغاراتِ قِتالٌ، أن يكون فيها سَلْبٌ، ونَهْبٌ، وسَطْوٌ وغيرُها، فتلك هي سُنَّةُ الحرب، وهي أمور مشروعةٌ فيها... غير أنه ليس في أصول معاني تلك المفردات، ما ينصرفُ إلى السرقة واللصوصيَّة، كما تَوَهَّم أولئك الباحثون والمؤرخون لعصر الجاهلية...

فالسَّلْب: من السَّلَب، وهو جُملةُ الثيابِ والسلاح والدابَّة تكون للمُقاتِل، فإذا قُتِل في المعركة سُمِّيَتْ سَلَباً[١]، وصارت من حقِّ قاتله. والسَّلَبُ أيضاً: الشيءُ الذي يَسْلبهُ الرجلُ من الغنائم ويَتَولّى عليه[٢]. والاسْتِلابُ: الاخْتِلاسُ، وهو أن يأخذَ القِرْنُ قَرِينَهُ الذي يُبَارِزُهُ في المعركة، بحذْقٍ وحَذَرٍ وشجاعة، لِيَأسرهُ أو يقضيَ عليه، والخُلْسَةُ هي النُّهْزَةُ والفُرْصَة والحِذْقُ، والخَلِيسُ والخَلْسُ والمُخَالِسُ: الشجاعُ الحَذِرُ[٣]... وكانوا يقولون أيضاً: حَرَبَهُ، وتركه مَحْروباً، إذا سَلَبَهُ كلَّ مالِهِ في الحرب، والحَرِيبةُ كالسَّلَبِ، هي المالُ الذي يُؤخَذُ من الحرب، والمَحْروبُ: المَسْلوبُ المنْهُوبُ[٤].

والنَّهْبُ: هو الغنيمةُ، ولا يُعَدُّ غنيمةً إلا ما أُخِذَ في حربٍ أو قتالٍ[٥]، وكانوا يقولون: ولا يَؤُوبُ بالنَّهْبِ إلا الشجَاعُ[٦]... وكثيراً ما كانوا يأتون

---

(١) لسان العرب: ١/ ٤٧١ (سلب).

(٢) تاج العروس: ٣/ ٦٩ ـ ٧٠ (سلب).

(٣) لسان العرب: ٦/ ٦٥ (خلس).

(٤) تاج العروس: ٢/ ٢٥١، ولسان العرب: ١/ ٣٠٣ ـ ٣٠٤ (حرب).

(٥) لسان العرب: ١٢/ ٤٤٦ (غنم).

(٦) أبو سعيد الأصمعي ـ الأصمعيّات: ٢٢٦.

الأسواق في مواسمها، يطلبون الشُّهْرَةَ والحمدَ في مجامع العرب، فكانوا يُنْهِبُونَ أموالهم[١]، أي يجعلونها كالغنمية حَقّاً لمن يَنْتَهِبُها، فالإنْهابُ: إباحةُ الرجُل مالَهُ، والانتهابُ: أن يأخُذَهُ من شاء[٢].

والسَّطْوُ: هو البطشُ والقَهْرُ، وسَطَا به وعليه: صَالَ، والمُصَاوَلَةُ: المُواثَبَةُ، وأكثَر ما تكون في الصراع والقتال[٣]... هذا هو معنى السَّطْوِ في أصله، فكيف يمكن أن يكون مِهْنَةً طبيعيّةً وشرعيّةً يحترفُها شعبٌ بكامله، كما زعم برنارد لويس[٤] عن العرب؟ وهو ما أشرنا إليه في المطلب الأول من هذا الفصل أو ما معنى أن يكون هذا الشعبُ كلّه بطَّاشاً، قهَّاراً، صَؤُولاً[٥]، ولم يَذكرِ التاريخُ أن العرب كانوا يوماً كذلك؟...

* * *

تلك هي أصولُ المعاني للمُفْردات، التي تَأوَلَّها أهلُ العصبية في تحامُلِهم على العرب، وصَرَفُوها إلى معاني العُدْوان واللصُوصِيَّة والسَّرِقة، حتى أن أحمد أمين أراد أن يكشف العِلَّةَ في الغزو عند العرب، فردَّهُ إلى مَيْلٍ فُطِرتْ عليه نفوسُهم، كان يَدفعُهم «إلى الغَزْوِ، والنَّهْبِ، وتَهديدِ الممالكِ المُمدَّنةِ على التخوم، والهجوم عليها من حينٍ لآخَر...»[٦]، كما كان

---

(١) ابن حجر العسقلاني ـ الإصابة: ت ٧٩١٩/ ٣/ ٣٨٥، ومجمع الأمثال: ٢/ ٢١٣، ولسان العرب: ٥/ ٥٤ (فزر).

(٢) تاج العروس: ٤/ ٣١٨ ـ ٣١٩، ولسان العرب: ١/ ٧٧٣ (نهب).

(٣) لسان العرب: ١٤/ ٣٨٣ ـ ٣٨٤ (سطا)، و ١١/ ٣٨٧ (صال)، و ٦/ ٢٦٧ (بطش).

(٤) برنارد لويس: كان أستاذاً لتاريخ الشرق الأوسط بجامعة لندن، وهو صاحب كتاب «العرب في التاريخ»، ألّفهُ بالرجوع إلى علماء الاستشراق، ونقله إلى العربية سنة (١٩٥٤ م) د. نبيه أمين فارس، ود. محمود يوسف زايد المدرِّسان بالجامعة الأميركية في بيروت.

(٥) الصَّؤُولُ: الذي يبطشُ بالناس ويتطاول عليهم.

(٦) فجر الإسلام: ١٣.

يدفعهم إلى القتال والعُدْوان، فإذا «لم يجدوا عَدُوّاً من غيرهم، قاتلوا أنفُسَهم...»[1]!، وذهب آخرون إلى أن الغزو عند العرب كان ضَرْباً من الرياضة القومية، ونوعاً من اللصوصيَّة، رَفَعَتْهُ أحوالُ البادية إلى مَرْتبةٍ، يُقِرُّها النظامُ القوميُّ، فأصبح من أركان البناءِ الاقتصادي في المجتمع البدويّ[2]... وقال بعضُهم: إن العرب كانوا «إذا أعْوَزَهُم النّهبُ، أغارُوا على الجِيران...»[3]، وأن شأنهم كان منذ عصر الجاهلية أن يُشِنُّوا الغارات، وينهبوا القُرى، ويغزو بعضُهم بعضاً[4]... إلى غير ما هنالك من أقوال، يحسَبُ قارِئُها أن الغَزْوَ والغاراتِ والانتهاب أمورٌ لم يعرفْها أحدٌ من شعوبِ العالم إلا العرب! وهذا غير صحيح قطعاً. وعلى سبيل المثال، فقد حَقَّق المؤرِّخُ الإنكليزي «فِشِر» أن شعوب الدانمارك والنرويج كانت منذ أواخر القرن الثامن الميلادي تندفع جماعاتٍ إلى أوربة الغربية، تنهبُ ما امتلأت به كنائسُها من ذهبٍ وفضة، بعدما اكتشفت أن الأدْيِرةَ والكنائسَ في أيرلندا وانجلترا وفرنسا تزخَرُ بالتماثيل الدينية، والأدوات والأواني المصنوعة من الذهب والفضة، وتمتلىءُ بالأقمشة المطرَّزَةِ، والستائر الثمينة، والأحجار الكريمة، فظلت تُغير عليها، وتَنْتَهِبُها حتى القرن العاشر[5]... وذكر أيضاً أنهم كانوا يتوغَّلُون في المناطق الزراعية، ويستولون على ما بها من الخَيْل، فينتشرون في أرجائها، يحرقون الغَلاَّت، ويذبَحُون الفلاحين، ويسرقون كلَّ ما وقعت عليه أبصارُهم وأيديهم، ثم يأْفُلُون راجعين بسرعة من حيث أتَوْا... وقد نجم من إغاراتهم على غرب أوربة دَمارٌ وخَرابٌ وذُعْرٌ، عَمَّتِ الشواطىءَ والأطرافَ

---

(١) فجر الإسلام: ٩.

(٢) تاريخ العرب: ٥٣ ـ ٥٤.

(٣) أنور الرفاعي وشاكر مصطفى ـ معالم الحضارات: ١٤٣، المطبعة الهاشمية بدمشق (١٩٤٧ م).

(٤) د. جبرائيل جَبُّور ـ البدو والبادية: ٥٦.

(٥) تاريخ أوربة في العصور الوسطى: ١١٣ ـ ١١٤ و ١١٦ ـ ١١٧.

وبَلغَتْ جَوْفَ القارَّةِ الأوربيَّة، وكادَتْ تُودِي بكل معالم الحضارة فيها، بعدما اهتَزَّتْ لها أركانُ إنجلترا وفرنسا[(١)]. . . هذا مثالٌ صغيرٌ لما كان من أمر بعض الغارات في أوربة، فأين منه كلُّ ما كان من غَزْوِ القبائل، في انْتِجَاعِهِا مواضِعَ الماء والكلأ من بلاد العرب؟ أو ما كان من غارات الصعاليك، ولم يكونوا غير فئةٍ قليلةٍ، خارجَةٍ على مجتمعات العرب، تكاد لا تزيدُ على العَشَرات عَدّاً، في أرضينَ واسعةٍ، تبلغُ عشرةَ أضْعافِ الجُزر البريطانية، وأكثرَ من أربعة أضعاف فرنسة[(٢)].

وبينما أكَّدَ فِشِر أن أهلَ النرويج والدانمارك كانوا قَراصِنةً قُساةَ القلوب، ليس في نفوسهم وازِعٌ من ضميرٍ أو ذِمَّةٍ أو خُلُقٍ، يُشْعِرُهم بالخطيئة، وأنهم كانوا يُدَمِّرون، حُبّاً في الدَّمَار[(٣)]، أَجْمعَ الباحثون وأهلُ الأخبار على أن صعاليك العرب كانوا أجْواداً كرماءَ، وأن لهم في الغزو فلسفةً اجتماعيةً خاصة، تقوم على البَذْلِ والعَطاءِ والتضحية. . .

والعجيب أن أحمد أمين، وهو ممن تحاملوا على العرب في أمر الغزو، هو الذي دافع عن الصعاليك، وأثْبَتَ أن الغارات التي كانوا يُشِنُّونَهَا على الأغنياء، كانت تَسْتهدِفُ البخلاءَ منهم، ولم يكن الغرضُ منها جمعَ المال وكَنْزَهُ، بل كانوا يُوزِّعونه حِصَصاً مُتَساويةً، حتى على رِفَاقِهم الذين أقْعَدَتْهم الشيخوخة، أو المرضُ، فلم يشتركوا في الغزو[(٤)]. . .

وإذا مضَيْنا نفتشُ عن دليلٍ اسْتَنَد إليه مَن ذهبوا مذهبَ التحامُل على

---

(١) تاريخ أوربة في العصور الوسطى: ١١٧ ـ ١١٨.

(٢) أطلس العالم: ٦١، ٩٣، ٩٤، دار مكتبة الحياة ـ بيروت.

(٣) تاريخ أوربة في العصور الوسطى: ١١٣.

(٤) الصعلكة والفتوة: ٢٨.

العرب في أمرِ الغَزْو، لم نجدْ غير أبياتٍ من الشعر، تعمَّدُوا الاسْتِدْلالَ بها على نَحْوٍ يُسيءُ إليهم، ويجعلُ العدوانَ والسرقةَ واللصوصيةَ وراءَ وقائعهم جُملةً، من غير تمييزٍ بينها، أو بين أسبابها... كأبياتٍ للشاعر القُطَاميّ عُمَيْر بن شُيَيْم الجُشَميّ، وكان من نصارى تغلب، ثم أسلم، وتُوفي سنة (١٣٠ هـ = ٧٤٧ م)[١]، يقول فيها:

وكُـنَّ إذا أغَـرْنَ عـلـى قبيـلٍ	فأعْوَزَهُنَّ نَهْبٌ حيث كانا
أغَرْنَ من الضِبَابِ على حِلاَلٍ	وضَبَّـةَ، إنـه مـن حَـانَ حَـانـا
وأحيـانـاً عـلـى بَكْـرٍ أخِينَـا	إذا مـا لـم نَجِـدْ إلاَّ أخـانـا[٢]

وقد أراد الشاعرُ بها، أن قومه من بني تغلب، كانوا إذا أغاروا على جماعةٍ، فأَعْجَزَتْهُم الغنيمةُ على شِدَّة حاجتهم إليها، أغاروا على بيوتٍ مُجـاورةٍ مـن قبيلتَـيْ الضِبَـاب وضبَّـة، أو عـلـى إخـوانهـم مـن بنـي بكـر أحيانا[٣]... فإذا كان الشاعرُ تحدَّث عن غارات قومه في عصره، بعدما ألغَى الإسلامُ أسبابَها[٤]، فذلك عجيبٌ، وأعْجَبُ منه أن يكون حديثُه عنهم في عصر الجاهلية، وبينه وبينهم نحوُ مِئَتَيْ سنة على الأقل، من غير أن يذكر لنا أسبابَ إغارتهم! ومع ذلك فإن أحمد أمين اتَّخَذَ من هذه الأبيات دليلاً على اعتمادِ العربِ الغارةَ والسَّلْبَ والسَّبْيَ وسيلةً إلى الرزق، وخيرَ ما يُمثِّلُ حياتَهم في الجاهلية[٥]، كما استند إليها فيليب حِتّي ورفيقاهُ في تبرير

---

(١) الأعلام: ٥/ ٨٨.

(٢) القبيل: الجماعة من ثلاثةٍ فصاعداً. الحِلاَلُ: واحدتُها حِلَّة وهي مجتمعُ القوم المجاورين أو جمعُ البيوت. وقوله: مَن حان حان، أي من جاء أجلُه فلا بُدَّ هالِكٌ.

(٣) لسان العرب: ١١/ ١٦٥ (حلل)، و ٥/ ٣٨٥ (عوز).

(٤) د. حسين عطوان ـ الشعراء الصعاليك في العصر الأموي: ١٥، دار المعارف بمصر.

(٥) فجر الإسلام: ٩.

تحامُلِهم على العرب، فذكروا أن «الغزوَ أصبح من أركان البناء الاقتصادي في المجتمع البدوي، وأن حُبَّ القتال استولى على نفوس أهل البوادي حتى صار حالةً عقليةً مُزمنةً، دفَعَتْ حتى القبائلَ النصرانيةَ، كبني تَغْلب، إلى مُمارسَةِ الغزو، من غير أن تَتَقيَّدَ بوازعٍ عقليّ أو دينيّ»[1]... ومثلُهم فعلَ برنارد لويس لمَّا «جعل السَّطْوَ مهنةً طبيعيَّةً وشرعيَّةً عند العرب طبقاً لمبادئهم الأخلاقية». متأثِّراً بما نقله في كتابه عن المستشرقين المتعصّبين على العرب والإسلام[2].

ومن الواضح أن أولئك جميعاً تَأوَّلُوا مُفْرَداتِ الغَزْوِ والسَّطْوِ والسَّلْبِ والنَّهْبِ، باللصوصيَّة والسرقة، افْتِئاتاً على العربية، وتحامُلاً على العرب. والغريبُ أن مُعْظَمهم يَشهَدُ لعرب الجاهلية في مواضِعَ أُخرى، بالشَّرفِ، والأَنَفَةِ، والمروءة، والكرم، والوفاء، وحماية الجار، والالتزام بالعهد، وحُسْنِ التعامُل مع من حولهم من الأمم[3]... فكيف يستوي في المنطق السليم أن يكون المرءُ لِصّاً، والسرقةُ عارٌ وخِسَّة، ويكونَ في الوقت نفسِه أَنُوفاً، والأَنَفَةُ عِزَّةٌ وشرف؟ وكيف يكونُ قاطعَ طريقٍ، يَعتدي على الناس، ويَغْصِبُهم أشياءَهم، ويكونُ في آنٍ واحدٍ وَفِيّاً بالوعد، حافظاً للعهد، صاحبَ نَخْوةٍ ومُروءَة؟

ولعلَّ مُعْظَم العِلَّة في هذا التأوُّلِ، إنما كان من اعْتِسَافِ المستشرقين[4]، ومن نَقَل عنهم[5]، تفسيرَ مُفْرداتِ الغزو ومُصْطَلحاته، على نَحْوٍ يتفق غالباً

---

(١) تاريخ العرب: ٥٣.
(٢) العرب في التاريخ: ٥٧، ٧٠.
(٣) تاريخ التمدن الإسلامي: ١/ ٢٤، وتاريخ العرب: ٥٤، وفجر الإسلام: ٩ و ١٣...
(٤) اعْتَسَفَ: الأمرَ، ركبَهُ على غير هداية أو دِراية.
(٥) أمثال طه حسين وأحمد أمين وجرجي زيدان وفيليب حتي وغيرهم.

ومعانيها في اللغات الأجنبية[1]. . . ففي الإنكليزية مثلاً، تشتركُ مفرداتُ الغزوِ والسَّطوِ والسَّلْبِ والنَّهْبِ جميعُها في التعبير عن السرقة واللصوصيَّة والاغتصاب والعُدوان[2]! بينما هي في العربية الفُصْحَى عموماً، وفي مصطلَحات الجاهلية خصوصاً، وكما شَرحنا ابتداءً، ليست كذلك، فالسَّارقُ عند العرب، هو اللصُّ، أو السَّلَّالُ[3]، وهو مَن جاءَ مُسْتَتِراً، مُسْتَخْفِيَاً، إلى «حِرْزٍ»[4]، فَهَتَكَهُ، وأَخَذَ منه ما ليس له، وكانوا يكرهون السرقة، ويأنَفُونَ من فِعْلها، ويعُدُّونَها خِسَّةً ونَذَالةً وجُبناً، وكانوا يُعَيِّرون من يقومُ بالإسْلالِ أو السَّلَّةِ[5]، «ويقطعون يدَ السارق اليُمنَى، ويصلبون قاطعَ الطريق. . .»[6]. أما إذا أخَـذَ مـن «ظـاهـرٍ»، فليـس بسـارقٍ، وإنمـا هـو مُختَـرِسٌ أو مُسْتَلِـبٌ، فالمحترِسُ: مَن أخَذَ شيئاً ليس له، من موضع ظاهرٍ، كأخْذِهِ شاةً أوناقةً من مَرْعىً في جبلٍ، فالجبل ليس حِرْزاً، ولا في حِمَىٰ أحد، وعلى الفاعل الغُرْمُ أو رَدُّ ما أخَذَ، ولا تُقطع يَدُهُ فيما فَعل[7]. والمُسْتَلِبُ: كالمُنْتَهِبِ والمُخْتَلِسِ في الوقائع والحروب، يأخذُ ما يأخذهُ من سَلَبِ القتيل، وغنائم المعركة أو الحرب، وما أشْبَهَ ذلك، مُسْتَحقّاً له، إذ لم يَعُدْ في مِلْكِ أحَدٍ، أو في حِرْزِهِ وحِماهُ، بل آلَ إليه بالقواعد والسُّنَنِ المتَّبعةِ يومئذ عند الأمم كافة، وليس عند

---

(١) عباس محمود العقاد ـ مطلع النور: ٧٠.

(٢) معجـم المـورد: ٤٧٩ ـ (INVASION)، ١٣٧ ـ (BURGLARY)، ٧٠٠ ـ (PLUNDER)، ٧١٦ ـ (PREDATION)، ٨٩٠ ـ (SPOILAGE)، ٩٠٤ ـ (STEALING). . .

(٣) السَّلاَّلُ: السارقُ خُفيةً، وقد أسَلَّ يُسِلُّ إسْلالاً أي سرق.

(٤) الحِرْزُ: موضعٌ تُحفَظُ به الأشياءُ والأموالُ كالبيت أو المخزن أو الصندوق، أو الأرضُ تُزرع، أو تُجعل فيها المواشي.

(٥) لسان العرب: ٧/ ٨٧ (لصص)، و ١٠/ ١٥٦ (سرق)، و ١١/ ٣٤١ ـ ٣٤٢ (سلّ).

(٦) المحبَّر: ٣٢٧.

(٧) لسان العرب: ٦/ ٤٨ (حرس).

العرب وحدهم... وفي المراجع التاريخية، أن كسرى أبرويز، بعد قَتْلِهِ النعمانَ بنَ المنذر ملكَ العرب في العراق، أرسل يُطالب بني شيبانَ بتسليمه «سَلَبَ» النعمانِ، لأنه صار من حَقِّهِ بعدما قَتَله، وكان النعمانُ، قبل تَوجُّهِهِ إلى «المدائن»، اسْتَودَعَ بني شيبانَ سِلاحَهُ وأهلَهُ وأموالَهُ، فأبَوْا تسليمها، لأن النعمان قُتِل غَدْراً، فلا يُعَدُّ ما اسْتَأمَنَهم عليه سَلَباً، فكانت بين العرب والفرس بعدئذٍ وقعةُ ذي قار، وهي من أيام العرب المشهورة[1]، انتصروا فيها على الفرس، ورَدُّوهم على أَعْقابهم، دون أن يُمكِّنُوهم من سَلَبِ النعمان! ثم لمّا كان فَتْحُ المدائن، وُجِدتْ في قصر كسرى، دِرْعُ النعمان التي كانت عليه يوم قَتْله، وسَيْفُه، فأُرسِلَ السيفُ إلى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، فأعطاهُ إلى رجل من بني لخم، بقرابته من النعمان[2]... فذلك إذن امبراطورُ مملكة كبرى، يقتلُ ملكاً عربياً غدراً، ثم يَسْتَلِبُ ما كان عليه من لباس، ويُرسِلُ مطالباً بسائر السَّلَب، فما وجدنا أحداً من المؤرخين الأفاضل عَدَّهُ لِصّاً سارِقاً، أو عَيَّرهُ بسوءِ ما فعل، وإنما وجدناهم يَتَمالؤُون على عرب الجاهلية، ويَتَّهِمُونهم باللصوصية والسرقة، في أمورٍ هي من طبيعة المجتمعات القديمة وسُنَنِها، لم يَسْلَمْ منها أحدٌ من الأمم المتقدِّمة والمتخلِّفة على السواء، بل كانت قواعدُها في العرب خيراً منها عند الآخرين، وأكثرَ رحمةً. أما إذا كانوا قد نزعوا عربَ الجاهلية من بيئتهم وزمانهم، وحاكموهم وكأنهم في القرن العشرين، فذلك شأنٌ آخَر، وله كلام آخر!

* * *

(١) الكامل في التاريخ: ١/٤٨٨ ـ ٤٩٠.

(٢) تاريخ الطبري: ٤/١٨، ٢٣.

هذا، وقد سبق القولُ، بأن الغزو عموماً خروجٌ في طلب الرزق والمعاش، من طريق التقلُّبِ والارتحال، أو الحرب والقتال، وأن «غارات الصعاليك» تدخلُ في معاني الغَزْو. ولكن لا بُدَّ أن نُضِيفَ هنا، أن هذه الغارات، دون سائر أشكال الغزو الأُخرى، تُعَدُّ عُدْواناً يُعاقَبُ فاعِلُه، وإن كان الدافعُ إليها أيضاً الفقرَ والجوعَ والمَحْلَ، ذلك بأن الصعاليك طائفةٌ نُبِذَ أفرادُها من قبائلهم، أو تمرَّدُوا عليها، وخَرجُوا عن شِرْعَة المجتمع وعاداته وتقاليده، وعاشوا حياةً مختلفةً عن حياة القبائل ومصالحها في كثير من الأمور. غير أن أولئك الصعاليك، على هَوَانِ أفرادهم شأناً وعَدَداً، كانت لهم فلسفةٌ اجتماعيةٌ خاصَّة، عَبَّر عنها شُعَرَاؤهم في شِعْر جَزْلٍ فصيح، تحدَّثوا فيه عن الفروسِيَّة، والشجاعة، والجُرْأَة، وبُعْدِ الغارَة، والكمائن، والصداقة، والإيثار، والتضحية[1]، وغيرها من شؤون الحياة الاجتماعية كما كانوا يَرَوْنها... ومع أن ظاهرة الصَّعْلَكَةِ تُعَدُّ حادثاً تاريخياً ضَيِّقاً، خاصّاً، لا يجوزُ القياسُ عليه، أو اتخاذُهُ أساساً في المحاكمة، فإن تميُّزَ صعاليك العرب بذلك النوع من الشعر الفُروسيّ، وسَّعَ دائرةَ شُهْرتهم إلى حدود بعيدة، تَوهَّم معها أولئك المؤرخون، أو تكلَّفُوا الوَهْمَ، في أن شعر الصعاليك يُعبِّرُ عن حال العرب جميعاً، وأن شنَّ الغارات كان نموذجاً للأعمال التي تليقُ بذوي الرجولة منهم، وأن الغزوَ رياضةٌ قومية، وأن القتال كان هوىً في نفوسهم... وغير ذلك من الأوصاف والأعمال، التي أضافوها إلى العرب زُوراً وظُلماً. وعلى الرغم من أني سَأَبْسُطُ موضوع الصعاليك في كلامي على قواعد الأمن عند عرب الجاهلية، فقد آثَرْتُ الإشارة إليه، في هذا الموضع، لِتَعلُّقِهِ بالتأوُّل الذي تكلَّفَهُ الباحثون في تاريخ العرب،

---

(١) د. يوسف خليف ـ الشعراء الصعاليك في العصر الجاهلي: ٣٤٠.

لمُفْرَداتهم وعاداتهم وتقاليدهم، ولكي أؤكِّدَ على وُجوب التَّمييز بين غَزْوٍ تخرج إليه القبائلُ أحياناً، وفاقاً لنظامٍ اجتماعيٍّ معيَّن، يَسمحُ باعتباره حادثاً تاريخياً عامّاً، وبين غاراتٍ مُتَفرِّقةٍ، سريعةٍ، فرديَّة، يُشِنُّها أفرادٌ مُتمرِّدون على ذلك النظام، كانوا في العرب فئةً قليلةً جداً، ولا يصحُّ في القياس السليم اتِّخاذُها، ولا اتخاذُ غاراتها على بعض التجار، مِثَالاً لما كانت عليه عامَّةُ القبائل... ثم إن ما يُجْرَى من الأحكام على الأمم في هذا الصَّدَدِ يجب أن يكون واحداً، ومجتمعاتُ العرب لم تنفرد بظهور طائفة الصعاليك في بعض جبالها، وصَحْراواتها، وإنما يذكر بعضُ الباحثين مثلاً: «أن سكان الجبال القدماء في الألْب، وشمالِ إسبانيا، والبلقان، وإيطاليا، والمرتفعات الشمالية المُشْرِفَة على نهرَيْ دجلة والفرات... كلُّهم كانوا قُطَّاعَ طرُق، يعيشون على النَّهْبِ والسَّلْب، نظراً لجدْبِ بيئتهم الطبيعية، وما يُسبِّبُه لهم ذلك من شُحٍّ في موارد العيش، وما يتبعُ الشحَّ من الفقر والجوع...»[1]، ومع ذلك لم يشملْ أحدٌ من المؤرخين مجموعَ أبناءِ أمّةٍ من تلك الأمم، بنُعُوتٍ جرَّاءَ ما فعله بعضُ أبنائها، كتلك التي نُعِتتْ بها أمَّةُ العرب بجُمْلَةِ شعوبها وقبائلها.

ومن المعروف أن «يوشع بن نون» نبيٌّ من ذُرِّيَّة يوسف بن يعقوب، وهو فتى موسى وصاحبُه، وخليفتُه على بني إسرائيل من بعده، وهو الذي خرج بهم من التيه إلى بيت المقدس، وظلَّ يحكم بينهم سبعاً وعشرين سنة[2]... وقد وُجد اسمُه منقوشاً على حَجرٍ، حيث أقام الفينيقيون القادمون من مدينة صُور مستعمرتَهم قرطاجة «قارية حداشة»، في تونُس،

---

(١) الشعراء الصعاليك في العصر الجاهلي: ٨٠.
(٢) قصص الأنبياء لابن كثير: ٢/ ١٩٧، ٢١٣.

بكتابةٍ فينيقيةٍ قال كاتبوها: «إننا خرجنا من ديارنا لِنَنْجوَ بأنفسنا من قاطع الطريق يوشع بن نون»[1]! ومع أن هذا الحجر اكتُشف سنة (٥٤٠ م)، فالعجيب أن أحداً من المستشرقين أو المؤرخين لم يذكرْهُ أو يُشِرْ إليه.

ويبدو أن بعض ملوك العرب، كانوا يستعينون أحياناً في حروبهم أو غزواتهم، بجماعة من الصعاليك يستأجرونها، تُسمَّى: «شُذَّاذَ العرب»[2]، والشُّذَّاذُ والشُّذَّانُ هم المتفرقون من الناس، يكونون في قومٍ مع أنهم ليسوا من قبائلهم ولا منازلهم[3]، فيظنُّ الباحثُ ممّن يجهلون هذه الأمور، أن القوم كلَّهم صعاليكُ وشُذَّاذٌ، ومن هنا ربما كان أيضاً بعضُ اللَّبْسِ الذي وقع فيه المؤرخون، إذ حَسِبُوا سواءً غاراتِ الصعاليك وغزوَ القبائل أو حروبَها مع الآخرين...

* * *

خلاصةُ القول: إن تحامُلَ المؤرخين على العرب حَمَلَهم على خَلْطِ الأعْرابِ بالعرب في مَعَايير الحضارة، واعتبارهم جميعاً مجتمعاً واحداً من الجُفاةِ المُتوحِّشينَ في البوادي والفَلَواتِ، هَواهُمُ القتالُ، وشُغْلُهم الغَزْوُ، وهَمُّهُم النَّهْبُ والسَّلْبُ... وعلى ذلك، كان من الضروري أن يُعادَ البحثُ في حالة الاجتماع عند عرب الجاهلية، وأن يُبحثَ بشكل خاصٍّ في حياة القبيلة العربية، بحثاً مُنَزَّهاً عن العَصبيَّة في التعليل، والهوى في التأويل، مُعتَمِداً لغةَ العرب، وما صَحَّ من أخبارهم، فهي مستودعُ تُراثِهم وأفكارِهم وعاداتهم... ولو لم يكن في البيئة العربية يومئذٍ حالٌ على قَدْرٍ حَسَنٍ من

---

(١) حياة المسيح للعقاد: ١٠٧ ـ ١٠٨.

(٢) شرح القصائد السبع: ٥، والأغاني: ٩/ ٨١، ٩١.

(٣) لسان العرب: ٣/ ٤٩٤ (شذذ).

الارْتقاءِ، ومنَاطِقُ اجتماعيةٌ مُتقدّمةٌ، لمَا انعقدتْ تلك المواسمُ الكبرى للتجارة والحجّ والأعياد، في مَوَاضِعَ كثيرةٍ منها، ولا استمرَّ قيامُ بعضها عِدَّةَ قُرونٍ، ولا قَصدَها أحدٌ من الناس، ولا سيما تجَّارُ الأُمم الأُخرى، وقد كانوا يَحرصُونَ على الاشْتِراك فيها، كموسم مدينة «دَبَا»، وهي إحدى فُرَضِ[1] العرب على خليج عُمَان، فكانوا كلما أَزِفَ مَوْعدُهُ، اجتمع في السوق «تجارُ الهندِ، والسِّنْدِ، والصين، وأهلِ المشرق والمغرب. . . ثم ساروا بجميع مَن فيها مِن تُجَّارِ البحرِ والبرِّ، إلى الشِحْر، شِحْرِ مُهْرَة»[2]، حيث يقوم موسمُ سوق أخرى هنالك. والمواسمُ الدينيةُ لم تكن أيضاً لِتَسْتهويَ أحداً إليها، قريباً أو غريباً، مُتعبِّداً أو تاجراً، لو لم يكن قيامُها في مجتمع مُتقدِّم، وبيئةٍ آمِنَةٍ مُستقرَّة. ولو لم يكن الأمرُ كذلك، وقام الموسمُ مرَّةً أو أكثرَ في بيئةٍ مُضطربةٍ مُتخَلِّفةٍ، لمَا أمكن أن يتوالى قيامُه عشراتِ السنين، وأن يزدادَ مرَّةً بعد أخرى عددُ الزائرين، حتى فاضت سوقُ عكاظ سنةَ (٦٠٥ م)، على ما قيل، بمن حَضَرها من الجنوب والشمال، وباع الناسُ فيها كلَّ ما كان معهم من عُروض التجارة[3]. . .

* * *

---

(١) الفُرَضُ: مُفْردها فُرْضَةٌ، وهي مَحَطُّ السفُن من البحر.

(٢) أبو علي المرزوقي ـ الأزمنة والأمكنة: ٢/ ١٦٣.

(٣) المرجع نفسه: ٢/ ١٦٨.

الباب الثاني

قواعد الأمن في مجتمعات العرب قبل الإسلام

الفصلُ الأول

الحرمات الدينية

لا بُدَّ قبل استقصاء القواعدِ، التي كانت تُوفِّر الأمنَ في مجتمعات الجاهلية، من التفريق بين نوعين من المناطق كانا في جزيرة العرب: **النوع الأول**: ما كان يُسمَّى: «أرضَ مملكة وأمرٍ مُحْكَم»[1]، أي أرضَ دولةٍ لها مَلِكٌ يُحْكِمُ ضَبْطَ الأُمورِ فيها، ويحفظُ الأمنَ والسَّلامَ لها ولمن يقصدُها وينزلُ بها. . . وإذا نظرنا وجدنا أن هذا النوع كان يُغَطي منطقةً واسعةً من بلاد العرب، تشملُ ممالكَ اليمنِ وعُمَانَ والبحرين ودُومةِ الجَنْدل والحِيرة والشام. **والنوعُ الآخَرُ**: ما كانت أرضُه مُوَزَّعةً بين جُمهورٍ من قبائل العرب، ويشملُ نَجْداً والحجاز وبعضَ تهامة، والباديةَ الممتدَّةَ من شَمالِ شِبْه الجزيرة إلى مَشَارف الشام والعراق. . . فكأن كلَّ قبيلة فيها كانت دولةً صغيرةً، لها رئيسُها وشيوخُها وأبناؤُها، وديَارٌ خاصَّةٌ بها معلومةٌ، ولا سيما إذا كانت من القبائل المستقرَّة في القُرىَ والأرياف. وكانت تربطُ القبائلَ في هذه المناطق، فضلاً عن الوحدة في اللغة والعادات والعبادات، عهودٌ أَحْكَمتْ كثيراً من علائقهم، فقامت بينهم مقامَ الدولة، وبينما كان الملوكُ يتقاضَوْن ضريبةَ العُشُور في المناطق الأولى مُقابل توفير الأمن للتجّار في الأسواق الموسمية،

---

(١) المحبَّر: ٢٦٦ والأزمنة والأمكنة: ٢/ ١٦٤.

كان رؤساءُ القبائل وسادَتُها يتقاضَوْن جُعَالَةً من قوافل التجَّار مُقابلَ مُرورها بسَلامٍ في مناطقهم، وكان بعضُهم ينصب نفسَهُ حاكماً للسوق التي تقوم بأرضه، ويتقاضَى من التجار ضريبةَ العُشُور مقابل توفير الأمن لهم في السوق.

على أن حالةَ سَلْمٍ شاملٍ كانت تعمُّ بلادَ العرب جميعاً، من أَدْناها إلى أقصاها، في أربعة شهور حُرُمٍ من كل سنة، مثلما تعمُّ الأماكنَ المقدسةَ في سائر شهور السنة... وفيما خَلا هذه الحالة، كانت تُنظِّم شؤونَ الأمن قواعدُ مختلفةٌ، أَهمُّها: أَحْلافُ القبائل ومَواثيقُها، والإيلافُ، والجِوَارُ، وخِفَارةُ القوافل، والمصاهَرةُ بين سادات القبائل، وكثيرٌ من العادات والتقاليد، التي يمكنُ اسْتخلاصُها من مذهب العرب في اعتبار الأَمْن والأمَان والأمانة من مكارم الأخلاق، فالأمنُ: نقيضُ الخوف، والأمانةُ: نقيضُ الخيانة، والأمانُ: العهدُ والحمايةُ والذِمَّةُ والطمأنينةُ، والإيمانُ: التصديقُ[1]... وفي رأس هذه جميعاً تأتي قاعدةُ الحُرمَات.

● **رعايةُ الحُرُمات أُولى قواعدِ الأمن:**

وتُعَدُّ رعايةُ الحرُمات وما اتصل بها من التقاليد الدينية والاجتماعية، قاعدةً رئيسةً كبرى، من قواعد توفير الأمن والأمان عند العرب في عصر الجاهلية، وهي من الشعائر الدينية المقدَّسة، التي كانت من شِرْعَةِ الحنيفيَّة فيهم، فظلُّوا عليها «يُعَظِّمون أن يأْتُوا شيئاً من المحَارِم، أو يَعْدُوَ بعضُهم على بعضٍ في الأشهُر الحرُم، أو في الحَرَم... فكانوا يأْمَنُونَ في الأشهُر الحرُم، وفي الحَرَم...»[2]، وكان فيهم حُنَفَاءُ، ومُشْرِكون، ووَثَنِيُّون، وصابِئَةٌ، ونصارى، ويهود، ومجوسٌ، وعَبَدَةُ نجومٍ وملائكةٍ وجِنٍّ وأصنامٍ... فكان

---

(١) لسان العرب: ١٣/٢١ ـ ٢٢ (أمن).

(٢) أخبار مكة: ١/١٩٢.

جميعُ أولئك يقصدون كعبةَ مكة، يجمعُهم الحجُّ، على اختلاف مِلَلِهم، وأهوائهم، وعقائدهم، وبيئاتهم، لأداءِ هذه العبادة، وللاجتماع في موسم الحجّ، وأسواقه، في أَمْنِ الأشهُر الحرُم، وأمْنِ الحَرَم، الذي شملَ الخَلْقَ جميعاً، حتى الحيوانَ والنباتَ[1]... وهذا ما أكَّدهُ المؤرِّخون لمّا ذكروا أنهم كانوا يجتمعون في الأسواق كلما انعقدت مواسمُها، فيأمنون فيها على أموالهم وأنفُسِهم[2]، لا يخشَوْنَ من أحد شيئاً يكرهونَه، من ظُلمٍ، أو بَغْيٍ، أو ثأرٍ، أو عُدْوان[3]... ويُعَدُّ كذلك دليلاً على تَمَسُّكِهم بالحُرُمات، قولُ الملك النعمان بن المنذر في ديوان كسرى أبرويز، يفتخرُ بالعرب: «وأمَّا دِينُها وشَريعتُها، فإنهم مُتَمسِّكونَ بهما، حتى يبلغَ أحدُهم من تَمسُّكهِ بدينه، أنَّ لهم أشْهُراً حُرُماً، وبَلَداً مُحرَّماً، وبيتاً مَحْجُوجاً يَنْسُكُونَ فيه مَناسِكَهم، ويذبحون فيه ذبائحهم، فيَلْقَىٰ الرجلُ قاتلَ أبيه أو أخيه، وهو قادرٌ على أخْذِ ثأره، وإدْراكِ رغبتِهِ منه، فيحجزهُ كَرَمُه، ويمنعُه دِينُه عن تناوُلِهِ بأذَى»[4].

وعلى ذلك، فالحرُماتُ التي كان يعمُّ فيها الأمنُ والسلامُ جميعَ بلاد العرب، كانت على ضَرْبَيْن: أحدُهما: أزمنةٌ مُحرَّمةٌ، والآخَرُ: أمْكِنَةٌ مُحرَّمة، وكان من أكبر العار عند عرب الجاهلية، أن يتجاوَزَ أحَدُهم حدودَ

---

(١) مطلع النور: ١٥٤، ١٥٧، وأخبار مكة: ١/ ٧٢ ـ ٧٣، ١٣٧ ـ ١٣٨، ١٦٩، وتاريخ الكعبة: ٤٦، ٤٧، ١١٠، وتفسير ابن كثير: ٣/ ٣٩٥، والمفصَّل: ٨/ ٣٢٦، وانظر سورة التوبة: الآيات ٢٨ ـ ٣١... وقد حَرَّمتْ على المشركين أن يَقْرَبُوا المسجدَ الحرام بعد العام الذي كانت فيه حجة الوداع، وهي دليلٌ على أنهم كانوا يأتونه في المواسم على اختلاف مذاهبهم، وانظر مقال: في رحاب البيت العتيق ـ مجلة قافلة الزيت، ذو الحجّة ١٣٩٠ م.

(٢) تاريخ اليعقوبي: ١/ ٢٧٠.

(٣) العقد الفريد: ٥/ ٢٥٣.

(٤) المرجع نفسه: ٢/ ٧.

المكان الحرام، أو الشهر الحرام، بفِعْل شيءٍ من المحرَّمات. . . وقد جاء في أخبار الجاهلية أن بعض بني ثعلبة بن يربوع، من قبيلة تميم، نَهبوا يوماً ما أَهْدَاهُ أحدُ ملوكِ حِمْيَر من كِسْوَةٍ إلى الكعبة، ثم قصدوا مكةَ في موسم الحج، فلما كانت أيامُ «مِنَى»، بَلَغَ العربَ هنالك ما فَعَلُوهُ، فهجموا على بني تميم وهم آمنون في الموسم، وغَدَرُوا بهم، فسُمِّيَ ذلك العامُ: «عامَ الغَدْرِ»، فأرَّخُوا به، إذ عَدُّوهُ من الحوادث العِظام في تاريخهم، لأن مَن يَدخلِ الحرَمَ، مهما بلغت جنايتُه، يُصبحْ آمِناً، و «مِنَى» من الحرَم، ومَوْسِمُها من شعائر الحجّ، وزَمَنُهُ في الأشهُر الحرُم. . . والغَدْرُ عندهم مَنْقَصَةٌ عظيمةٌ، يُعَيَّرُ بها الغادِرُ، فهو خيانةٌ، وتَضْيِيعٌ للعهد، والمحرَّماتُ دِينٌ، وسُنَّةٌ، وتقاليدُ آباءٍ وأجداد، ونَقْضُها أشَدُّ نُكراً من نَقْضِ العهد!

على أن هـذا الحادث، يجب ألاّ يَحْمِلَنا على الظـنّ بأن العرب قتلوا أحداً من بني تميم في «مِنَى»، وإنما هو عُدوانٌ عليهم بالضَّرْب والأَذَى لا أكثر، فما كان يُمكن شَهْرُ السـلاحِ في المكانِ الحرام والشهرِ الحرام، ولم تذكر الرواياتُ التاريخيَّةُ شيئاً مـن ذلك، مع أنهم ظلُّوا يُؤرِّخُونَ بعام الغَدْرِ حتى كان عام الفيل (٥٧١ م)[١]، وكان بينهما، على ما زعم ابنُ حبيب، مئةٌ وعَشْرُ سنين[٢]، أي أن الغدرَ وقع نحو سنة (٤٦٢ م) في عهد قصيّ بن كلاب.

ويُفهم من مُطابقة نصوص وردت عن الأزرقي وابن منظور والزَّبِيديّ، أنه بلغ مـن تَعْظيمهم حُرْمةَ الحرَم في الجاهلية، أن الرجل يكون أحياناً جاهلاً آدابَ الحرَم وتقاليدَ الحُرْمة، فيُحْدِثُ حَدَثاً في الحرَمِ أيام الحجّ، كأَنْ

---

(١) المفصَّل: ٨/ ٤٢١، وتاج العروس: ١٣/ ٢٠٣ (غدر).

(٢) المحبَّر: ٧ ـ ٨.

يضربَ أحداً أو يلطِمَهُ أو نحو ذلك، ثم يبرِّرُ فِعلهُ بقوله: إني صَرُورَة!...
أي ما حَجَجتُ قطُّ، ولا عرفتُ حُرْمةَ الحرَم[1]، فلا يَعْرِضُ له أحدٌ بسوء، ويمتنعُ على المؤتُورِ منه أن يطلبهُ بالقِصَاص أو الثأر، ويقولون له: هو صَرُورة، فإيَّاكَ أن تَهيجهُ... فكانوا يَعدُّون الجهلَ بتقاليد الحرَم والحُرْمةِ عُذْراً، ومنه قولُهم: «دَعُوا الصَّرُورةَ بجهله، وإن رَمَىٰ بجَعْرِهِ في رَحْلِهِ»[2]، حتى جاء الإسلام، فقال الرسول عليه السلام: لا صَرَورةَ في الإسلام، وإن من أَحْدثَ حَدَثاً أُخِذَ بحَدَثِهِ، أي أن الجهل بالقانون لا يُعَدُّ عُذْراً[3].

ويتصل أيضاً بتقاليدهم في تعظيم الحرُمات، وما يُؤدّي إليه ذلك من شُيوع الأمن والطمأنينة، أن الرجل كان في الجاهلية، إذا لَقِيَ في الشهر الحرام رجُلاً يخافُه، فكان حَسْبُهُ أن يقول له: «حِجْراً مَحْجُوراً...»، أي حراماً مُحرَّماً عليك في هذا الشهر، فلا يبدؤه منه شَرٌّ[4].

* * *

---

(١) صَرُورٌ وصَرورةٌ: أي لم يحجَّ قَطُّ، وأصلُه، من الصَرِّ: الحَبْسُ والمنعُ، والصَّرورةُ أيضاً: الذي امْتَنَع من النساءِ، وتَركَ النكاحَ، وهو فِعلُ الرهبان.

(٢) الجَعْرُ: ما تَيبَّسَ من الثُّفْلِ أو العُذْرَةِ.

(٣) أخبار مكة: ١/ ١٩٢، ولسان العرب: ٤/ ١٤٠ (جعر) و ٤/ ٤٥٣ (صَرر)، وتاج العروس: ١٢/ ٣٠٨ (صرر)، وأبو منصور الثعالبي ـ فقه اللغة: ٥٩.
(ويبدو أن تصحيفاً وقع على النص في كتاب الأزرقي، فأصابت نقطةٌ حرفَ الصادِ في كلمة «صَرُورَة»، فصارت «ضَرورة» بالضاد، بمعنى الاضطرار، فنقله سعيد الأفغاني في كتابه (أسواق العرب: ٧٩) كما وجده، من غير تحقُّق، وهو غلطٌ واضح، ولو كان الأمرُ كذلك لما قالوا: دَعُوا الضَّرورةَ بجهله، كما ذكر الأفغاني، وإنما باضطراره... فتكون الضرورةُ هي التي حَمَلتْه على ما فعل، وليس الجهل، إذ يُفْترضُ بالمُضْطَرِّ معرفةُ ما هو مُقْبِلٌ عليه من المخالفة، ولكنه يفعله اضطراراً. فالصواب إذن هو: الصَّرُورة، بالصاد). ـ المؤلف ـ.

(٤) لسان العرب: ٤/ ١٦٧، وتاج العروس: ١٠/ ٥٣١ (حجر).

المطلب الأول ـ الشهورُ المحرَّمة:

وهي، كما نصَّ ابنُ حبيب، من السُّنَنِ التي كانت الجاهليةُ سنَّتْها، ثم أبقاها الإسلام[1]. . . وكانوا يُعظمونها، ولا يُخْفِرون فيها ذِمَّةً أي لا يَنقُصون عهداً[2]، ولا يَظلِمونَ أحداً[3]. ومَن كان له أعداءٌ يخافُهم على نفسه، كان يأمَنُ فيها منهم، حتى أن الرجلَ كان إذا لقيَ فيها قاتلَ أبيه أو أخيه، لم يَعْرِضْ له بسوءٍ، تعظيماً لحرمة تلك الشهور[4]، التي تُعَدُّ هدنةً دينيَّةً مُقدَّسة، يحرُمُ فيها حملُ السلاح، والقتلُ أو الثأرُ، والظلمُ والبَغْيُ والعُدوان. ولا يَحِلُّ فيها شَهْرُ السلاح إلا في حالة واحدة هي الذَوْدُ عن الحرمات، والدفاع عن المحرمين.

والمعروف أن الشهور المحرَّمة عند العرب كانت أربعةً، ثلاثةٌ منها سَرْدٌ مُتَعاقِبةٌ هي: ذو القعدة وذو الحجَّة والمحرَّم، وواحدٌ فَردٌ هو: شهرُ رجَب الذي بين جُمادَى الآخرة وشعبان[5]. . . وكانت العربُ إذا فَرغَتْ من أداءِ فريضة الحجّ، اجتمعتْ إلى «القَلَمَّسِ الكِنَانيّ»، وهو فَقِيهُ العرب ومُفْتِيهم في شؤون دينهم، فكان يَخطبُهم، ويُذَكّرهم بحرمة الشهور الأربعة، ويحضُّهُم على تعظيم حُرُماتهم وشعائرهم[6]. وقد حقق جواد علي، في

---

(١) المحبَّر: ٣١٩.

(٢) خَفَر: الرجُلَ يَخْفِرُهُ أجارَهُ وأمَّنَهُ، وأخْفَرَهُ يُخْفِرُهُ: نَقَضَ عهدَهُ وذِمَّتَه.

(٣) أخبار مكة: ١/ ١٨٠.

(٤) تاريخ اليعقوبي: ١/ ٢٥٤، وأخبار مكة: ١/ ١٨٤، وتفسير ابن كثير: ٣/ ٣٩٩، وزكريا القزويني ـ عجائب المخلوقات وغرائب الموجودات: ١٠٩، ولسان العرب: ١٢/ ١٢١ (حرم).

(٥) طبقات ابن سعد: ٢/ ١٨٦، وأبو الحسن المسعودي ـ مروج الذهب: ٢/ ١٨٩، والأزمنة والأمكنة: ١/ ٢٢١، وشرح القصائد السبع: ٥٢١. . .

(٦) المحبَّر: ١٥٦، وسيرة ابن هشام: ١/ ٤٤ ـ ٤٥، وأخبار مكة: ١/ ١٨٤.

مُصَنَّفاتِ الروم والسريان، أن عرب العراق والشام كانوا، كعرب الجزيرة، يُحرِّمون القتالَ في الشهور المحرَّمة، ويحجُّون مرتين في السنة، إحداهما في وسط الربيع (نيسان ـ أبريل)، والأخرى في الصيف (تموز وآب ـ يوليو وأغسطس)[1]، وأن النبط كانت لهم كذلك أشهرٌ حرُمٌ ثلاثة، أوَّلُها في أول السنة، وأول السنة كان شهر نيسان، أو ابتداء الربيع، والآخَرانِ في نهاية الصيف، أي في تموز وآب كانوا يحجُّون فيها، ويعمُّ بينهم الأمنُ والسلام[2].

ولا شك في أن العرب كانوا على قدرٍ كبير من الحِيلَةِ وحُسْنِ التدبير، لمّا جعلوا مواسِمَ مُعْظَم أسواقِهم الكبرى، تقومُ في الأشهُر الحرُم. ليَضْمنوا الأمنَ والسلامَ للتجَّار والزوَّار، فيها أو في الطرُق الموصِلَةِ إليها... ففي شهر رجب تقومُ أسواقُ حُبَاشَة في تهامة عسير، وصُحَار ودَبا بعُمان، وفي شهر ذي القعدة تقومُ أسواقُ حضرموت وعكاظ والمجنَّة، وفي شهر ذي الحجة تقومُ سوق ذي المجاز، وفي شهر المحرَّم تقوم سوقُ حَجْرٍ باليمامة وسوقُ نطَاةٍ بخَيْبر...

ويستوقفُنا هنا قولٌ نقله المرزوقي عن ابن دُرَيْدٍ يذكر فيه، أن الأسواق الموسمية عند العرب، منها ما يقومُ في الأشهُر الحرُم، ومنها ما يقوم في غيرها، «لكنه لا يصلُ أحدٌ إليها إلا بخَفِيرٍ، ولا يرجعُ إلا بخفير»[3]، فجعل الخفارةَ لازمةً لزوماً مطلقاً على الطرُق في شهور الحِلّ كما في شهور الحرم! وهو أمرٌ لا يَسَعُنا القبولُ به على إطلاقه، مع تسليمنا بأن الخفارة كانت قاعدةً رئيسةً من قواعد الأمن في الجاهلية، وغير الجاهلية، عند العرب وغير العرب... ذلك أن من شأن الإقرار به مُطْلقاً من كل قَيْد، أن ينفي عن

---

(١) المفصَّل: ٨/ ٤٨٥ ـ ٤٨٦.

(٢) المرجع نفسه: ٦/ ٣٩٦.

(٣) الأزمنة والأمكنة: ٢/ ١٦١.

العرب جُملةً، ومن غير استثناء، تعظيمَهُم للشهور المحرَّمة، والتزامَهُم بحُرُماتها، وأن يُوحيَ في الوقت نفسه أن اضطرابَ الأمن عند عرب الجاهلية كان القاعدةَ، واستقرارَهُ شُذوذ عنها، وذلك أمرٌ فيه نظرٌ، ويمكنُ نَقدُهُ، ثم نَقْضُهُ من طريقين، أحدهما: النصوص التاريخية، والآخَرُ: المأثور من أخبار الجاهلية وحوادثها.

١ ـ النصوص التاريخية:

ولعلَّ أهمَّها ما نقله المرزوقيُّ نَفْسُه بعدئذٍ في حديثه عن الأسواق، فقد ذكر أن الناس كانوا يرتحلون إلى سوق صُحَار «في غير خفارةٍ»[1]. . . ومن الطبيعي ألاّ يكونَ في سوق دَبا خفارةٌ أيضاً، إذ كانتا تقومان بأرض مملكة عُمَان، في شهر رجب، ويقال إنه سُمّيَ رجَباً لشِدَّة تعظيمهم حُرْمتَهُ، وكانوا يُسَمُّونه رجَباً المحرَّمَ، والأَصَمَّ، لأنه إذا دخل أنْصَلُوا الأَسِنَّةَ من الرِمَاح، فلا تُسمع به قَعْقعةُ السلاح[2]. فعدَمُ الحاجة فيهما إلى الخفارة ثابتٌ إذن بأحَدِ أمريْن، أو بكليهما معاً: قيامهما في شهرٍ حرَام، أو وقوعهما في أرضِ مملكةٍ وأمْرٍ مُحْكَمٍ، بدليل أن سوق عكاظ لم يكن فيها خفارة[3]، لانعقاد موسمها في ذي القعدة، وهو من الشهور المحرَّمة، وأن الناس في سوق عَدَن «كانوا لا يتخفَّرون بأحَدٍ، لأنها أرضُ مملكةٍ وأمرٍ مُحْكَمٍ»[4]. . . وهناك حالةٌ أخرى أشار إليها اليعقوبي حينما ذكر أن سوق الشِّحْرِ لم تكن بها خفارةٌ، إذ كانت قبيلةُ مهرة صاحبةُ السوق تقوم بها[5]، وتُوفّر الأمن

---

(١) الأزمنة والأمكنة: ٢/ ١٦٣.

(٢) لسان العرب: ١/ ٤١١ (رجب)، وشرح القصائدالسبع: ٥٤٥، والأغاني: ١١/ ١٢١ ـ ١٢٢.

(٣) المحبَّر: ٢٦٧، والأزمنة والأمكنة: ٢/ ١٦٥.

(٤) الأزمنة والأمكنة: ٢/ ١٦٤.

(٥) تاريخ اليعقوبي: ١/ ٢٧٠.

لزوّارها، وهو ما يجعلُنا نُقرِّرُ أن عدمَ الحاجةِ إلى خفارةٍ ثابتٌ إذا كان وراءَهُ سببٌ من ثلاثة: قيامُ السوق في شهرٍ حرَام، أو في أرضِ مملكةٍ، أو بكفالة أصحاب السوق وجِوَارِهم... وكلٌّ ذلك من شأنه أن ينقُضَ ما نقله المرزوقيُّ عن وُجُوب الخفارة وُجوباً مطلقاً في كل شهور السنة، وأن يجعلها تـدبيـراً، إنِ اتّخـذَهُ بعضُهـم فـي الأشهـر الحـرُم، فعَلَىٰ سبيـل الاحْتـراز لا أكثر...

* * *

٢ ـ المأثور من أخبار الجاهلية وحوادثها:

وما أُثِرَ عن العرب في عصر الجاهلية من حوادِثَ كثيرةٍ، تُثبتُ أنهم كانوا، على اختلاف طبقاتهم وأهوائهم، يُوَقِّرون حُرْمَةَ الشهور، ويطمئنُّون في ظلّها إذا حَلُّوا أو ارْتَحلُوا... وسنضربُ على ذلك بعضَ الأمثال:

● يُحكىٰ أن الملكَ النعمانَ بنَ المنذر[١] كان يُجهِّزُ كلَّ سنةٍ قافلةً، ويبعثُ بها لتُباعَ بسوق عكاظٍ في موسمهِ، بِجِوارِ حُلَفائه، ومَن كان يَصْطنِعُهم من العرب، فأرادوا في أحد المواسم أن يجتازوا بالقافلة منازلَ بني عامر بن صَعْصَعة[٢] في نَجْدٍ، من غير إذْنِهم، وكان هؤلاء قوماً لَقَاحاً، أي

(١) النعمان بن المنذر: أبو قابوس، من أَشهَرِ ملوك الحيرة في الجاهلية. كان داهيةً شجاعاً كريماً، قصَدهُ شعراء العرب ومَدحوهُ، منهم النابغة الذبياني وحسان بن ثابت وحاتم الطائي. بلغت المملكةُ في عهده (٥٨٣ ـ ٦٠٤ م) مبلغاً عظيماً من الترف والرخاء والحضارة.

(٢) بنو عامر بن صعصعة: بطن من قبيلة هوازن، من قيس بن عَيْلان، منازلهُم نَجْدٌ والطائف، كانوا يَتصيَّفون الطائف لِطيبها وثمارها، ويَتَشتَّوْن نَجداً لِسَعتها وكثرة مراعيها.

لم يُملَكُوا ولا يَدِينُون للملوك[1]، فعَرَضُوا لبعض ما في القافلة وانتهبوهُ، فغضب النعمانُ، وأَحبَّ أن ينتقم منهم، فأرسل إلى حلفائه يَستنفِرُهم، فاجتمع له منهم جيشٌ كبير، فجهَّزَ معهم قافلةً حَمَّلها بعُروض التجارة، وأمرهم أن يتوجَّهُوا بها إلى سوق عكاظ في موسمه التالي، وقال لهم:

ـ إذا فَرَغْتُم من عُكاظ، وانْسَلَختِ الأشهُرُ الحرُم، ورجع كلُّ قوم إلى بلادهم، فاقْصُدوا بني عامر . . .

فلما فرغ الناسُ من عكاظ، علمت قريشٌ بما بَيَّتُوا لبني عامر حُلَفائِهم، فأرسل عبد الله بنُ جُدْعان سيّدُ بني تَيْم يُحذِّرُهم، فتحرَّزُوا، ورَصَدوا العيونَ، واستَعدُّوا للقتال. . ثم التقى الفريقان، فانهزم جيشُ النعمان، وكان أخوه لأُمّهِ وَبَرة بن رومانُس الكلبي فيمن أُسِرَ من الرؤساء[2]، فافتدى نفسَهُ يومئذٍ من آسِرِهِ يزيد بن الصَّعِق الكلابيّ بألف بعير، واغْتَنَى يزيدُ بذلك[3] . . .

ومن الواضح في هذه الواقعة حرصُ الملكِ النعمان غالباً على تعظيم الحرمات، إذ أَمَرَ حُلَفاءَهُ أن لا يُقاتِلوا بني عامر إلا بعد انقضاء موسم عكاظ، وانتهاءِ الأشهر الحرُم، وخروج الناس من الأماكن المحرَّمة. . . على أن ابن منظور ذكر بيتاً للمُخَبَّل السعدي[4]، يتهم فيه النعمانَ بالعدوان على بني عوف بن كعب[5]، في الشهر الحرام، إذ بعث إليهم جيشاً فقتل فيهم

---

(١) لسان العرب: ٢/ ٥٨٣ (لقح)، ومعجم قبائل العرب: ٢/ ٧٠٨ ـ ٩٠٧.

(٢) يبدو من إسمه تأثّر بني كلب في بادية الشام بالروم.

(٣) الكامل في التاريخ: ١/ ٦٣٩ ـ ٦٤٠، وأيام العرب في الجاهلية: ١٠٧، والمفصَّل: ٣/ ٢٧٥.

(٤) المخبَّل السعدي: ربيع بن مالك بن ربيعة بن عوف السعدي، من بني تميم، شاعر فحل من مُخَضْرمي الجاهلية والإسلام، وله شعر يمدحُ فيه بني قُرَيْع ويذكر أيام قبيلته من بني سعد.

(٥) عوف بن كعب بن سعد: من تميم، بَنُوهُ بطون كثيرةٌ ومن نَسْله: بنو عطارد وجُشَم وقُرَيْع وغيرهم.

وسَبَى، وهم آمِنُونغافلون[1]. . . ولم أجد هذا الخبر في المراجع الأخرى! وربما كان المخبَّلُ مُتحاملاً على النعمان لهجومه على بني عوفٍ، وهم قومُه. . .

● ويُذكر كذلك أن قصيَّ بنَ كلابٍ لمّا أَجْمع الخروجَ إلى قومه بمكة، وكرِهَ الغُرْبةَ بأرض قُضَاعة في الشام، قالت له أمُّه:

ـ يا بنيَّ لا تَعْجَلْ بالخروج حتى يدخُلَ الشهرُ الحرامُ، فتخرج في حَاجِّ العرب، فإني أخشَىٰ عليك أن يُصيبَكَ بعضُ الناس. . .

فأقام قصيٌّ حتى إذا دخل الشهرُ الحرامُ، خرج حاجُّ قُضَاعة، فخرج فيهم، حتى قدِمَ مكة، فلما فرغ من الحج أقام بها[2]. . . ومن ذلك يتَّضحُ أنهم كانوا، إذا أرادوا سفَراً، انتظروا دخولَ الأشهر الحرُم ليرتحلوا في أَمْنها وسلامها، ويتأكَّدُ أيضاً أن قبائل الشام كانت تحجُّ.

● وفي أخبار مَعبد بن زُرَارة، وهو سيد من سادات بني تميم، أنه أُسِرَ في معركة مع بني عامر من قيس بن عيلان، فانتظر أخوه لقيط بنُ زُرَارة حتى دخل شهرُ رجب، فوفَدَ على عامرِ بن مالك، فارسِ قيسٍ وأحَدِ أبطالِ العَربِ في الجاهلية، وعَرَضَ أن يَفْديَهُ، فطلبوا منه فِدْيةَ ألفَ بعير، فقال لقيط: إن أبانا أمرنا ألاّ نزيدَ في الفداء على المئتين، فتطمع فينا ذُؤْبان العرب[3]. . . ثم رجع لقيطٌ ولم يعرِضْ له أحدٌ بشيءٍ يكرهه.

● وفي أخبار عديّ بن زيد العِبَادِيّ الشاعر لمّا سَجَنَهُ الملكُ النعمانُ، أنه أرسل إلى أصحابه يقول:

---

(١) لسان العرب: ١٠/ ٤٧٣ (فتك)، و ١٢/ ١٢٢ (حرم).
(٢) تاريخ الطبري: ٢/ ٢٥٥، والكامل: ٢/ ١٩.
(٣) الأغاني: ١١/ ١٢١ ـ ١٢٢، وأيام العرب في الجاهلية: ٣٤٧.

فارْكَبُوا في الحَرام فُكُّوا أخاكُم   إنَّ عِيـراً قـد جُهِّـزَتْ لانطـلاقِ

يعني الشهرَ الحرامَ، وكان عديٌّ نصرانياً[1].

● وفي أخبار الجاهلية أن حنظلة بن عثمان، من بني أسد، كان فاتكاً من فُتّاكِ العرب المشهورين، وكانت قبائلُ كثيرةٌ مَوْتورةً منه، فكانت تطلبه وترصُدُ له لتثأرَ منه، فكان كثيراً ما يَتبرقَعُ خشيةَ أن يُعرفَ وجهُهُ فيُقتل، وكان من أجمل الناس. واتفق يوماً أن نزل في بعض تنقُّله، في بني سعد بن ضَبَّة، وكان الوقتُ حراماً، ومعه امرأتُه وأولادُه وإبِلٌ كثيرةٌ وَرَاعٍ، فعرفه بنو ضبّة، فقالوا: إن حنظلة فاتكٌ من أغْدَرِ الناس، ولو سلَّم عليه أحدٌ لسَلَّم عليه قومُه، وما جاور قوماً قطُّ إلا وقعوا منه في بليَّة! وأَجمع رأيُهم على قتله، وإنما منعهم من ذلك الشهرُ الحرام... ثم سمعوا يوماً بكاء امْرأتِه، وكان يُؤْذيها ويضربها، فَرَقُّوا لها، وأرسلوا إليها في غيابه امرأةً تُواسِيها فسألتْها: ما يُبْكِيك؟ فقالت: هذا الخبيث يضربني ويُسيءُ صحبتي... فأنبأتْها المرأةُ أن القوم أجمعوا على قتله، وإنما ينتظرون به أن تنتهيَ الحرُم، وما بقي على ذلك إلا أربع ليالٍ... فلمّا رجعَ حنظلة أخبرتْه زوجتُه بما بَيَّتَ له بنو ضَبَّة، فقام إلى ناقةٍ من إبِلهِ فنَحَرَها، وأرسل لحمها إليهم هدِيَّةً، فاطمأنُّوا، ثم دعاهم إلى بيته فجاؤوهُ، فاحتال حتى أوْقَع بهم، وفرَّ بأهله وإبِلهِ[2].

ويتضَّحُ من هذه الحكاية أيضاً أن بني سعد بن ضبّة عظَّموا حُرْمةَ الشهر الحرام، فكفُّوا عن الثأر من فاتكٍ، مع أنه مطلوبٌ من قبائلَ كثيرة مَوْتُورةٍ منه بما أنزلهُ بهم من الجرائر[3].

---

(١) الأغاني: ٢/ ٩٧.

(٢) المحبَّر: ٢٠١ ـ ٢٠٢.

(٣) المَوْتُورُ: مَن قُتل له قريبٌ فلم يُدركْ بدَمهِ. الجرائر: الجنايات.

● وفي أخبار الصعاليك، وقد اشْتُهروا بِغَاراتهم على الأغنياء البخلاء، ما يؤكد أنهم كانوا أيضاً يُعَظِّمون حُرمةَ الشهور المحرَّمة، فيكفُّون عن الفَتْكِ والغارة، ويتنقلون في البلاد من غير أن يَعْرِضَ لهم أحدٌ بسُوءٍ، وإن كان مَوْتوراً منهم. . .

● ومن حديث عُروة بن الوردِ العَبْسيّ[1]، أنه أغار مرَّةً على بعض بني كنانة، فأصابَ منهم بنتاً بِكراً، إسمُها سلمىٰ، فأعجبَتْهُ، فأعتقها واتخذها زوجةً، فمكثت عنده بضعَ عشرةَ سنةً، ووَلَدتْ له. وكان لا يشك في حُبّها له، وأنها أرغبُ الناس فيه. . . فقالت له يوماً:

ـ لو حَججْتَ بي، فأمُرُّ على أهلي وأراهم!

فأتى مكة في موسم الحج، وحَجَّ بها، ثم قصد يثرب، وكان يُخالط قوماً من أهلها، فيُقْرضونه إن احتاج، ويُبايِعُهم إذا غنم، فنزَلَ بهم، وأرسلوا إلى قوم سلمى، فأتَوْهم، والتقوا ابنتهم، فقالت لهم:

ـ إنه عازمٌ على الخروج بي، قبل أن يخرجَ الشهرُ الحرامُ. . . فتَعالَوْا إليه، وأخبِروهُ أنكم تَسْتَحيُونَ أن تكون امرأةٌ منكم، معروفةُ النسَب، سَبِيَّةً، وافْتَدوني منه، فإنه يعتقدُ أني لا أفارقه، ولا أختارُ عليه أحداً!. . .

فأتَوْهُ، فسَقَوْهُ شراباً، ثم قالوا له:

ـ فادِنَا بابْنَتِنا، فإن علينا سُبَّةً أن تكون سَبِيّةً، فإذا صارت إلينا وأردتَ مُعاوَدَتَها، فاخْطُبْها إلينا نُزَوِّجْكها!

---

(١) عروة بن الورد: من بني عَبْس بن بغيض، من غَطَفان. شاعر من شعراء الجاهلية، وفارس من فرسانها، وصعلوك من صعاليكها المعدودين المُقَدَّمين الأجْواد، وكان يُلقَّبُ «عروةَ الصعاليك» لجمعِهِ إياهم، وقيامِهِ بأمرهم إذا لم يكن لهم معاشٌ يعيشون منه.

وأَطْمَعُوهُ بفِدْيةٍ كبيرة، وكان قد سَكِر، فقال:

ـ ذلك لكم، شرطَ أن تُخيِّروها، فإذا اختارتني انطلقتْ معي إلى ولدها، وإن اختارتكم انطلقتُم بها...

فلما كان الغَدُ من ذلك اليوم، جاؤوه بالفِدْية، وكان صحا من سُكرِه، فامْتَنَع من فدائها، فأشهدوا عليه مَن حضر مجلسَهم، فلم يقدرْ على الامتناع، وفاداها، فخيَّروها كما شَرَطَ عليهم، فاختارت أهلَها، ثم أقبلتْ عليه فقالت له:

ـ يا عروة! أمَا إني أقولُ فيك الحقَّ وإن فارقتُك، واللَّهِ ما أعلمُ امرأةً من العرب ألقتْ سِتْرَها على بعْلٍ خيرٍ منك، وأغَضَّ طَرْفاً، وأقلَّ فُحشاً، وأجْوَدَ يداً، وأَحْمىٰ لحقيقةٍ[1]... وما مرَّ عليَّ يومٌ منذ أَسَرْتَني، إلا والموتُ فيه أَحَبُّ إليَّ من الحياة بين قومك، وأنا أسمعهم يقولون: قالت أَمَةُ عروة كذا، وفعلَتْ أَمَةُ عروة كذا... وواللَّهِ لا أنظرُ في وجه غَطَفانيَّةٍ أبداً، فارْجِعْ راشداً إلى ولدك، وأَحْسِنْ إليهم[2].

● ومن حديث عروة بن الورد أيضاً، أنه كان يُوَافي سوق ذي المجاز بمكة في موسمه، مطلَعَ ذي الحجة حتى الثامن منه[3]... فكان، بالرغم من جرائره، مطمئناً إلى أنه يكون آمِناً في قدومه، ثم في رحيلِهِ، لا يمَسُّهُ أحدٌ

---

(١) حقيقة الرجُل: الحُرْمَةُ، وما يحقُّ عليه أن يحمِيَهُ، ويُدافعَ عنه من أهل بيته، وكلُّ ما يلزمُه حِفظُهُ ومَنْعُه. ومن ذلك قولُ عامر بن الطفيل فارس هوازن:

لقـد علمـتْ عُلْيَـا هَـوازِنَ أنني ... أنا الفارسُ الحامي حقيقةَ جعفرِ

أي بني جعفر بن كلاب، وهم قومُه من هوازن، وهو حامي حُرُماتِهم وأغراضِهم وشَرَفِهم.

(٢) الأغاني: ٣/ ٧٢ ـ ٧٤.

(٣) المرجع نفسه: ٣/ ٨٣.

بما يكره، ما دام في الأشهُر الحرُم.

● وكان كذلك تأبَّطَ شرّاً، ثابتُ بنُ جابر، أحدُ بني فَهْم من قيس بنِ عيلان، صُعلوكاً من صعاليك العرب، وفاتِكاً شديداً، وعَدَّاءً مشهوراً... ومن حديثه أنه أغار وصاحِباهُ يوماً على قوم، فقُتِل صاحِبَاهُ وسَلِمَ هو من القتل، ونجَا بنفسِهِ، فرثاهما بشِعْرٍ، طَلَب فيه من صَحْبِهِ أن ينتظروا انْقِضاءَ شهور الحرم، ثم ينتقموا لهما، فقال:

فَعَدُّوا شُهورَ الحُرْمِ، ثم تعرَّفوا قتيـلَ أُنـاسٍ، أو فتـاةً تُعـانَـقُ[1]

وقولُه هذا برهانٌ على تعظيمهِ الأزمنةَ المحرَّمةَ أن يكون بها ثأرٌ أو قتلٌ، وإشارةٌ واضحةٌ إلى أن صعاليك العرب، وإن اتخذوا الغارات وسيلةً إلى المعاش، إلا أن ذلك كان في أشهُر الحِلّ لا في أشهُرِ الحرَم.

* * *

وأخيراً، إذا كانت عِلْيَةُ العرب وسِفْلَتُهم، ملوكُهم وصعاليكُهم، الْتقَوْا كما رأينا على تعظيم الشهور الحرُم، واطمأنُّوا إلى ما تُشِيعُهُ في بلادهم من الأمن والسلام، وإذا كانت الأمورُ مُحْكَمةً، والخفارةُ مكفولةً في مناطق الملوك وبعض رؤساء القبائل، أمكنَ القولُ إذن بأن الخفارة في الأشهر الحرُم لم تكن، كما نقل المرزوقي، لازمةً لُزوماً مُطلقاً، وإذا وُجِدَ من كان يأخذُ بها، فهو إنما يفعلُ ذلك على سبيل الاحتراز، مِمَّن سُمِّيَ بالمُحِلِّين للحُرمات من بعض العرب، غير المؤمنين بحُرمة الشهور المحرَّمة، وهو أمرٌ تبيَّن لي أنه مُبالَغٌ فيه كثيراً، بما دخله من التأوُّلِ في التفسير، والتكلُّفِ في الشرح، كما سنراه في موضعه من هذا الفصل إن شاء الله.

* * *

---

(١) الأغاني: ١٥٦/٢١.

المطلب الثاني ـ الأمكنةُ المحرَّمةُ:

وهي البيوتُ التي كانوا يُقيمونها في الجاهلية للعِبادة والحجّ، والأرَضُونَ التي كانوا يجعلونها حِمَىً حولَها، فتلك كانت كلُّها حَرَماً دائماً في جميع شُهور السنة، لأنها بيوتُ الله، مَن دخَلها أو لاذَ بِحِمَاها فهو آمِنٌ، يحرُمُ على الناس أن يَعرِضَ له أحَدُهم بشيءٍ يكرهُه أو يُخيفُهُ، كما يحرُم عليهم فيها أن يظلمَ بعضُهم بعضاً، أو تَعْدُوَ طائفةٌ على أُخرى.

وكان الحجيجُ يقصدون تلك البيوت الحرامَ، في مواسِمَ معلومةٍ من كل سنة، يشترك فيها القبائلُ من سكان البقاع القريبة والمجاورة، ويتعاهدون على الأمن والمُسَالَمةِ في جوارها[1]. . . وكانت في بلاد العرب عدّةُ بيوت مشهورة، منها: بيتُ الأُقَيْصِر في مَشَارِفِ الشام، وكان لقبائل قُضَاعة ولَخْم وجُذام وعامِلة وغَطفان، فكانوا يحجُّون إليه ويحلقون رؤوسَهم عنده[2]. . . وبيتُ رِئام في صنعاء، كانوا يحجُّون إليه، ويُعظمونه، وينحرون عنده[3]. . . وبيتُ ذي الخُلَصَة، وكان يُدعى بالكعبة اليمانية، وهو في أرض خثعم بين مكة واليمن[4]. . . وقصرُ سِنْداد بين الحيرة والأُبُلَّة، وكانت العربُ تحجُّ إليه، وهو لربيعة وإياد، ويسمَّى ذا الكعبات[5]. . . وكعبةُ نجران باليمن، وكانت إذا جاءها الخائفُ أمِنَ، أو طالبُ حاجَةٍ قُضِيتْ، أو مُسْتَرفِدٌ أُعْطي[6]. . . وبيتُ اللات بالطائف، أقامته ثقيفٌ بوادي وَجّ،

---

(١) مطلع النور: ١٥٠.
(٢) معجم البلدان: ١/ ٢٣٨.
(٣) مطلع النور: ١٥١، ومعجم البلدان: ٣/ ١١٠.
(٤) المحبَّر: ٣١٧، والأعلام: ٢/ ٣٠٢.
(٥) تاريخ اليعقوبي: ١/ ٢٥٥، ومعجم البلدان: ٣/ ٢٦٦.
(٦) معجم البلدان: ٥/ ٢٦٨.

وجعلوا له كسوةً وسَدَنةً، وكانوا يُحرِّمون وادِيَه»[1]. ولكنَّ بيت مكة أشْهرُها، وأبْقاها على الدهر، وأكثَرُها قداسةً وتعظيماً عند جميع قبائل العرب، على اختلاف أهوائهم.

ويقال إنه كان من شعائر أهل الجاهلية كذلك، اعتبارُ الأسواق الموسمية أمْكنةً مُحرَّمةً[2]، يأتيها الناسُ حجيجاً، فيأمنون فيها على أنفُسِهم وأموالهم، ما داموا مُقِيمينَ بها.. وهو ما يُفهم من قول اليعقوبي، لمّا ذكر أن أسواق العرب الموسمية في عصر الجاهلية كانت عشرةً، «يجتمعون بها في تجاراتهم، ويجتمعُ فيها سائرُ الناس، ويأمَنُونَ فيها على دمائهم وأموالهم...»[3]. وكأنَّ حُكمَ الأمن في الأسواق كان حُكمَ الأماكن المحرَّمة في مواسم انعقادها! ويدخلُ في هذا المذهب قولُ ابنِ الأثير: «وكان عكاظُ وذو المجاز ومجَنَّةُ أسواقاً، تجتمعُ بها العربُ كلَّ عام إذا حَضَر الموسمُ، فيأمَنُ بعضُهم بعضاً حتى تنقضيَ أيامُه»[4].

ولعلَّ ذلك هو ما جَعلَ «بروكلمان» يذهبُ إلى القول بأن بعض الأماكن المقدَّسة، «حَظِيتْ بشُهرةٍ خاصّةٍ، فكانت القبائلُ المختلفةُ، تحجُّ إلى عكاظٍ مثلاً، وإلى مكة من مطارِحَ نائِيَةٍ. وكان السلامُ الإلَهيُّ يُخيِّمُ على الجزيرة في المواسم الدينية، فيكفُّ الناسُ عن القتال والحرب! والواقع أن الأسواق التي كانت العربُ يُقيمونها في الجاهلية، ارتبطت بالاحتفالات الدينية»[5].

---

(١) جمهرة أنساب العرب: ٤٩١، والمحبَّر: ٣١٥.
(٢) المفصَّل: ٦/٤١٨ و ٧/ ٣٨٣.
(٣) تاريخ اليعقوبي: ١/ ٢٧٠.
(٤) الكامل: ١/ ٥٩٠.
(٥) كارل بروكلمان ـ تاريخ الشعوب الإسلامية: ٢٥ ـ ٢٦.

والحقيقةُ التي تظهرُ لنا من استقراء ما توافَر من أخبار الجاهلية، أن بعض الأسواق أُقِيمَ في مواضِعَ اعتقدوا أنها مقدَّسة، وأن البعضَ الآخَر أُقيمتْ فيه أَنْصَابٌ، أو حجارةٌ، أو أصنامٌ يُعظِّمونها[1]، وجعلوا لها مواسِمَ للاحتفالات الدينية، فأَضْفَتْ على الأسواق قداسةً وحُرْمَةً، فكانوا، إذا انعقدت مواسمها، يقصدونها للعبادة والحجّ والتجارة والاجتماع والفرح واللهو في آنٍ معاً، ينعمون بالسَّلام والأمن ما داموا فيها، وكأنهم في حَرَم بيوتِ الله وأماكنِ العبادة. . .

آيةُ ذلك مثلاً، أن الناظِرَ في مواسم أسواق عكاظ، ومجنَّة، وذي المجاز، يجدُ أنها وافقت موسمَ الحج إلى كعبة مكة، وأن أمْرَها اختلط بشعائر الحج حتى عُدَّت منها! وهو ما ذهب إليه الأزرقي بقوله: «إن مواسم الحج هي: مِنَى وعَرَفَة وعكاظ ومجنَّة وذو المجاز، فهذه مواسمُ الحج»[2]. . . ولكنهم «كانوا لا يتبايعون في يوم عرفة، ولا أيام مِنَى»[3]، ثم أضاف في موضع آخر، أن قريشاً وغيرها من العرب كانوا يقولون: «لا تَحضُروا أسواق عكاظ ومجنة وذي المجاز، إلا مُحْرِمين بالحجّ. . .»[4]، ويتصلُ بذلك ما نقله ياقوتُ عن وجود صخورٍ مقدَّسة بعكاظ، كانوا يطوفون بها، ويحجُّون إليها[5]، وما ذُكر عن مُوافقة موسم سوق الشِحْر موسمَ زيارة قبر النبي هود[6]، وقيامِهما في الموضع نفسِه. . . ولعلّ هذه الموافقة بينهما

---

(١) المفصَّل: ٦/٤٠٦، ٤١٨ و ٧/٣٨٣.

(٢) أخبار مكة: ١/١٨٩.

(٣) المرجع نفسه: ١/١٨٨.

(٤) المرجع نفسه: ١/١٩٢.

(٥) معجم البلدان: ٤/١٤٢.

(٦) الأعلام: ٨/١٠١ ـ ١٠٢.

هي التي جعلت للسوق حُرْمَةً أضفَتْ عليه أَمْناً، فلم تكن به خفارة، وجعلتْ منه منطقةً حُرّةً، فلم يكن به عُشُورٌ تُجبىٰ من أحدٍ، وذلك على شاكلة أسواق عكاظ ومجنة وذي المجاز التي كانت مناطقَ حُرَّةً محرَّمةً، لا خفارة فيها ولا عُشور[1]، بل حريةٌ ينعمون بها، في حِمَى أمْنٍ شاملٍ، يعمُّ الناسَ فيها ما دام الموسمُ قائماً.

* * *

المطلب الثالث ـ المُحِلُّونَ والمُحرِّمون في العرب:

يُفْهم من اسْتِقراء أخبار الجاهلية أن العرب جميعاً كانوا مُحرِّمين، إلا فئةً قليلةً منهم، خرج بعضُها على شِرْعة التحريم هوىً وخِيرَةً، والبعضُ مُكْرَهاً من غير قصد، فاسْتَحلُّوا أُموراً من المحرَّمات، كالثأر والقتال والظلم والغَزْوِ، في الأمكنة أو الأزمنة المحرَّمة... لكنّ هذا الخروجَ لم يكن أكثرَ من شُذوذٍ عن القاعدة، ولا يُبَرِّرُ قِسْمةَ العرب عامّةً إلى قِسمَيْن: مُحرِّمِينَ ومُحِلِّين، وكأنهما فريقان مُتَكافِئان، فهي قِسْمةٌ غيرُ دقيقة، ولا سيما إذا علمنا أنه كان من المحرِّمين طائفةٌ تَعْدِلَ المحلِّين أو تزيدُ عليهم، كان مُباحاً لها حملُ السلاح، حتى في الأشهُر الحرُم، لِقتالِ المُحِلِّين وكَفِّ أَذَاهُم عن الحرُمات والمحرِّمين... فكأنهم كانوا ضُبَّاطَ أمنٍ، يحفظون السلامَ الذي تُوفِّرُهُ رعايةُ الحرماتِ، والالتزامُ بموجباتها، وهو ما عَنَاهُ المرزوقي بقوله: «وكانت العربُ جميعاً تنزعُ أَسِنَّتَها في الأشهُر الحرُم، إلا المُحِلِّين، والذين يُقاتلونهم، فإنهم كانوا يُقاتلونهم حتى في الأشهر الحرُم»[2]. ولو مَضَينا نفتِّشُ عن المُحِلِّين،الذين استحلُّوا الحرمات، المُكْرَهِين منهم على ذلك

---

(1) المحبَّر: ٢٦٧، والأزمنة والأمكنة: ٢/ ١٦٥.

(2) الأزمنة والأمكنة: ٢/ ١٦٧، (وأراد بالأسِنَّة جميعَ السلاح).

والراغبين فيه معاً، لوجدنا أنهم ما كانوا أكثر من فِئةٍ من بضع قبائلَ، فوق جماعةٍ من الخارجين على قبائلهم أو المخلوعين منها! فليس من العدل أن يُجعَلوا فريقاً في مقابل فريق آخَر يشمل سائر العرب.

وإذا لم يكن بدٌّ من التحقيق في أمر المُحِلِّين، لمعرفتهم، والوقوفِ على حقيقتهم، ومقدارِ حجمهم بالقياس إلى المُحرِّمين، فيجب علينا التفريقُ بين حالتين، إحداهما: انتهاكُ حُرمة الأمكنة المحرَّمة، وهذا يكون فردياً غالباً، وحادثاً عارِضاً غير دائم، ولا يمكن تكرارُه. والأخرى: انتهاكُ حُرمةِ الشهور الحرُم، وفي هذه الحالة يجب التمييزُ بين مَن استحلُّوا الحرمةَ هوىً واختياراً عن كُفْرٍ بهاواسْتهزاء، ومَنِ استحلُّوها في حوادثَ وقَعتِ اتِّفاقاً، على كُرْهٍ منهم. ويمكنُ في هذه الحالة أن يكون الانتهاكُ حادثاً فردياً أو جَماعِيّاً، وأن يكون عارضاً أو دائماً... فإذا استوْفَيْنا التحقيق في طائفة المحلّين، انتقلنا إلى البحث في أمر مَن تَصَدَّوْا للمُحِلِّين مِن المحرِّمين، وهم الذين سمَّاهم اليعقوبي: الذَّادَةَ المحرِّمين، عندما ذكر أنه كان في العرب قومٌ يستحِلُّون المظالمَ فسُمُّوا المحلِّين، وكان فيهم من يُنكر ذلك، وينصبُ نفسهُ لنُصْرةِ المظلوم، فسُمُّوا الذَّادَةَ المحرّمين، وكانت العربُ جميعاً بين هؤلاء وأولئك تضَعُ أسلحتَها في الأشهُر الحرُم[1]... أي تَنْزَعُها.

أمّا قولُ المرزوقي: «وكانت العربُ في الأشهر الحرُم على ثلاثة أهْواء: منهم مَن يفعلُ المُنكَرَ، وهم المحِلُّون الذين يُحِلُّونَ الحُرُمَ، فيغتالون ويسرقون، ومنهم مَن يكفُّ عن ذلك ويُحرِّمونَ الأشهر الحُرُمَ، ومنهم أهلُ هوىً... أُحِلَّ لهم قتالُ المحلّين»[2]، فهو قولٌ لا يُعْتَدُّ به، لأنّ فيه من

---

(١) تاريخ اليعقوبي: ١/ ٢٧٠ ـ ٢٧١.

(٢) الأزمنة والأمكنة: ٢/ ١٦٦.

رداءة التعبير، ما يحمل على التوهُّم بأن العربَ كانوا أَفْرقاءَ ثلاثةً، وأن العادة في شُهورِ الحِلِّ عندهم فِعلُ المنكَرِ والاغتيالُ والسرقةُ، ثم يكفُّون عنها مراعاةً للشهور المحرَّمة فقط.

ويبدو أن سعيد الأفغاني أخذ بمذهب المرزوقي، وجمعَ إليه ما قاله اليعقوبي من غير أن يَعْزُوَ إليه، وزاد على ذلك عباراتٍ من عنده، فقال في المُحِلّين: إنهم استحلُّوا المظالم في الأسواق و«في أشهُر الحجّ، ففَعلُوا المَنَاكِرَ، وأَحَلُّو الحرام، وفتكوا، وسرقوا، ولم يحفظوا للمكان، ولا للشهر، ولا لقريشٍ حُرمةً ما، فَسُمُّوا المحلِّين لِمَا استحلُّوا من الحُرُم...»[1]، ثم لمَّا تحدَّث عن المحرِّمين ذكر أنهم كفُّوا عن فعْلِ ما أضافه إلى المُحِلّين، وعدَّدَ العبارات نفسَها، وكأن الأصلَ في العرب الظلمُ والفتكُ وإحْلالُ المحرَّمات! ثم لستُ أدري لمَ حَشَرَ قريشاً في هذا الشأن، وجعل لها حُرمةً كحُرْمةِ بيت الله والشهرِ الحرام!... مع أنها في أسواق عكاظ ومجنّة وذي المجاز كغيرها من قبائل العرب، تقصدُها للتجارة، ولا تملكُ من أمورها شيئاً، وهي كما سنَرىٰ مِن الذين أَحَلُّوا الحُرُمات في المكان الحرام والشهر الحرام... هذا، ويجبُ أن نُنوِّه بأن حديثَ أهل الأخبار والمؤرِّخينَ عن وَضْع العربِ سِلاحَهم في الأشهُر الحُرُم، لا يعني أنهم كانوا في أشهُر الحِلّ يحملونه للسرقة والعدوان والقتل، وإنما هو عادةٌ يُقصَدُ بها الدفاعُ عن النفسِ والعِرْضِ والمال، كانت تسودُ مختلفَ المجتمعات في العالم، وما تزال موجودةً حتى اليوم في أكثر البُلدان تقدُّماً وارتقاءً. كما أن العرب كانوا في الجاهلية يفخرون بالشجاعة والفروسية ومكارم الأخلاق، ويكرهون السرقةَ لأنَّ فيها جُبْناً وخِسَّةً ونَذَالةً، وكانوا يقطعون يد السارق، ويَصْلِبونَ قاطِعَ الطريق[2].

---

(١) أسواق العرب في الجاهلية والإسلام: ٨٠.

(٢) المحبَّر: ٣٢٧ ـ ٣٢٨.

١ ـ جماعةُ المُحِلِّين:

ذكرتُ في مطلع كلامي على المُحلِّين، أن الحوادث التي استُحِلَّتْ فيها المحرَّمات، منها ما وقع على حُرْمة الشهور الأربعة، ومنها ما وقع على حُرْمة الأماكن المقدَّسة. ولكن الأخيرة كان معظمُها فرديّاً، عارضاً، وقعَ من غير تَدْبير. أما الأولى فكان منها حوادثُ وقعت مُدَبَّرَةً بإرادة المُحِلِّين، ومنها ما وقع على كُرْهٍ منهم... ولذلك وجدنا أهلَ الأخبار والمؤرخين، إذا تحدثوا عن المحلِّين، قَصَدوا بهم أولئك الذين انتهكوا حُرمةَ الأشهُرِ الحرُم، لأن حُرْمةَ الأمكنة المقدَّسة قلَّما انتُهِكتْ، وليس في أخبار الجاهلية ما يُشير إلى حوادثَ ذاتِ شأنٍ وقعت فيها، إلا ما كان منها بمكة، ولعلَّها أُثِرَتْ لِمَا رسَخَ في النفوس من قداستها عند العرب جميعاً، ولِزَعْمهم أنها كانت لا تُقِرُّ فيها ظلماً ولا بغْياً، ولا يبغي فيها أحدٌ على أحدٍ إلا أَخْرَجَتْه[1]، ومَنْ دخلها كان آمِناً، ومَن أَحْدَثَ حَدثاً في بلدٍ ثم لجأَ إليها فهو آمِنٌ[2]...

● انتهاكُ حُرمةِ مكة:

من تلك الحوادث ما جاء في أخبار بني جُرْهُم وآخِرِ عهدهم بمكة، من تَعسُّفٍ في حقوق الناس، وعَبَثٍ بالحُرُمات، وفُسُوقٍ في الكعبة[3]. ويذكر أهلُ الأخبار، من فُجورهم، أسطورةً تزعُمُ أن إسَافاً بَغَىٰ بِنَائلةٍ في جوف الكعبة، وكانا من بني جُرْهم، فمُسِخَا حَجَرين، ثم وُضِعَا على الصَّفا والمرْوَةِ تجاه الكعبة، فهُما الوثَنانِ اللذان كانت قريشٌ تذبحُ عندهما

---

(١) السيرة لابن هشام: ١/ ١١٤، وتاريخ الطبري: ٢/ ٢٨٤، وشرح القصائد السبع: ٢٥٥.
(٢) معجم البلدان: ٥/ ١٨٣، ١٨٦.
(٣) تاريخ اليعقوبي: ١/ ٢٢٢.

ذبائحها[1].

ومنها ما ذكرتهُ عن انقضاض بعض العرب على بعض بني تميم، وضَرْبِهم في «مِنَى»، وهي مَوْضعٌ حَرَام، وفي الشهر الحرام، فسُمِّيت تلك السنةُ: عامَ الغَدْرِ. ولكننا لم نعرف مَن مِن قبائل العرب أحَلَّ الحرمات يومئذٍ، وإنما عرفنا أن الحادث وقع نحو سنة (٤٦٢ م)، أي في ولاية قُصَيّ أُمورَ مكة.

ومنها أيضاً، ما أشار إليه ابنُ قُتيبة بقوله، في أسباب حلف الفضول: «إن قريشاً كانت تَتظَالم بالحُرُم»[2]... ومثَالُ ذلك أن رجُلاً من أهل زَبيدٍ باليمن، قَدِمَ مكةَ في الجاهلية مُحْرِماً مُعْتَمِراً، ومعه تجارةٌ له، فاشتراها رجلٌ من بني سَهْم، ومَطَلَهُ بحقّه في قيمتها، ثم أنكرهُ عليه، فجاء إلى بني سهم يستَعِينُهم على صاحبهم فردُّوهُ، فلَجَأ إلى بعض بطون قريش، فتخاذلوا عنه، فقام في حِجْرِ الكعبة، فقال يُعَرِّضُ بأهل مكة، ويُذكّرهم بأنه محرمٌ لا يَحِلُّ ظلمه، وأن بلدهم حرامٌ، والحرامُ لا يكون لفاجِرٍ غُدَرٍ، وإنما لمن تمَّتْ كرامتُه...

يا آلَ فِهْرٍ لمظلومٍ بضاعتَهُ	ببطنِ مكةَ نائي الدارِ والنَّفَرِ
ومُحْرِمٍ شَعِثٍ لم يقضِ عُمْرَتَهُ	بين المقام وبين الحِجْرِ والحَجَرِ
إن الحرام لمن تَمَّتْ كرامتُهُ	ولا حرامٌ لثوب الفاجِرِ الغُدَرِ

فلما نزل، تداعت بطونٌ من قريش، فاجتمعوا في دار عبد الله بن جُدعان، فتعاقدوا على ألاَّ يجدوا بمكة مظلوماً، من أهلها أو من غيرهم، إلا قاموا معه على مَن ظَلَمَهُ، حتى تُرَدَّ عليه مَظْلمتُه، وتعاهدوا على التآسي في

---

(١) تاريخ الطبري: ٢/٢٤١، ٢٨٤، ولسان العرب: ٩/٦ (أسف).

(٢) المعارف: ٦٠٤.

المعاش[1]، أي المساواة في الرزق، فمَن كان مُوسراً ذا مالٍ، أعطى منه الفقيرَ، وجعلهُ فيه أسوةً. وكانوا يُسَمُّونَهُ «حلفَ الفُضُول»، وهو حلفٌ في غاية السُموِّ، إذ يقضي بتحقيق العدالة والمساواة، والأَخْذِ من الظالم للمظلوم[2]... ويُقال إنه عُقِد في شهر ذي القعدة سنة (٥٩٠ م)، وأن الرسول عليه السلام قال: «شهدتُ في دار عبد الله بن جُدْعان حِلْفاً، ما أُحبُّ أنَّ لي به حُمْرَ النَّعَم، ولو أُدْعَى إليه اليومَ لأَجَبتُ»[3]... ولئن كان الظلمُ والتظالمُ في أسباب هذا الحلف، لقد كان في نتائجه إقرارُ العدالةِ والحُرْمَةِ والأمنِ بمكة، وشُمولُ الفقراءِ المُعْوَزِينَ بفُضُولِ أموالِ الأغنياءِ القادرين، الزائدةِ على حاجاتهم منها.

أمّا إشارةُ اليعقوبي إلى قومٍ، كانوا يستحِلُّونَ المظالم، إذا حَضَروا الأسواق الموسميةَ[4]، فإنه أراد بها المُحِلِّينَ لحُرْمة الشهور الأربعة، وكانوا يتربَّصُونَ بالناس على الطريق إلى الأسواق، وليس في الأسواق ذاتها، فهذه كان الناسُ، كما ذكر اليعقوبي في الموضع نفسه، «يأمَنُونَ فيها على دمائهم وأموالهم...»، إذ كانت عموماً حَرَماً آمِناً، أو كالحَرَمِ، شأنُها في الحُرْمَةِ والأمن شأنُ الأماكن المقدَّسة.

وإذا نظرنا في تلك الحوادث، على قِلَّة أمْثَالِها، وتَباعُدِ ما بينها، وجدنا أنها حوادثُ وقعت عَرَضاً من غير قصد، ثم مَضَت ولم تَدُمْ، ولم

---

(١) المحبَّر: ١٦٧، والأغاني ١٧/ ٢١٠ ـ ٢١٦، والكامل: ٢/ ٤١، ولسان العرب: ١١/ ٥٢٧ (فضل).

(٢) أحمد أمين ـ الصعلكة والفُتوّة: ٤٨.

(٣) الطبقات: ١/ ١٢٨ ـ ١٢٩، والسيرة لابن هشام: ١/ ١٣٤.

(٤) تاريخ اليعقوبي: ١/ ٢٧٠.

يكن فيها تكرارٌ وتَتابُعٌ، فليس فيها إذن مَن يَصحُّ أن نُطلِقَ عليهم صِفَةَ «المُحِلِّين»، لعَدَمِ توافُر قَصْدِ الإخْلالِ، وتَتابُعِهِ، وتكرارِهِ دائماً فيما فَعلوهُ. . . وهذا يعني أن قاعِدَة الحُرمات كانت قويَّةً ثابتةً في إشاعَةِ الأمن والسلام بين الناس في الأماكن المحرَّمة، وأن الحوادثَ التي وقعت كانت أمراً طبيعياً، يمكن وقوعُ مثله في سائر المجتمعات، وفي كل زمان.

* * *

● **انتهاكُ الأَشهُرِ الحُرُم:**

إن الحوادث المعروفة، التي انتُهِكت فيها حرمةُ الشهور الأربعة، يُمكن تقسيمها إلى قسمين:

الأول: حوادثُ قَبَلِيَّةٌ، وقعت من غير قصد الانتهاك، وإنْ تَتابَع تكرارُها عدَّةَ سنين، وهي وقائعُ حرب الفِجَار.

الثاني: حوادثُ فرديةٌ وقعتْ عَرَضاً في الأسواق، وتدخُلُ في أعمال الثأر غالباً.

وهنالك حوادثُ غيرُ محدَّدة، ولا نعرف عنها شيئاً، زعم أهلُ الأخبار أن طائفةً من القبائل والأفراد قاموا بها استهزاءً بالأشهر الحُرُم، وأطلقوا عليهم إسمَ المُحِلِّين.

أمّا ما زعمه أهلُ الأخبار عن القبائل التي كانت تَنْتسِىءُ فقهاءَ العربِ الشهرَ الحرامَ، أي تطلبُ تأخيرَهُ ليَحِلَّ لها فيه الغزوُ والغارةُ، فهو زَعمٌ غير صحيح، لأن الانْتِسَاءَ إنما كان طلباً لتَثْبيتِ المواسم في مواقيتها من أزمنة الشمس، وليس للغزو أو الغارات. .

①ـ الحوادث القبليَّةُ ـ وقائعُ الفجار:

وهي حوادثُ قتالٍ وحربٍ كانت بين قريشٍ وسائر كنانة وأسد بن خزيمة والأحابيش من جهة، ومُعْظم قبائل هوازن من قيس بن عيلان من الجهة الأخرى[1]. وإنما سُمِّيتْ فِجَاراً، لأنهم تَفاجَرُوا في الأشهُرِ الحُرم بسوق عكاظ، فاستحلُّوا الحُرُمات وسَفكوا الدماء[2]... ومن ذلك قولُهم: بعُكاظٍ فعلوا إحدى الإحَد[3]، إشارةً إلى فُجُورهم بتلك الحُروب. ويَقسِمُها المؤرخون إلى فِجَارَيْن، أحَدُهما لم يكن للوقائع فيه من الخَطَر، ما يَصحُّ أن تُسمَّىٰ به حَرْباً، والآخَرُ كانت الحربُ فيه خمسةَ أيام، وقعت في أربع سنينَ مُتتابعةٍ، ثم تداعَوْا إلى السلم، فاصطلحوا، ووضعوا الحربَ بينهم، وتعاهدوا أنْ لا يؤذيَ بعضُهم بعضاً[4]، وكان ذلك نحو سنة (٥٩٠ م).

● **الفِجَارُ الأول:**

وهو ثلاثةُ أيامٍ، مُتفرِّقة على عددٍ من السنين غير معروفٍ، ولم يكن لتلك الأيام أسماءٌ اشتُهِرتْ بها.

اليوم الأول: وهو بين كنانة وهوازِن، وكان الذي هاجَهُ أنَّ بَدْرَ بنَ مَعْشَرٍ الغِفَاريَّ، من بني بكر بن عبد مناة بن كنانة، جُعِلَ له مجلسٌ بسوق

---

(١) الكامل في التاريخ: ١/ ٥٨٨ و ٥٩٣ ـ ٥٩٤.

(٢) أخبار مكة: ١/ ١١٥، وتاج العروس: ١٣/ ٣٠٢، ولسان العرب: ٥/ ٤٨ (فجر).

(٣) لسان العرب: ٣/ ٧٠ (أحد).

(٤) الأغاني: ٢٢/ ٦٠ ـ ٧٧، والعقد الفريد: ٥/ ٢٥١ ـ ٢٦٠، والطبقات: ١/ ١٢٦ ـ ١٢٧، والسيرة لابن هشام: ١/ ١٨٤، ١٨٦، والكامل: ١/ ٥٨٨ ـ ٥٩٤، والمعارف: ٦٠٣ ـ ٦٠٤، والمحبَّر: ١٩٥ ـ ١٩٦ و ٢٤٦، وأنساب الأشراف: ١/ ١٠٠ ـ ١٠١، وجمهرة الأنساب: ١٨٥ و ٢٨٦، وتاج العروس: ١٨/ ٢٣٧ (برض).

عكاظ، وكان رجُلاً مُعتزاً بنفسه، مَنيعاً، فطَفِقَ يتكبَّر على الناس ويُعَظِّم من شأنه، ومَدَّ رِجْلَه، وقال: أنا أعَزُّ العرب، مَن زَعَم أنه أَعَزُّ مني فلْيَضْرِبْها، فضَربها له الأُحَيْمرُ بنُ مازن النصْريّ، من بني هوازن، فشَجَّها قليلاً فصاحَ كلٌّ منهما مُسْتنجداً بقومه، فتَحاوَرُوا حتى كاد أن يكون بينهم قتال، ثم رأَوْا أن الخَطْبَ يَسِيرٌ فاصطلحوا.

اليوم الثاني: وهو بين قريش وهوازن، وسَببهُ أن فِتْيَةً من قُريشٍ رأَوْا في سوق عكاظ امرأةً من بني عامر بن صعصعة من هوازن، وسيمةً حُسَّانَةً، وقد اكْتَنَفَها شَبابٌ من العرب وهي تُحدِّثُهم، فجاء فِتْيةُ قريش فأطافوا بها، ثم سألوها أن تُسْفِرَ لينظروا إلى وجهها، وكان عليها بُرْقع، فأبتْ، فقام أحدُهم من خَلْفِها، فشدَّ ذَيْلَ ثوبها بشَوْكةٍ إلى ظهرها، ولم تَشعر، فلما قامت انكشف ثوبُها عن دُبُرها، فضحكوا وقالوا: مَنَعْتِنا النظرَ إلى وجهك وجُدْتِ لنا بالنظر إلى دُبرك!... فصاحت المرأة: يا بني عامر فُضِحْتُ! فثاروا وحملوا السلاح، فاشْتَجَرُوا، ثم كانت بينهم دماءٌ يَسِيرةٌ، حملها حربُ بن أمية في ماله، وأصلح بينهم.

اليوم الثالث: وهو بين كنانة وهوازن، وكان الذي هاجَهُ أن رجُلاً من بني كنانة كان عليه دَيْنٌ لرجُلٍ من هوازن، فعجز الكِنَانيُّ عن الوفاء، فقَدِمَ الهوازنيُّ سوق عكاظ، وقام فيها يُعَيِّرُ بني كنانة بما فعله صاحِبُهم، فضَربهُ أحدُهم، فهاج الناسُ حتى كاد أن يكون بينهم قتال، ثم أمسكوا لمَّا وجدوا الخَطْبَ يسيراً، وحَمل عبد الله بن جُدْعان الدَّيْن عن المَدِين.

● **الفِجَارُ الأخير**:

وهو الوقعةُ العُظمى، وكانت بين قريش ومَن معها من كنانة وأسد بن خزيمة والأحابيش من جهة، وقبائل هوازن من جهة أخرى. وكان الذي

هاجَهُ أن البَرّاضَ بنَ قيسٍ الكِنَانيَّ، من بني ضَمْرة بن بكر بن عبد مناة، كان رجُلاً فاتِكاً سِكّيراً، خَلَعهُ قومُه، وتَبرَّؤوا منه لكثرة جَرائِره، وكان يُضْربُ المثَلُ بفتْكهِ، فيقال: أفْتَكُ من البرَّاض[1]. فخرج من قومه وقَدِمَ مكةَ، ونزَل بِجِوارِ حَرْبِ بن أميَّة، فحالَفَهُ حربٌ، وأحْسَنَ جِوارَهُ، ولكنه رجع إلى السُّكْرِ بمكة حتى هَمَّ حربٌ أن يخلعَهُ، فقال البرَّاضُ: إنه لم يبق أحدٌ ممن يعرفني إلا خَلَعني، سِواكَ، وإنك إن خَلَعْتَني لم ينظرْ إليَّ أحدٌ بعدك، فدَعْني على حِلْفك، وأنا خارجٌ عنك، فتركه، فارْتحل ولحِقَ بالنعمان بن المنذر مَلكِ الحيرة.

وكان من عادة النعمان وقتئذٍ، أن يَبعثَ كل عامٍ إلى سوق عكاظ بالموسم لَطِيمةً، وهي الإبِلُ تحملُ المِسْكَ والبرَّ، فتُباع هناكَ، ويُشْتَرى له بثَمنِها الأَدَمُ والحريرُ والحذاءُ والوِكاءُ والبُرودُ من العَصْبِ والوَشْي والمُسَيَّر العَدَني[2]، وكلُّ ما كان يحتاجُ إليه من معروضات عكاظ. وكانت عِيراتُ النعمان ولطائمهُ إذا دخلتْ تهامةَ لم يَعترضْها أحدٌ بأذى، حتى قتل النعمانُ أخاً لِبَلْعَاء بن قيس الكناني، وكان بَلْعَاءُ فارساً شجاعاً من بني بكر بن عبد مناة بن كنانة، وسيداً من سادتهم، فجعَلَ يعترضُ لطائم النعمان، وينتَهِبُها انتقاماً لمقتل أخيه، ويقال إنه فعل ذلك مرتين[3]. . . فبات النعمانُ يخشاهُ على لطائمه.

---

(١) مجمع الأمثال: ٢/ ٤٧.

(٢) الأَدَم: الجلد المدبوغ. الوِكَاءُ: ج أَوْكِيَة، وهو رِبَاطٌ جلديٌّ لغَلْقِ القِرْبَة وغيرها من الأوعية. البُرود: م بُرْد، وهو كسَاءٌ من الصوف الأسود، ويكون مُخططاً، وهو من الثياب اليمانية الثمينة. العَصْبُ: نوع من البُرود، سُمّي كذلك لأن غزله يُعْصَبُ، أي يُجمع ويُشَدُّ، ثم يُنْسَجُ. الوَشْيُ: تحسينُ الثياب بالألوان والنقوش والنَّمْنَمة. المُسَيَّرُ: نوع من الثياب مُخطَّطٌ على شكل السُّيُور.

(٣) المحبَّر: ١٧٠ و ١٩٥ ـ ١٩٦. وجمهرة الأنساب: ١٨١.

وفي نَحو سنة (٥٨٦ م)، جَهَّز النعمانُ لطيمةً، وأحبَّ أن يبعث بها إلى عكاظ، في جوار سيّدٍ من أشراف العرب، يُجيزُها له حتى يُبْلِغَها سوقَ عكاظ. وكان في مجلسه يومئذٍ بعضُ وفودِ العرب ووُجُوههم، منهم سيّدُ هوازِنَ عروةٌ الرحَّالُ[1]، فقال النعمان، والبرَّاضُ عنده يسمع: مَن يُجيرُ لطيمتي هذه حتى يُبلِغَها عُكاظاً؟ فقال البرَّاضُ: أنا أُجِيرُها على بني كنانة! فقال النعمانُ: إنما أريد مَن يُجيرُها على أهل نَجْدٍ وتهامة... فقال عروة: أَكَلبٌ خليعٌ يُجِيرُها لَكَ؟ أَبَيْتَ اللعْنَ، أنا أُجِيرُها! فقال البرّاضُ: وعلى بني كنانة تُجيرُها يا عروة؟ قال: نعم، وعلى الناس جميعاً!...

فدفَعَها النعمانُ إلى عروة، فخرج بها يَتبعُهُ البرّاضُ، فكان يراهُ ولا يخشى منه شيئاً ما دام في بلاد غَطفان[2]، وكانت منازلهم بنجْدٍ مما يلي وادي القُرى وجبل طيِّيء، فلمّا بلغ وادي «تَيْمَن»[3] نزَل، فأكل وشرب وغنَّتْه قَيْنَةٌ كانت معه، فأدركه البراضُ ثمَّةَ، فسأله عروة: ما تصنع يا برَّاض؟ فقال: أَسْتَخِيرُ في قتلك!... فسخر منه عروةُ وأعرض عنه، فوثب إليه البراضُ وقتله. فلما رآه الذين يقومون على العِيراتِ والأَحْمالِ قتيلاً، انهزموا فراراً، فاستاق البرّاضُ اللطيمة إلى خَيْبَر. وتَبِعهُ رَجُلانِ من قيس بن عَيْلان،

---

(١) عروة الرحّال: هو عروة بن عُتبة بن جعفر بن كلاب، من بني عامر بن صعصعة من هوازن. كان من جُلَساءِ الملوك، وسُمّي رحّالاً لكثرة وِفَادته عليهم. ساد قبيلة هوازن بكل بطونها، ولم تجتمع هوازنُ في الجاهلية إلا على أربعة من أبناء جعفر بن كلاب: خالد بن جعفر، وعروة الرحّال، والأحْوص بن جعفر، وعامر بن مالك بن جعفر.

(٢) قيس بن عَيْلان: بَنُوهُ قبائلُ كثيرةٌ أشهرها: هَوازِنُ وغَطَفانُ وعَدْوانُ وفَهمٌ وغَنيٌّ وباهِلةٌ... وهوازِنُ: بنوه بطون كثيرة أشهرها ثَقِيفٌ وعامِرٌ وكِلابٌ وجُشَم وهلال وعُقيل وخَفَاجة... ومن غطفان: عَبْسٌ وذبيان.

(٣) معجم البلدان: ٢/ ٦٨، ومعجم قبائل العرب: ٨٨٨، والسيرة لابن هشام: ١/ ١٨٥.

أحدهما من غَطَفان، والآخَرُ من غَنيٍّ، يَبغِيَانِ الثأرَ منه في مقتل عروة، وهما لا يَعْرفانه، فكان أولَ من لَقِيَهما في خَيْبر، وعرف منهما ما قَدِما فيه، فاحتال لهما حيلةً، فخَدَعَهما، وقَتَلهما معاً.. ثم لقيَ رجُلاً من قومه، من بني أسد بن خُزيمة، فجعَلَ له عشراً من الإبل، وقال له: هل لك أن تمضيَ مُسْرعاً إلى حرب بن أمية، فتُخْبِرهُ أن البرَّاضَ قَتَل عروةَ؟ فإني أخشى إنْ يسبقِ الخبرُ إلى بني هوازنَ أن يكتموهُ، حتى يقتلوا به رجلاً من قومنا عظيماً...

وبَلَغَ قريشاً الخبرُ بعُكاظ، فتشاوروا مع بني كنانة والأحابيش سِرّاً، فاتفقوا على الرجوع إلى مكة، قبل أن يصل النبأُ إلى هوازن... فقام نَفَرٌ من قريش فقالوا: يا أهلَ عكاظ، إنه قد حدثَ في قومنا بمكة حَدَثٌ أتانا خَبرُهُ، ونخشىْ إن تخلَّفْنا عنهم أن يَتَفاقَمَ الشرُّ، فلا يَرُوعَنَّكُم ارْتحالُنا!... ويُقال: إن العرب إذ ذاك كانت، إذا قَدِمتْ عكاظَ، دَفَعتْ أسلحتَها إلى عبد الله بن جُدْعان، فيحفظها لهم حتى يَفْرَغُوا من أسواقهم وحجِّهم، فيردُّها عليهم... فنادى يومئذٍ في الناس: مَن كان له عندي سلاحٌ فَلْيأخُذْهُ، ثم ارْتَحل القومُ راجعين إلى مكة. فلما كان آخر اليوم، أَتى عامرَ بنَ مالكٍ، سيِّدَ هوازنٍ، الخبرُ، فقال: خَدَعَني حربُ بن أمية، وغَدرتْ قريشٌ، واللَّهِ لا تنزلُ كنانةٌ عُكاظَ أبداً! ثم عَبّأَ قومَهُ، وركبوا في طلبِهم، فأدركوهم بوادي نَخْلَةٍ[1]، قبل دخولهم الحرَمَ، فاقْتَتَلوا قتالاً يَسِيراً حتى أظلم الليلُ، فدخلت قريشٌ وكنانةٌ

---

(١) نَخْلَة: وادٍ بالحجاز، قريبٌ من مكة، بينهما مرحلتان، أي (٤٨) ميلاً تقريباً، وهو مَوْضِعان، النخلةُ الشامية، وبه ذاتُ عِرْقٍ وهي ميقاتُ الإحْرام بالحجِّ لأهل العراق، والنخلةُ اليمانية، وبه قَرْنُ المنازل، وهو ميقاتُ الإحْرام للقادمين من نَجْدٍ والطائف واليمن.

حدودَ الحَرَم المكّيِّ عند وادي نخلة اليمانية، فكَفّتْ عنهم هوازنُ وأَمْسَكتْ تعظيماً لحُرْمَةِ مكة. ونادى مُنادِيها: يا مَعْشَرَ قريش، إن مِيعادَنا وإيّاكم بعُكاظ في مثل هذه الليالي من العام المقبل... فكانت بينهم بعد يوم نَخْلةٍ، أربعةُ أيام في أربع سنين مُتَتَابعةٍ، جَرتْ وقائِعُها كلُّها في مواضِعَ من عكاظ، وهي: يومُ شَمْطة، ثم يومُ العَبْلاء، ثم يومُ شَرِب، ثم يومُ الحُرَيْرة[1]، وهو آخِرُها، إذ تداعَىٰ الناسُ إلى السَّلْم، وتعاهَدوا على الصُّلْح، وهَدَمُوا ما كان بينهم من العداوة والشرّ، وعادت الحياةُ إلى ما كانت عليه قبل الحرب.

وإذا لاحظنا هنا، أن بني هَوازِنَ كفُّوا عن قتالِ قريش، وبني كنانة، عندما صاروا إلى وادي نخلة اليمانية، لأنها في حدود الحَرَم المكّيِّ، تبيَّن لنا أن القوم كانوا أشدَّ رعايةً للأمكنة المحرَّمة، منهم للشهور المحرَّمة... وكانت العربُ في الجاهلية تعرفُ أعلامَ الحرَم حول مكة، وتعرفُ أن ما دُونها إلى مكة من الحَرَم، وما وراءها من الحِلّ.

* * *

● **تحقيق في زمن الفِجّار:**

نقل البلاذري عن الواقدي أنه كان بين عام الفيل ونهاية الفِجّار عشرون سنةً، وبين الفِجّار وبَعْثةِ الرسول عليه السلام عشرون سنةً[2]، والمعروف أن الرسول بُعِث سنة (٦١٠ م)، وأن عام الفيل كان نحو سنة (٥٧١ م)، وأن حِلْف الفضول، كما قال ابنُ سعد، كان «مُنْصَرَفَ قريشٍ من الفِجّار، ورسولُ الله يومئذٍ ابنُ عشرين سنةً»[3]. ومن شأن هذا كله أن يؤكد أن الفجار

---

(١) معجم البلدان: ٣/ ٣٣٢ و ٣٦٣، و ٤/ ٨٠، ود. عبد الوهاب عزام ـ موقع عكاظ: ٥١ ـ ٥٢.
(٢) أنساب الأشراف: ١/ ١٠٣.
(٣) الطبقات الكبرى: ١/ ١٢٨.

الأخير بدأ سنة (٥٨٦ م)، ثم استمرّ الخِصَامُ أربعَ سنين، وانتهى سنة (٥٩٠ م). ولعلّ ابن الأثير ذهب إلى ذلك بقوله: «وأما الفجار الثاني، فكان بعد الفيل بعشرين سنة، وبعد موت عبد المطلب باثنتي عشرة سنة، ولم يكن في أيام العرب أشْهَرُ منه...»[١]، والمعروف أن الرسول وُلد عام الفيل، وأن عبد المطلب هَلَك بعد ولادته بثماني سنين، فيكون الفجار سنة (٥٩٠ م)، ولا شك في أن المقصود بقولهم إنه كان بعد الفيل بعشرين سنة، ونحو ذلك، إنما هو انتهاءُ الحرب وليس ابتداءَها... فقد جاء في الحديث: كنتُ أيامَ الفِجَار أَنبُلُ على عمومتي، أي أنه كان يلقطُ لهم النَّبْلَ ثم يدفعها إليهم ليرموا بها[٢]، وليس هذا صنعَ رجُلٍ في العشرين من عمره، وإنما هو من عمل شابّ في نحو الخامسةَ عشرةَ. وقد ذكر ابنُ حبيب أن النعمانَ بنَ المنذر مَلَكَ اثنتين وعشرين سنةً، وعلى رأس ثلاث سنين وثمانية أشهر مَضَتْ من مُلكِهِ، كان الفِجَارُ الأكبر[٣]، فيكون هذا الفجارُ وقع نحو سنة (٥٨٦ م) وسِنُّ الرسول يومئذٍ نحو خمسَ عشرةَ سنةً، إذ تَحقَّق أن مُلْكَ النعمان كان بين سَنَتَيْ (٥٨٣ ـ ٦٠٤ م) تقريباً[٤].

تِلْكُمْ كانت جملةَ الوقائع القَبَليّة، التي حَفظتْها لنا أخبار الجاهلية، عن انتهاك بعض قبائل العرب حُرْمةَ الشهر الحرام. وإذا نظرنا فيها وجدنا أن الوقيعة منها لم تكن تَسْتغرِقُ سوى بعضِ يومٍ في الفِجَار الأول، ويومٍ واحدٍ فقط في كل سنةٍ من سِني الفِجار الثاني. أمّا سائر أيام السنة، فكان الناسُ فيها يرجعون إلى تجاراتهم وأعمالهم يُزاوِلُونها، من غير أن يكون لحرب

---

(١) الكامل في التاريخ: ١/ ٥٨٩.

(٢) السيرة لابن هشام: ١/ ١٨٦، ولسان العرب: ١١/ ٦٤٣ (نبل)، والعقد الفريد: ٥/ ٢٥٣.

(٣) المحبَّر: ٣٥٩ ـ ٣٦٠.

(٤) المفصَّل: ٣/ ٢٦٠، ٢٦٢، وتاريخ العرب: ١٢٤.

اليوم الواحد في نفوسهم من الأثَر ما يُعِيق سَعْيَهم إلى الرزق والمعاش، أو يَحُولُ بينهم وبين الأخْذِ من مختلف فنون الحياة واللهو والمرح بأوفَرِ نصيب. وهو دليلٌ على أن الأمن في ظل الحرمات هو الأوْكَدُ، وأن اضطرابه كان عارضاً زائلاً، لا يبلغ أن يتجاوز يوماً واحداً، وموضعاً مُحدَّداً، ولا يتناول غير المتحاربين... وإذا نظرنا في عدد القبائل المتحاربة وجدنا أنها لا تبلغ عُشْرَ العُشْرِ من مجموع قبائل العرب، وأنها لم تفعل ما فعلته استهزاءً بالحُرُمات، وإنما فعلَته مُكْرَهةً، وللحرب أعْذارُها... وأنها لم تجرؤ على التقاتل في المكان الحرام، وإنما أمْسَكتْ عن القتال حينما اقتربت من حدود مكة. ويبقى أن نقول: إن اقْتِتَالَهم على أرض عكاظ وما اتَّصَل بها، يجعلُنا نُقرِّرُ أنه كان انتهاكاً لحُرْمة الشهر الحرام لا غير، وأنّ أرضَ عكاظ لم تكن موضعاً مُحرَّماً، وإذا كان فيها بيتُ عبادةٍ لِصَنَمٍ أو وَثَنٍ أو حجارةٍ مُقَدَّسة، فذلك البيتُ هو المحرَّمُ، لا أرضَ عكاظٍ كلَّها! ولا يسعُنا بذلك أن نُصنِّفَ هؤلاء القومَ في جماعة المُحِلّين، لأنهم في حقيقة أمرهم مُحرِّمون مُؤْمنون، حريصون على تعظيم الحرمات، وإشاعَةِ الأمن والسلام، ولكنهم غُلِبوا على أمرهم، ثم عادوا إلى الصلح والرشاد.

* * *

(٢) ـ الحوادث الفردية:

وهي حوادثُ كانت تقعُ عَرَضاً في المجامع العامَّة، ولا سيما في الأسواق التي تقومُ مواسمُها في الأشهُر الحرُم، حيث يلتقي أكبر حشد من قبائل العرب، وهي تدخلُ غالباً في أعمال الثأر. فالموْتُورُ، إذا كان يجهل واتِرَهُ، يظلُّ يبحث عنه حتى يجدَهُ ليثأرَ منه، وليس كالمجامع العامَّة مكانٌ للعُثور عليه... ومن هذا القَبِيل مثلاً ما ذُكر عن رجُل قُتِل غِيلةً من بني

مُحارب بن فِهْر، وهم من قبائل قريش البادية، وظلَّ قاتِلُهُ مجهولاً، حتى قام رجلٌ يوماً في عكاظ، فادَّعَىٰ قتلَهُ مفتخراً به، فسمعه بعضُ بني محارب، فشدَّ عليه أحدُهم فقتله[1].

ولعلَّ خيرَ ما يُمثِّلُ حوادثَ الانتهاك الفردية، التي تقعُ على كُرْهٍ من أصحابها، قصةُ مَثَلٍ سائرٍ، رواها الميدانيُّ فقال: الحديثُ ذو شُجُون[2]. . . وأولُ مَن قال هذا المثَلَ «ضَبَّةُ بنُ أدّ بن طابخة»[3]، وكان له ولدان: سَعْدٌ وسُعَيْد، وكانت له إبِلٌ فَنَفَرَتْ تحت جُنْح الليل، فَوَجَّه إبْنَيْهِ في طلبها، فتَفرَّقا، كلٌّ منهما في طريق، فوجدها سعدٌ وعاد بها، ومضَى سُعَيْدٌ يطلبها حتى لقِيَهُ رجلٌ لعلَّهُ قاطعُ طريق، وكان سُعَيدٌ غلاماً وعليه بُرْدَانِ، فسأله الرجلُ هذين البُردَيْن، فأبَىٰ عليه، فقتله وأخَذَهما ومضَى. . . فكان ضَبَّةُ كلما أَمْسَى فرأى تحت الليل سواداً قال: أَسَعْدٌ أم سُعَيْد؟ فذهب قولُه مثَلاً يُضْرب في النجاح والخيبة. ومَكث ضَبَّةُ حزيناً بذلك ما شاء اللَّهُ له أن يمكث، ثم إنه قصد الحجَّ، فوافَىٰ أولاً سوقَ عكاظ في موسمها، فلقِيَ رَجُلاً وعليه بُرْدَا إبنه سُعَيد، فعرف أنه ضَالَّته، فقال له: هل أنت مُخْبِري ما هذانِ البُرْدَانِ عليك؟ قال: بلى، لقيتُ غلاماً وهُما عليه، فسألتُه إيَّاهما، فأبَىٰ

---

(١) الأزمنة والأمكنة: ٢/ ١٦٨.

(٢) الحديث ذو شُجون: أي ذو طُرُقٍ متعددة، أَحَدُها يُفْضي إلى الآخَر. يُضْرب في الحديث يُذكِّر بحديث آخَر. قال الفرزدق:

لا تَـأْمَنَـنَّ الحـربَ إنَّ اسْتعَـارَهـا　　　كضَبَّةَ إذ قال: الحديثُ شُجُونُ

وقال آخر:

تـذكَّـرَ نَجْـداً والحـديـثُ شُجُـونُ　　　فجُـنَّ اشْتِيـاقـاً والجنـونُ فُنـونُ

(٣) ضَبَّة بن أدّ: جدٌّ جاهلي قديمٌ، وهو أخو مُرّ بن أدّ، وعمٌّ تميم بن مُرّ. وكان عقب ضبّة من ابنه سعد، وكانت منازلهم شماليَّ نَجْد، ثم في الجزيرة الفراتية.

عليّ، فقتلتُه وأخذتُهما. . . فقال ضَبَّة: لله دَرُّكَ، أَبِسَيْفِكَ هذا قتلتَهُ؟ قال: نعم! فقال: فأَعْطِنِيهِ أَنْظُرْ إليه فإني أظنهُ صارماً، وأظنُّكَ جَلْداً، فأعطاهُ الرجلُ سَيْفَهُ، فلما أخذَه ضَبَّةُ من يَده، هَزَّهُ وقال: الحديثُ ذو شُجُون، ثم ضَرَبَهُ به حتى قتله، فقيل له: يا ضَبَّةُ أفي الشهر الحرام؟ فقال: سَبَقَ السيفُ العَذَلَ[1]. . . فهو أولُ من سارت عنه هذه الأمثالُ الثلاثة[2].

لا شك في أن هذا الحادث يُعَدُّ خيرَ مثَالٍ على الحوادث الفردية، التي كان من الممكن أن تَقَع، وتُنتَهكَ فيها حُرمةُ الشهر الحرام. ومن الواضح أنها كانت تقعُ مصادفةً، دون أن يكون وراءَها نِيَّاتٌ مُبَيَّتةٌ على انتهاك الحرمات أو الاسْتِهزاءِ بها. فأصحابها كانوا إذن مُحرِّمين، ولا يجوز أن نُصنِّفهم في جماعة المحلِّين، ولا سيما أن فِعْلَ الانتهاكِ وقع منهم مرةً واحدةً من غير تكرار.

* * *

٣ ـ الحوادثُ غير المُحدَّدة والمُحِلُّون:

وهي حوادثُ انتهاكٍ لحرمةِ الشهور الأربعة، غيرُ مُعَيَّنةٍ، أضَافَها أهلُ الأخبار إلى طائفةٍ مُعَيَّنةٍ من قبائل العرب وبُطونها، زعموا أنها كانت تستحلُّ المظالم، وتفعلُ المنكر، وتُحِلُّ الحُرُمَ، كُفْراً واسْتِهزاءً، فأطلقوا عليها إسمَ: المُحِلِّين، من غير أن يُقدِّمُوا لنا دليلاً واحداً على صحة ما ذهبوا إليه، أو مِثالاً على ما كان أولئك المحِلُّون يقومون به في الأشهُر الحُرُم، بل إن بعضهم قدَّم لنا أدِلَّةً، تُثبتُ وجودَ تقاليدَ عند المحلِّين، تجعلُهم أشدَّ تعظيماً

---

(١) العَذَلُ: اللوم.

(٢) مجمع الأمثال: ١/ ٢٧٥، وجمهرة أنساب العرب: ١٩٨ و ٢٠٣، والمفصَّل: ٤/ ٥٢٣.

للحُرُم من الّذين تقاتلوا في الشهر الحرام، والّذين كانوا يتظالمون في الحرم.

وبينما قال اليعقوبي إن المحلّين كانوا «قبائلَ من أَسَدٍ، وطيّىءٍ، وبني بكر بن عبد مناة بن كنانة، وقوماً من بني عامر بن صعصعة»[1]، ونقل المرزوقي أنهم: طيّىءٌ وخَثْعَم وأناسٌ من بني أسد بن خُزَيْمة[2]، فإن سائر المراجع أَطْبَقتْ على أن العرب جميعاً كانوا يُعظمون الأشهر الحُرُم إلا طَيّئاً وخَثْعَمَ، فإنهم كانوا يُحِلُّونها[3]...

وإذا أخذنا بظاهر هذه الأقوال، على عُموميَّتِها، وافْتِقارِها إلى دِقَّةِ التعبير، وكذلك إلى وُجودِ حوادثِ انْتِهاكٍ مُحدَّدةٍ اقْتَرفَها أولئك القومُ، فالمُحِلُّون عند أهل الأخبار والمؤرخين هم: طيّىءٌ، وخَثْعَمُ، وأُنَاسٌ من بني أسد بن خُزَيمة، وبني عامر بن صعصعة، وبني بكر بن عبد مناة بن كنانة... فما هؤلاء جميعاً بالقياس إلى سائر قبائل العرب، وفي أرضٍ تبلغُ مساحتُها أكثرَ من مليون ميلٍ مربَّع؟ وأنّىٰ لهم أن يُزَعْزِعُوا الأمنَ والسلامَ، في ظلِّ حُرْمَةٍ مُحتَرَمَةٍ من العرب جميعاً، تمتدُّ أربعة أشهُرٍ في مختلف مَواطِنهم؟ ولا سيما إذا عرفنا أن الأمور لم تكن تخلو من الضوابط، فثَمَّةَ جُملةٌ من التقاليد الدينية والاجتماعية، كانت تُلْزِمُ المُحِلِّين بالانْصِيَاع إلى مُوجِبات الحُرْمَة، وكفِّ الأذى عن المحرِّمين، وهنالك طائفةٌ من نَحو خَمسِ قبائلَ كانت تَتصدّىٰ للمحلِّينَ بالسلاح، لتمنعَ أذاهم عن الناس، سيأتي ذكرُها.

ولا بدَّ أن نذكر ما قاله جواد علي في موضوع المحلِّين قبل المُضيّ في

---

(١) تاريخ اليعقوبي: ١/ ٢٧١.

(٢) الأزمنة والأمكنة: ٢/ ١٦٦.

(٣) المحبَّر: ٣١٩، ولسان العرب: ١٢/ ١٢١ (حرم)، وتاج العروس: ١/ ٤٥٧ (نسأ)، وأخبار مكة: ١/ ١٨٤.

مُتابعته ودَرْسِهِ، فقد نقَل كلَّ ما وجدهُ في مراجع أهل الأخبار، وأثْبَتَه في كتابه، كعادته، من غير تَحقُّق. ولكن الغريب في أمره قولُه بعدئذٍ: «يجب أن نُضيف إلى المحلِّين: العربَ الذين لم يكونوا على دينِ أهلِ الشِّرْكِ، مثلَ النصارى واليهود... فهؤلاء لم يكونوا على شِرْكٍ، لذلك لم يُراعوا حُرْمَةَ تلك الأشهر، ولم يَحجُّوا إلى مَحجَّات المشركين»[1]! وهو قول غريبٌ، وكأن اليهودَ والنصارى كانوا يومئذٍ مُوَحِّدين لا يُشْركون بالله شيئاً، ولم يكونوا وَثَنِيِّين كالمشركين... وقد جاء في أخبار مكة أنه كان في الكعبة تمثالٌ، أو صورةٌ لعيسى ومريم عليهما السلام، وأن امرأةً من بني غسَّانَ، وهم نصارى، حجَّتْ في حاجِّ العرب، فلمَّا رأت صورةَ مريم قالت: بأبي وأمي إنك لعَربيَّةٌ[2]... وفي أخبار زمن الرشيد، ذكر الأصفهاني نصرانياً كان يحلف بالحنيفيَّة أنه لا يكذب[3]. وفي أخبار الجاهلية أن قبائل لَخْمٍ وغسَّانَ وكندة كانوا يحجُّون، وكانوا على النصرانية، أو كان بعضُهم، وأن ملوك حِمْيَر كانوا يحجُّون، ويُهْدُون إلى الكعبة ويَكْسُونها، وكانوا على اليهودية، أو كان بعضهم[4]، وأن ملوك الحيرة من بني لخم كانوا مُحرِّمين، يُعظمون الأشهر الحُرم كسائرالعرب[5]، وأن «العِبَادَ» كانوا يُقْسِمُون بربّ الكعبة والصليب معاً[6]، وأن قضاعة كانوا يحجون أيضاً[7]، وأن بني شيبان

(١) المفصَّل: ٨/ ٤٧٥.

(٢) أخبار مكة: ١/ ١٦٩.

(٣) الأغاني: ١٢/ ٢٨٦.

(٤) معجم البلدان: ٥/ ١٨٣.

(٥) الكامل: ١/ ٦٣٩ ـ ٦٤٠.

(٦) المفصَّل: ٦/ ٦٦٥ ـ ٦٦٦. والعِبَاد: قوم من قبائل شتَّى من بطون العرب، اجتمعوا على النصرانية، ونزلوا الحيرة.

(٧) تاريخ الطبري: ٢/ ٢٥٥.

كانوا فريقاً في الذَّادَةِ المُحرِّمين، يَذُودُونَ المحلِّين عن العَبَثِ بالحرُمات، ويدفعون أذاهم عن المحرِّمين... وقد عدَّ جواد علي هؤلاء جميعاً في المحلِّين، لا يؤمنون بحُرْمةِ مكانٍ ولا زمان، ولا يمتنعون من القتال في جميع الشهور والأمكنة، لأنهم كانوا على دين! وكأن التحريم بدعةٌ ابتدعها المشركون، ولم تكن من بقايا الحنيفيَّة فيهم. وهو مذهبٌ في القول لا دليلَ عليه فيما أرَى، بل الدليلُ القائمُ في أخبار الجاهلية إنما هو على بُطْلانِهِ، ولا سيما أنه اعتمد التعميم في الحُكْم، مع أن عدم توافُر الدليل يُوجِبُ التخصيص.

* * *

وبالرجوع إلى أقوال أهل الأخبار، نُقَلِّبُها وننظرُ فيها، نجدُ أن المقصود فيها بالمحلِّين أفرادٌ من بعض القبائل، وليس القبائلَ كلَّها... فقد ذكر ابنُ الأنباري أن فقيه العرب من بني كنانة، كان يخطبُ العربَ بعد فَراغِهم من مناسك الحج كلَّ سنة، فيحضُّهم على تعظيم حرماتهم، ويقول لهم: «اللهم إني قد أَحْلَلْتُ دماءَ المُحِلِّين من طيِّىءٍ وخَثْعَم، إحْلالَ دَم ظَبْيٍ، فاقتُلوهم حيث وجدتُموهم إذا عَرَضُوا لكم...»[1]!، وهو قولٌ يجعلُ المحِلِّين نَفَراً، أو أفراداً من قبائلِ طيِّىءٍ وخَثْعَم، وليس كلَّ أبناء هذه القبائل، ويُخرِجُ في الوقت نفسِه من المُحِلِّين، مَنْ ذكَرهم اليعقوبيُّ والمرزوقيُّ من بني أسد بن خُزَيمة، وبني بكر بن عبد مناة، وبني عامر بن صَعْصَعة... ولعلَّ المحلِّين في هؤلاء الأقوام كانوا أفراداً من الخُلَعاءِ[2]، أو

---

(١) شرح القصائد السبع: ٢٥٧، وتاج العروس: ١/ ٤٥٧ (نَسَأ).

(٢) الخُلَعاءُ: جمعُ خليع، وهو الرجلُ يجني الجنايات يُؤخَذُ بها قومُه أو أولياؤه، فيتبرَّؤون منه، ويُعلنون في الأسواق والمجَامِع العامة خَلْعَهُ، فلا يُؤخَذون بجنايته، ولا يُؤخَذُ بجناياتهم.

الفُتَّاكِ الخارجين على تقاليد قبائلهم! هذا، ويجب أن نلاحظ أن فقيه العرب لا يملك في الواقع أن يُبِيحَ دِماءَ قبائلَ بجميع أبنائها، مثل طيّىءٍ وخَثْعَمٍ، وهما من كُبْرِيَات قبائل العرب! وإذا صَحَّ هذا القولُ على إطلاقه، فمعناهُ أنه أعلنَ عليهم حربَ إبادةٍ، وهو غير معقول طبعاً، ولا طاقة لأحَدٍ من قبائل العرب به حينئذٍ، ولم يكن الإطلاقُ هنا إلا من قبيل التعميم الذي اتَّبعهُ أهلُ الأخبار في رواياتهم أخبارَ الجاهلية، والدليلُ على ذلك أن العربَ كانوا في تَدَيُّنهم على مَذْهَبَيْن: الحُمْسِ، والحِلَّة[1]، فأما الحُمْسُ فقد ذهبوا في ديانتهم مذهبَ التشدُّدِ والزُّهْد والتألُّهِ، وابتدعوا لأنفسهم شعائِرَ في اللباس والطعام والشراب أيامَ الحجِّ والعبادة، لم تكن لهم في الأصل، وكان من الحُمْسِ: قريشٌ وخُزَاعَة وكنانةٌ وعامرُ بنُ صَعْصَعة[2]. . . وأما الحِلَّةُ فكانوا إذا دخلوا مكة في موسم الحج، تصدَّقُوا بكل حذاءٍ، وكلّ ثوبٍ لهم، ثم اسْتَكْروا من الحُمْس ثياباً يطوفون بها، تنزيهاً للكعبة أن يطوفوا حولها إلا في ثيابٍ جُدُدٍ، إلى تقاليدَ أخرى كانت لهم. . . وكان من الحِلَّة: قبائلُ خَثْعَم، وطيّىءٍ، وأسدَ، وبكر بن عبد مناة بن كنانة، وهُذَيْل بن مدركة، والغوث بن مُرّ وغيرهم[3]. . . وهذا يعني أن الذين صُنِّفُوا في طائفة المحِلِّين، كانوا جميعاً، من حُمْسٍ وحِلَّةٍ، يقصدون مكةَ، ويحضرون مواسمَها، ويقومون بمناسك الحج، في الشهور الحُرم، ويعني في الوقت نفْسِهِ أنهم كانوا، على ما زَعَم أهلُ الأخبار، يستمعون كذلك خاشِعين مُحْتَسِبين إلى فقيه العرب وهو يُحِلُّ دماءَهم في خطبته السنوية، ويُبيحُ للناس قتلَهم حيثما وُجِدوا، فلا يُحرِّكون ساكناً، ثم يعودون إلى منازلهم، من غير أن يَمسَّهم سوءٌ من أحَدٍ

---

(١) تاريخ اليعقوبي: ١/٢٥٦.

(٢) السيرة لابن هشام: ١/١٩٩ ـ ٢٠٠، والمحبَّر: ١٧٩ ـ ١٨١.

(٣) المحبَّر: المرجع نفسه.

في الطرُق، أو في حَرَم الكعبة، أو في أسواق عكاظ ومجنّة وذي المجاز!. . . فهل يستقيم هذا مع العقل السليم؟ طبعاً لا! والحقيقةُ أن تصنيف تلك القبائل بكاملها في طائفة المحِلِّينَ إنما هو تعميمٌ اعتادَهُ العربُ، يأخذون فيه الجميعَ بفِعْلِ واحدٍ منهم، أو يُضيفُون فيه فِعلاً دائماً إلى قبيلةٍ، لم يكن فِعْلُهُ منها سوى مرَّةٍ في الزمان. . . وهو ما تحدَّث عنه الجاحظُ، فقال: «والعربُ إذا وجدتْ رجُلاً من القبيلة قد أتى قبيحاً، ألْزَمَتْ ذلك القبيلةَ كلَّها، كما تَمدحُ القبيلةَ بفعلٍ جميلٍ، وإن لم يكن ذلك إلا بواحدٍ منها»[1]، فالقبيلةُ وحدةٌ متماسِكةٌ يجري عليها جميعاً ما يجري على كل فردٍ من أبنائها، وربما قال شاعرُها قصيدةً يفخر بها على آخَرينَ، فتفخرُ بفَخْرِهِ القبيلةُ كلُّها. . . وكانوا يحكمون لشاعرٍ بأنه أشعَرُ الناس كافةً لبيت شعرٍ واحدٍ قاله يوماً، ويُقدِّمون قبيلةً بمجموعها إذا نَبغَ فيها شاعرٌ أَعْجَبَ الناسَ قولُه[2].

وعلى ذلك يمكن أن نَقطعَ بأن قبائل طيِّىء وخَثْعَم لم تكن في جُمْلتها مُحِلَّةً، وإنما كان فيها أفرادٌ خَرجُوا عليها، وعلى سُنَّةِ العرب في التحريم، فكانوا يَعْدُونَ على الناس حتى في الأشهُر الحُرُم، فأفْتَى فقهاءُ العرب بإباحة دمائهم حيثما وُجِدوا، إذا عَرَضُوا للناس في الأشهُر الحرُم. ولا شك في أن هذه الفتوى كانت بموافقةٍ من قبائلهم، إذ لولاها لاشْتَعلت حروبُ الثأر بين العرب وقبائل طيِّىءٍ وخثْعَم، وليس في أخبار الجاهلية ما يُشِير إلى حوادثَ من هذا القبيل. . . ولكن ابن إسحاق يذكر أن أَبْرَهَةَ الحَبَشِيَّ، لمَّا حَمَل على مكة يبتغي هدمَ الكعبة وتحويلَ الحجّ إلى كنيسة القُلَّيْس بصَنْعاء، لم يَعْرِضْ له أحَدٌ من قريشٍ أو غيرهم من العرب، إلا بني خَثْعَم عندما بلغ أرضهم،

---

(١) البخلاء: ٢٣٤.

(٢) الأغاني: ٩/١٠٥ ـ ١٠٦.

قاتلوهُ ذَوْداً عن حُرْمَةِ البيت[1]، فكانوا أشدَّ العرب تعظيماً لها! حتى أن الواحديَّ صنَّفَهم في قبائل الحُمْس المتَشدِّدين في دينهم[2]. ومع ذلك فإن ابن حزم لمّا تحدَّث عن ديانات العرب في الجاهلية قال: «وكانت خَثْعَمُ لا تَدِينُ بشيءٍ أصلاً. . .»[3]، وقوله غير صحيح قطعاً، فالقومُ كما رأينا كانوا على دين العرب من طائفة الحِلَّة، ولَيْسوا من المُحِلِّين، بل كانوا يُعظِّمون حُرْمَةَ الكعبة والأماكن المقدَّسة، وأعتقدُ أنهم كانوا يُعظمون أيضاً حُرْمَةَ الشهور الحرُم، وإذا كان فيهم نَفَرٌ استحلُّوا هذه الحرمة، فليس من العدل أن تُؤخَذَ القبيلةُ كلُّها بجريرة نَفَرٍ منها، وقد عرفنا نفَراً من الحُمْسِ استحلُّوا الحُرُمات، فما قيل فيهم مثلُ ما قيل في أهل الحِلَّة. . . وقد سبق القولُ بأن بعض أخبار الجاهلية أشارت إلى ظلمٍ كان يقعُ أحياناً على الناس في الحرُم بمكة، ولم نطَّلعْ على حوادثَ مُعيَّنةٍ تُشير إلى انتهاكٍ ما للحرمات قامت به خَثْعَمُ في الأشهُر الحرُم، وإنما وجدنا ما يشير إلى أن بني خثعم كانوا بعضَ مَن ظُلِم بمكة!. ويذكر الأصفهاني في ذلك أن رجُلاً من بني خثعم، قدِمَ مكة تاجراً، ومعه إبنةٌ له يُقال لها: القَتُول، وكانت وَضِيئةَ الوجه، جميلةً، فعَلِقَها نُبَيْهُ بنُ الحجّاج السَّهْميُّ من قريش، فلم يَبرحْ حتى أخذها من أبيها قَهْراً، ونَقَلَها إلى بيته، فقيل لأبيها: عليك بحِلْفِ الفُضُول! فأتاهم وشكا إليهم أمرَهُ، فخرجوا معه وأتَوْا نُبَيْه بنَ الحجاج وهو مُتَبَدٍّ يومئذٍ بظاهِرِ مكة، فقالوا: أَخْرِجْ إبنةَ هذا الرجُلِ، فقال: لا أفعل، ولكن مَتِّعوني بها الليلةَ، فقالوا: قبَّحكَ اللّهُ ما أجْهَلَكَ، وما زالوا به حتى أخذوها منه، ورَدُّوها إلى

---

(1) السيرة لابن هشام: ١/ ٤٦.

(2) أبو الحسن الواحِديّ ـ أسباب النزول: ٥٧ (١٠١).

(3) جمهرة أنساب العرب: ٤٩١.

أبيها[1]... والمعروفُ أن خَثْعَم كانت تنزلُ مناطق تُرْبة وبيشَة وتَبَالة على طريق اليمن من مكة، وهي مناطقُ خصبةٌ، فكانت صعاليكُ فَهْم والأَزْدِ يُغيرونَ عليها ويُصيبون منها[2]... فما عُدَّتْ فَهْمٌ ولا الأزْدُ في المحلّين. وعُرِفَ في هُذَيلٍ أكبر عددٍ من صعاليك العرب بين أبنائها، ومع ذلك عُدَّت في طائفة الذادة المحرِّمين[3].

وتذكر الأخبارُ أيضاً أن قبيلة طيِّيء لم تكن تَعْرِضُ لأحَدٍ من التجار، إذا كان قادماً من اليمن أو الحجاز، مُتَخفِراً بقُرَيشٍ، أي مُتَزوِّداً بعَهدِ حمايةٍ أو جِوارٍ من أحَدِ أبنائها... ذلك بأن قريشاً كانوا حُلَفَاءَ بني أَسَد بنِ خُزَيمة، وأن بني أَسَدٍ كانوا حلفاءَ طيِّيء[4]، وكانت منازلُهم في بلاد نَجْدٍ بجوار منازل طيِّيء[5]... فإذا كانت طيِّيءٌ تُوفِّر الأمنَ لمُتَخفِّرٍ بحليفِ حَليفِها في كل شهور السنة، فهل يُعقَلُ أنها كانت تعتدي على الناس في الأشهُر الحرُم؟... وثمَّة دليلٌ آخَر، فقد ذكر الأصفهاني أن حاتم بن عبد الله الطائيَّ، سيّدَ طيِّيءٍ، كان إذا أَهَلَّ شهرُ رَجَبٍ الحرامُ، ينحرُ في كل يوم عَشْراً من الإبل، فيجتمع إليه الناسُ، فيُطعمهم ويُكرِمهم[6]... فهل هذا فِعْلُ رجُلٍ مُحِلٍّ لحُرْمَةِ الشهور المحرَّمة؟ على أن هذا لا ينفي أن يكون في طيِّيءٍ مُحِلُّونَ من أبنائها أو خُلعائها وصَعاليكها، وإنما ينفي أن تكون القبيلةُ كلُّها مُحِلَّةً.

---

(١) الأغاني: ١٧/٢٠٧.
(٢) الشعراء الصعاليك في العصر الجاهلي: ٨٢.
(٣) تاريخ اليعقوبي: ١/ ٢٧١.
(٤) المحبَّر: ٢٦٤، ولسان العرب: ٩/ ٥٥ (حلف).
(٥) نهاية الأرب: ٣٧.
(٦) الأغاني: ١٧/ ٢٨١.

نَخلُصُ من كل ما قَدَّمناهُ إلى أن «المُحِلِّينَ» لم يكونوا غيرَ أفرادٍ خرجوا على قبائلهم، أو أُخرِجُوا منها خَلْعاً، فلم يجدوا لأنفسهم سبيلاً إلى الرزق، غير الإغارة على أموال الأغنياء، فاسْتَحلُّوا في ذلك التمرُّدَ على شِرْعَةِ العرب في التحريم، فكانوا ينتهكون حُرْمةَ الشهورِ المحرَّمةِ لا غير، بغَاراتٍ يخرجون إليها مرةً بعد أخرى، فُرادَى وعصاباتٍ، كانت من قبائلَ مُختلفةٍ، لا من قبيلتَيْ خَثْعَمٍ وطيِّيءٍ وحَسْبُ. وكانت مادَّتُهم غالباً من أولئك الذين تُطلق عليهم العربُ أسماءَ الخُلَعاءِ، والـذُّؤْبانِ، والأغْـرِبة، والجُمَّـاع، والشُّذَّاذِ، والهُلاَّك[1]، وتَجْمعُهم جميعاً طائفةُ الصعاليك، أي الفقراء، التي سنتحدَّثُ عنها في آخر هذا الباب، حديثاً مُفصَّلاً لما كانت تَنْقضُه من الأمن عامّةً في مواضِعَ مُعيَّنةٍ من بلاد العرب. ولكن تجدرُ الإشارةُ هنا إلى أن أولئك المُحلِّين لم يكونوا مُنْفَلِتينَ من كل قَيْد، فقد كانت هنالك طائفةٌ مُسَلَّحةٌ من المُحرِّمين تَتَرصَّدُ لهم، لِتمنَعَ الناسَ من أذاهم، وهي طائفة الذَّادَة المحرِّمين. كما كانت هنالك أيضاً تقاليدُ دينيّةٌ، تضبطُ سُلوكَهم في قطع الطرُق والإغارة على الناس، وتتصل بحرصهم على رعاية الكعبة، وحُرْمتها، والحجِّ إليها، وتؤكد في الوقت نفسه أنهم لم يكونوا من الخَطَر بالقَدْرِ الذي يُتيح لهم تعطيل قاعدة الحرمات من إشاعة الأمن والسلام. . . ولكن حكايات غاراتهم وفتكهم انتشرت بين الناس، لما كان فيها من الدَّهَاءِ والشجاعة والخَتْل، فظنوا أنهم طائفةٌ كبيرة، تشكِّلُ خَطَراً كبيراً لا مَنْجَاةَ وراءَهُ لأحد.

* * *

---

(١) ومثلُ هؤلاء أيضاً: العَمارِيطُ، والعَمَارِطةُ، جمعُ: العُمْرُوط، وهو الصُّعْلوكُ الذي لا يَدَعُ شيئاً إلا أخذَهُ، وعَمَّ بعضُهم به اللصوصَ جميعاً. ويقال كذلك: قومٌ عَضَارِيطُ:، أي صعاليك، والأصل فيها: التُّبَّاعُ ونحوُهم، والخَدَمُ على طعام بطونهم. «لسان العرب: ٧/ ٣٥١ ـ عضرط، ٣٥٦ ـ عمرط».

٢ ـ طائفةُ الذَّادَة المُحرِّمين:

ذكرتُ من قبلُ أن اسْمَ المحِلِّين إنما يَصحُّ أن يُطلقَ على مَن كانوا ينتهكون الشهورَ المحرَّمةَ عَمداً وهَوىً، لا غير، وأن هؤلاء كانوا جماعةً مؤلَّفةً من أفراد ينتمون إلى بضع قبائل، ولم يكونوا، كما زعم أهلُ الأخبار ومَن نَحا نحوَهم، قبائلَ وأقواماً[1]... وذكرتُ أن فقهاء العرب أَباحُوا دماءَهم بما اسْتَحلُّوهُ من ظُلم الناس، والعُدوانِ عليهم في الأشهُر الحرُم، وأَفْتَوا بجواز قتلهم حيثما وُجِدوا إذا عَرَضوا للمُحرِّمين، فكان من ذلك قيامُ طائفةٍ من أبناء بعض القبائل، كانت تحملُ السلاحَ، حتى في الأشهر الحرُم حيث يَحْرُمُ حملُ السلاح، لتدفعَ المحلِّين وأَذَاهم عن المحرِّمين، وتمنَعَهم من سفك الدماء وظُلم الناس، فسُمِّيتْ كما ذكر اليعقوبي: طائفةَ الذَّادَةِ المُحَرِّمين، وكانت من «بني عمرو بن تميم، وبني حنظلة بن مالك بن زيد مناة، وهُذَيل، وبني شيبان، وبني كلب بن وَبَرة»[2]... وقد سمَّاهُم المرزوقي: أهلَ هَوَىً، وأثْبَتَ قولاً يزْعُم أن الذي شَرَعَ لهم هذا الهَوىٰ في قتال المحلِّين إنما هو «صُلْصُلُ بنُ أوْسِ التميميُّ»[3]، وكان قاضياً بسوق

---

(١) ذكر سعيد الأفغاني المُحِلِّينَ في كتابه كما وجدهم عند اليعقوبي والمرزوقي من غير أن يُحقِّق في أمرهم شيئاً، سوى ما استخلصه من ذلك بقوله: وكثيرٌ من القبائل انتهكت حرمةَ الشهر! فأين هو الكثير؟ أم أنه حسِبَ نفسَه يكتب كلاماً في درس الإنشاء؟ والغريبُ أنه لمَّا عدَّد طائفة الذادة المحرمين قال: «وكان في هؤلاء أيضاً قبائلُ من طيّىء وخثعم وأناسٌ من بني أسد بن خزيمة»، وعَزَا ذلك إلى المرزوقي، وهو غيرُ صحيح قطعاً، فالمرزوقي لم يذكر هؤلاء سوى مرةٍ واحدة في المُحِلّين! كما غلط أيضاً لمَّا توهَّم أن الذَّادة المحرمين الذين ذكرهم اليعقوبي، إنما هم طائفةٌ، غيرُ أهلِ الهوى في قتال المحلِّين الذين ذكرهم المرزوقيُّ، مع أن الإسْمَيْن لمُسَمّىً واحدٍ، وطائفةٍ واحدة! (أسواق العرب: ٨١ ـ ٨٤).

(٢) تاريخ اليعقوبي: ١/ ٢٧٠ ـ ٢٧١.

(٣) الأزمنة والأمكنة: ٢/١٦٦.

عكاظ، ومُحكَّماً من حُكّام العرب في الجاهلية، وهو ممَّن اجتمعتْ لهم إمامةُ الموسم والقضاءُ بسوق عكاظ معاً من بني تميم[1]... ولكن ابن الكلبي علَّق على هذا الزَّعْم بقوله: إنه «قولُ بني تميم، فأمَّا الثبتُ عندنا فهو القَلَمَّسُ الكنانيُّ وأجْدادُه مِن قَبله...»[2]، ولا شك في أن قولَ ابن الكلبي هو القولُ الحقُّ، فالإفتاءُ بإباحَةِ دماءِ المحلِّين، وجَوازِ قتالهم حتى في الأشهر الحرُم التي حُرِّمَ فيها القتال، إنما هو شأنٌ من شؤون الدين، لا من شؤون الموسم أو القضاء أو الحكومة! فالحقُّ في سَنِّهِ والحُكم بجَوازِهِ أو عَدَمِهِ يعودُ إلى فقهاء العرب لا إلى قُضَاتهم، وهذا ما كانوا يفعلونه في خُطبتهم الناسَ كلَّ سنة بعد فراغهم من مناسك حجّهم... وقد غَلب لقَبُ القَلَمَّس، عند بعض أهل الأخبار، على «حُذَيْفَة بن عبد بن فُقَيْم الكنانيّ»[3]، وهو في تقديري عَصريُّ صُلْصُلِ بنِ أَوْسٍ التميميِّ، فكلاهما يُفْتَرضُ وجودُهُ في أواسط القرن الميلادي الخامس، أيامَ ظهور قصي بن كلاب بمكة، وهذا مذهبُ من لا يَروْن شيئاً من النظام في مكة قبل قصيّ! وإذا أخذنا بقولِ مَن ذَهَبَ إلى أن لقَبَ القَلَمَّس غَلَبَ على كلّ مَن صارت إليه هذه الرُّتْبةُ من بني مالك بن كنانة[4]، وقولِ ابن الكلبي بأن أصحابَ الشَّرْع في إباحة قتال المحلِّين إنما هم أجْدادُ حُذَيْفَة بن عبد الكناني، فقيامُ طائفة الذَّادَةِ المحرِّمين إذن، يعودُ به العهدُ إلى ما قبل ذلك، وربما إلى القرن الثاني، فالمعروفُ أن أوَّلَ مَن تولَّى رتبةَ القَلَمَّس من بني كنانة بنِ خُزَيمة: مالكُ بن كنانة[5]...

---

(١) المحبَّر: ١٨٢.

(٢) الأزمنة والأمكنة: ٢/ ١٦٦.

(٣) تاريخ اليعقوبي: ١/ ٢٣٢، وتاريخ الطبري: ٢/ ٢٨٦، وشرح القصائد السبع: ٢٥٧...

(٤) جمهرة أنساب العرب: ١٨٩، وتاج العروس: ١/ ٤٥٧ (نَسَأ).

(٥) أخبار مكة: ١/ ١٨٢.

ولكن إشارة اليعقوبي إلى اشتراك بني عمرو بن تميم، وبني حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم في هذه الطائفة يجعلُ العهدَ بها في النصف الثاني من القرن الثالث تقريباً. والجديرُ بالذكر أن حنظلة بن مالك كان أيضاً ممَّن اجتمعت لهم إمامةُ الموسم، والقضاءُ بعكاظ من بني تميم، وأن بني عمرو بن تميم إنما هم جُدودُ صُلْصُل بن أَوْس، فإذا نظرنا في قبائل كلبٍ وهُذَيْل وتميم وشيبان، التي تألَّفَتْ من أبنائها وأَحْيائها طائفةُ الذادة المحرِّمين، وجدنا تميماً أكثَرها عدداً، وأوْسَعَها انتشاراً، امتدَّتْ منازلُها في نَجْد والأحسَاءِ واليمامة والعُذَيْب والحيرة وكثير من الحواضر والبوادي[1]، وكانت إذ ذاك قاعدةً من أكبر قواعد العرب[2]، لها إمارةُ البحرين، وإمامةُ مواسم الحج بمكة، والقضاءُ بعكاظٍ، والرِّدَافَةُ بالحيرة[3]. . . ولعلَّ رئاسة الذَّادَة المحرِّمين كانت فيهم أيضاً، وهو ما أنشأَ اللَّبْسَ عند حَفَدَتِهم، فظنوا جُدودَهم أصحابَ تلك الشِّرعَةِ، وإنما هم جُنودها في الحقيقة وربما زعماؤها. . .

* * *

ومن المُهمِّ أن لا تَخْدَعَنا الصورةُ المظلمة، التي نقلها إلينا كثير من أهل الأخبار والمستشرقين عن عصر الجاهلية، فَنَظُنَّ أن أخباراً، تُحدِّثُ بقيام طائفةٍ من أبناء بعض القبائل على الذَّوْدِ عن الحُرُمات والمظلومين، تعملُ بموجب فتوى أصدرها لهم فقهاؤهم، ولا بُدَّ أن ينظرَ في حوادثها قضاتُهم،

---

(١) الأعلام: ٢/ ٨٧ ـ ٨٨، ومعجم قبائل العرب: ١/ ١٢٦.

(٢) جمهرة أنساب العرب: ٢٠٧.

(٣) الرِّدَافَةُ: أن يجلسَ الرِّدْفُ عن يمين الملك، ويشربَ بعدَهُ وقبل الناس، ويخلفَهُ إذا غاب، ويأخُذَ المِرْباعَ منه إذا غَنِمَ، أي رُبْعَ الغنيمة.

قد تكون تدبيراً ليس وراءَهُ فكرٌ أو نظامٌ مُعيَّن... ومن الطبيعي أن قراءة تلك الأخبار، لا يمكن أن تُجْدِيَ نفعاً، إلا إذا جُمِعَ بعضُها إلى بعض، واستُبْعِدَ منها ما يخالفُ منطقَ التاريخ والعقل، ثم جرتْ مقابلتُها بما توافَر من حوادث الجاهلية، ليتمَّ بعد ذلك اسْتِقراؤُها والاستدلالُ بها على ما عَسَاهُ أن يكون جوهرَها أو حَقِيقتَها... فالفتوى التي يُعْلِنُها قلامِسَةُ العرب، أو فقهاؤهم، في الناس كلَّ عام، بجواز قتل المحلِّين للحُرُمات إذا عَرَضُوا للمُحرِّمين في الأشهُر الحرُم، لا يمكن أن تكون شِرْعةً مُطلَقةً من كلّ قَيْد، وإلا كان معناها أن يظلَّ العربُ جميعاً على سلاحهم، في الشهور والمَواضِع المحرَّمة، كما في سائر الشهور والمواضع، وأن يَقْتُلَ أَحدُهم الآخَر، ثم يَدَّعي أنه مُحرِّمٌ، وأنَّ القتيلَ مُحِلٌّ عَرَضَ له بسوءٍ فقتَلَهُ، فتَعْمَدُ قبيلةُ المقتول، وهي تعلمُ أنه لم يكن مُحِلاً، إلى الطلب بالثأر أو الدِّيَة، وتعودُ الأمورُ في ظلّ الحرمات إلى أسْوأَ مما كانت عليه في أيام الحِلّ، وقبل فتوى الفقهاء بإباحة دماءِ المُحِلِّين!... وهذا غير صحيح قطعاً، والفتوى لم تكن مُطْلَقةً من كل قَيْد، ولا شك في أنها لم تصدرْ عن الفقهاءِ، إلا والمحِلُّونَ معروفون من الناس، مَشْهُورةٌ غارَاتُهم وغَزواتُهم بينهم كافةً، فقد كان معظمُهم من خُلَعاءِ القبائل وأَغْرِبَتِهم وشُذَّاذِهم[1]، يعرفونهم لأن خَلْعَهم من القبائل لا يتمُّ إلا إذا جَرَىٰ شَهْرُهُ وإعْلانُهُ في المواسم العامة والأسواق والمجامع الكبرى، ليكون الناسُ جميعاً على علم به. وإذا حالفتِ القبيلةُ قبيلةً أخرى، أو رجُلاً منها، ثم

---

(١) أغْرِبةُ العرب: سُودانُهم، شُبِّهُوا بالأغْرِبَة لشِدَّةِ سوادهم، والمشهور منهم ثلاثة: عنترة بن شداد العبسي، أمُّه زَبيبة وهي سوداء، وخُفَافُ بنُ عُمير السُّلَمي، أمه نُدْبَة وهي سوداء ويقال له خُفَافُ بنُ نُدْبة، والسُّلَيْك بن السُّلَكَة السعدي، أمه سُلَكَة وهي سوداء، وإليها يُنسب، والسُّلَكُ: الحَجَلُ، والسُّلَكةُ: أُنثاهُ وبهما سُمِّي السُّلَيْكُ. الشُّذَّاذُ: ما تَفرَّقَ من أبناء القبائل، قوم أخلاطٌ ليسوا في قبائلهم ولا منازلهم.

شاءت نقضَ الحلف، فلا بُدَّ أن تُعلن ذلك أيضاً في الأسواق والمواسم العامّة، لأنهم «كانوا يتعاهدون ويتعاقدون على النُّصْرة والإعانة، وأن يُؤخَذَ كلٌّ واحدٍ منهم بالآخَر، فإذا أرادوا أن يتبرَّؤوا من إنسانٍ قد حالفوه، أظهروا ذلك للناس، وسَمُّوا ذلك الفِعلَ خَلْعاً، فلا يُؤخَذُون بعدَها بجنايةِ المخلوع، ولا يُؤخَذُ بجنايتهم»[1].

وعلى سبيل المثَال، ومن أجل جلاء هذا الجانب من الموضوع، نذكر أن «قيسَ بن الحُدَادِيَّة الخُزَاعيّ»[2]، كان شاعراً من شعراء الجاهلية «وفاتكاً شجاعاً صعلوكاً خليعاً، خَلَعَتْهُ خُزَاعةُ بسوق عكاظ، وأَشْهَدَتْ على نفسها بخَلعِها إيّاهُ، فلا تحتملُ جريرةً له، ولا تُطالِبُ بجريرةٍ يَجرُّها أحدٌ عليه»[3]. . . وكان أكثرَ بني خزاعة سَعْياً في خَلْعِهِ بنو قُمَيْر بن حُبْشِيَّة، فجمع لهم قيسٌ شُذَّاذاً من العرب، وأغار بهم عليهم، فغَنِمَ منهم، فلحِقَهُ سيِّدٌ من قومه، وأقْسَمَ عليه أن يَرُدَّ ما غَنِمَهُ، فقال قيس: أمَّا ما كان لي من الغنيمة فقد أَبْرَزْتُ قَسَمَكَ فيه، وأمّا ما صار بأيدي هؤلاء الصعاليك فلا حيلةَ لي فيه، ثم ردَّ عليه ما عنده. . . وكان بعد ذلك من خبر مقتله، أنه لقيَ يوماً جَمْعاً من بني مُزَيْنَة أصابوا منه غِرَّةً، فقالوا له: اسْتَأْسِرْ، فقال: وما ينفعُكم مني إذا اسْتَأسَرتُ وأنا خليعٌ؟ واللّهِ لو أَسَرْتموني ثم طلبتُم بي من قَومي عَنْزاً جَرْباءَ ما أُعْطِيتُموها، فقالوا: اسْتَأْسِرْ لا أُمَّ لك! فقال: نفسي عليَّ أكرمُ من ذلك، وقاتلَهم حتى قُتِل[4].

---

(1) لسان العرب: ٨/ ٧٧.

(2) قيس بن منقذ: من بني خُزاعة، والحُدادِيَّةُ أمه، وهي من بني حُدَاد من قبيلة محارب بن خصفة، من قيس بن عيلان، نُسب إليها بعدما خلعته خزاعةُ منها.

(3) الأغاني: ١٤/ ١٣٧.

(4) الأغاني : ١٤/ ١٣٨، ١٥١.

وإذا لم يكن في هذا الخبر ما يُشِيرُ إلى أن الرجل كان مُحِلاً أو مُحرِّماً، لكنَّ مُعظمَ المُحِلِّين كانوا غالباً على هذه الشاكلة، من خُلَعاءِ القبائل وفُتَّاكِها، أو من صعاليك العرب وشُذَّاذِهم، يعرفُهم الناسُ، ويتداولون أخبارَهم، ويحذَرُون غَدْرَهم بهم حتى في الأشهُر الحرُم، كالذي ذكرناه من أمر فاتك بني أسد، حنظلة بن عثمان، لمّا نزل على بني سعد بن ضبَّة في الشهر الحرام... فإن لم يكونوا على هذه الشَّاكِلة، فقد كانت لهم علامةٌ أخرى تُميِّزهم فعُرفوا بها، وعلامتُهم أنهم كانوا يُبْقُون على سلاحهم مرفوعاً بأيديهم، بينما سائرُ العرب تضَعُ السلاحَ في الأشهُر الحرُم، إلا الذَّادةَ المحرِّمين كانوا يحملونه في وجه المحلِّين لدفعهم عن الناس. ولا شك في أنه كان للذَّادَةِ علامةٌ يُعْرفون بها، غيرُ حَمْلِ السلاح في الأشهُر الحُرُم، وتجعلُ الناس مطمئنين إليهم... وعلى ذلك كان الذادةُ يتربَّصُون بالمحلِّين لقتالهم وهم يعرفونهم، وإذا قتلوا منهم أحداً، لم يكن عليهم في قَتْلهِ تَبِعَةٌ، فالفتوى بإباحة دمائهم تعني سقوطَ حقّ أوليائهم في الثأر أو الدِّيَةِ، إن لم يكونوا من الخُلَعاء، وكان لهم أَوْلِيَاءُ يطلبون بدمائهم، لأن القتل كان قِصَاصاً لهم على ما استحلُّوهُ من الحُرْمَة، وإنفاذاً لحُكْم الفقهاء فيهم... أما إذا كانوا من الخُلعاء، فأولياؤهم أسقطوا عنهم حقوقهم في الثأر والدِّيَة حينما أعلنوا براءتهم من جناياتهم، وخَلْعَهم من قبائلهم.

على أن ما قلتُهُ في أمر الذادَةِ المحرِّمين يجبُ أن لا يحملَ أحداً على الاعتقاد بأن جِهادَهُم المحلِّين كان دائماً، أو شامِلاً كلَّ ديار العرب!... وفي اعتقادي أنه لم يكن يتجاوَزُ الأشهُرَ المحرَّمَةَ، أو الأسواقَ الكبرى التي تنعقدُ مواسمُها فيها، كأسواق عكاظ ومجنَّة وذي المجاز، والطرُق المؤدِّية إليها، وربما امتدَّ إلى أسواق حُباشَة وحَجْرٍ ونطَاةٍ. وإذا نظرنا إلى الأقوام التي تألَّفت منها هذه الطائفة، وجدنا أن منازلها كانت تَنتشِرُ في الحجاز ونجْدٍ وبادية الشام، وتصِلُ إلى خليج العرب والحيرة والسَّمَاوَة... وهي

المواضِعُ التي كانت تمرُّ بها تجاراتُ اليمن والعراق والشام، وتقومُ فيها أعظمُ الأسواق الموسمية وأوسَعُ مَجامِع العرب، وتمتدُّ فوقها أشَدُّ الرُّبُوعِ خِصْباً في وسَطِ الجزيرة وشمالها، وأكثَرُها ثرواتٍ، وهي التي شَهِدتْ في الوقت عَيْنِهِ أكبرَ عددٍ من خُلَعاءِ العرب وصعاليكهم وفُتّاكِهم... وقد حَسِب المُحِلُّون من هؤلاء أن إلقاءَ السلاح في الأشهُر الحرُم فرصةٌ مُواتِيةٌ لهم، يُغِيرون فيها على الناس، ويَسْتَلِبون أموالهم، ولكنَّ الذادةَ المحرِّمين أفْسَدُوا عليهم خُطَطهم، فكانوا لهم بالمِرْصادِ، يكفُّون أذاهم عن الناس، ويُسْهِمون بذلك في إشاعة الأمن والطمأنينة، ورُسُوخ قاعدة الحرمات في ضمائر العرب.

* * *

المطلب الرابع ـ التقاليد الدينية:

وفضلاً على الشهور المحرَّمة، والأمكنة الحَرَام، وطائفةِ الذَّادَةِ عن الحُرُمات، فقد كانت هنالك قاعدةٌ أخرى رئيسةٌ، تُساعِدُ على ضبط الأمن عند العرب في عصر الجاهلية، وتُعَدُّ من صُلْب الحُرماتِ المقدسة، وهي جُملةٌ من التقاليد الدينية، تؤكدُ الْتِزامَ المُحلِّين رعايةَ البيت المحرَّم، واحترامَ كلِّ ما كان يتَّصِلُ به من الأشياء، وتَضَعُ عنهم بالتالي كثيراً ممّا عُزِيَ إليهم، من الغُلُوِّ في قطع الطرُق، وتعكير الأمن، ونشر الفوضى والرعْب، من غير مُراعاةٍ لأيّة حُرمة.

ومن ذلك ما نقله المرزوقي عن ابن الكلبي، بقوله: «كان الرجُلُ إذا خرج من بيته حاجّاً، أو داجّاً[1]... أَهْدَىٰ وأَحْرَمَ، ثم قَلَّدَ وأَشْعَرَ، فيكون ذلك أَمَاناً له في المُحِلِّين...

---

(١) الدّاجّ: الذين يخرجون مع الحاجّ للتجارة، أو الذين يكونون معهم من الأجراء والمكارين والأعوان.

«وكان الداجُّ إذا انفرد، وخَشِيَ على نَفْسِه، ولم يَجِدْ هَدْياً، قلَّدَ نفسهُ بقِلادَةٍ من شَعْر، أو وَبَرٍ، وأَشْعَرَ نفسَهُ بصُوفةٍ فيأمن بها[1]...

«وإذا صدر عن مكة، تَقلَّدَ من لِحَاءِ شجر الحرَم[2]...

«وكان الداجُّ وغيرُهُ إذا أَمَّ البيت، وليس له عِلمٌ بذلك، ولا هو في سِيَماءِ[3] المُحْرِم، أخَذَ المحِلُّونَ ما معه...»[4].

والمعنى في ذلك أن الحاجَّ والتجَّار في الشهر الحرام إذا شاؤوا الأمانَ في المُحِلِّين، فَعَلَيْهِم أن يَسْتَوفُوا هذه العلامات:

- أن يُحْرِموا بالحجّ، أي أن يكونوا في سِيمَاءِ المُحْرِمين.

- أن يَسُوقُوا معهم الهَدْيَ، وهو ما يُهْدَى من النَّعَم إلى الحرَم، ليُذْبَح قُرباناً إلى الله.

- أن يجعلوا في أعناق النَّعَم قَلائِدَ من جِلْدٍ ونَحْوِهِ، أو أن يُشْعِروها بشعارٍ أو علامةٍ، كأنْ يَحزُّوا سَنامَ الناقة حتى يظهرَ منه الدمُ، فيُعرف أنها هَدْيٌ إلى الكعبة.

فإن كان الرجلُ ممَّن يخرجون في رَكْب الحاجّ، من الأعْوان والخَدم والمُكَارِين، ثم وجد نفسَه منفرداً، وخشيَ عليها العُدوان، ولم يكن يملكُ هَدْياً، فحَسْبُهُ أن يجعلَ في عنقه قلادةً من شَعْر أو وَبَرٍ، أو يُعْلِمَ نفسَه بصُوفَةٍ تكون له أماناً في المحلِّين.

---

(١) الشعَر: ما ينبتُ من مَسَامّ البدن، ليس بصوف ولا وبَر، فالصوفُ للغَنَم والوَبَرُ للإبل.

(٢) اللِحَاءُ: قِشْرُ الشجر.

(٣) السِّيمَاءُ: العلامة.

(٤) الأزمنة والأمكنة: ٢/١٦٦ ـ ١٦٧.

وإذا رجع من مكة، أخَذَ معه قِشرةً من شجر الحرم، وجعَلها في عُنُقِهِ كالقِلادَةِ، يُعرف بها أنه قادم من أرض الحرم، فيكون ذلك أيضاً أماناً له، ولا يَهِيجُهُ أحدٌ[1]... أمّا إذا كان جاهلاً بتلك التقاليد، ولم يكن في سِيمَاءِ المُحْرِمِ، فربما عَرَضَ له بعضُ المُحِلِّين في الأشهر الحرُم، وأخذوا ما معه...

ولا أظنُّ هذا يقعُ إلا على قِلَّةٍ ونُدْرَةٍ، إذ لا يمكن لامرىءٍ، مهما كان جاهلاً، أن يُقْدِمَ منفرداً على عبور الصحراء، من غير أن يُلِمَّ بما قد يُباغِتُهُ، أو يَلْقاهُ فيها من المصاعب، ليُعِدَّ العُدَّةَ اللازمةَ لمواجهتها، ويَتخِذَ الاحْترازَ الضروريَّ منها. وهو ما يجعلنا نذهبُ إلى أن أمر المُحِلِّين أمرٌ مُبالَغٌ فيه كثيراً، وأنه لم يكن بالخَطَرِ الذي يضطرب معه أَمْنُ المجتمعاتِ المستقرة، وطُرُقِ القوافل، والأسواقِ الموسمية. ولذلك نجدُ الجاحظ أقربَ إلى العقل بقوله: «وكانت سِيماءُ أهلِ الحرَم، إذا خرجوا من الحرَم إلى الحِلّ، في غير الأشهُر الحرُم، أن يَتقلَّدوا القَلائدَ، ويُعلِّقُوا عليهم العلائق[2]... وإذا أَوْذَمَ أحَدُهم الحجَّ[3]، تَزَيَّا بزيِّ الحاجِّ، وإذا ساقَ بَدَنَةً[4]، أَشْعَرَها...»[5]. فقد جعل ثيابَ الإحْرامِ، وإشْعَارَ الناقةِ بعلامة الإحْرام، عادةً مُسْتحكِمةً من غير النظر فيما وراءها من الأسباب... بينما جعل القَلائِدَ والتَّعاوِيذَ علاَمَةَ الحُرْمَةِ، يُعَلِّقُها الحُجّاجُ والتجارُ وغيرُهم في أعناقهم، أو على ثيابهم، إذا

---

(١) لسان العرب: ١٥/٣٥٨ ـ ٣٥٩ (هَدى)، و ٤/٤١٣ ـ ٤١٤ (شعر)، ٢/٢٢٧ (حجّ)، و ٢/٢٦٣ (دجّ).

(٢) العلائق: التَّعاوِيذُ والتمائم وأشباهها.

(٣) أَوْذَمَ الحجَّ: أَوْجَبَه على نفسه.

(٤) البَدَنَةُ: ج بُدْنٍ، وهي الناقةُ أو البقرةُ المُسَمَّنةُ، تُساق قُرباناً إلى الحَرَم.

(٥) الجاحظ ـ البيان والتبيين: ٣/٦٥ ـ ٦٦.

انْقَضَتِ الأشهُرُ الحرُمُ، وأرادوا الخروجَ من أرض الحرَم إلى منازلهم، فتَعْصمهم التقاليدُ المتَّصِلَةُ بأرض الحرَم، إن فاتَتْهم عصمةُ الشهر الحرام... وهذه إشارةٌ جيدةٌ من الجاحظ إلى أن القَلائِدَ والتعاويذَ لم تكن تُتَّخَذُ إلا في شهور الحِلّ، ففي حُرمةِ الشهور الحرُم غَنَاءٌ عنها، وأن تعظيم الحرَم وما اتصل به من الأشياء، كان عميقاً في كل النفوس... وهو ما تؤكدهُ روايةٌ نقلها ابنُ منظور تقول: إنهم «كانوا يُقلِّدُونَ الإبِلَ بلِحَاءِ شَجَرِ الحرَم، ويعتصمون بذلك من أعدائهم...»[1]، ويضمنون ألاّ يُغِيرَ عليهم أَحَدٌ، في شهور الحِلّ كما في شهور الحرام، وهذا هو معْنَى النصّ. ومِثْلُه في تقاليد التحريم، عادتُهم إذا لقيَ الرجلُ منهم، في الشهر الحرام، أحداً يخافُهُ على نفسه، أن يقول له: حِجْراً مَحْجُوراً... فيكفّ عنه، أي حرامٌ مُحرَّمٌ عليك في هذا الشهر[2]، وهو ما ذكرتُه سابقاً عند بدء كلامي على قاعدة الحرمات.

وصفوةُ القول فيما قدَّمتُهُ، أن التقاليد الدينية كانت قاعدةً رئيسةً من قواعد الأمن في الجاهلية، يأمَنُ بها مَن كان خائفاً على نفسه أو ماله، ولم يكن له أحدٌ يحميه، ولكنَّ خير ما فيها هو الالتزامُ الشديدُ بها، سواء من المُحِلِّين أو من الآخَرِين، في شهور الحِلّ كما في الشهور الحرُم، وأنها في جوهرها تُقلِّل من الخَطَرِ المزعوم للمُحِلِّين، ومن المقدار الكبير الذي حُمِل عليهم في أعمال القتل والبغي والعدوان.

* * *

---

(١) لسان العرب: ٣/ ٣٦٧ (قلد).

(٢) المرجع نفسه: ٤/ ١٦٧ (حجر)، وإصلاح المنطق لابن السِكّيت: ١٧ و ١٨.

الفصل الثاني

الأحلاف والمواثيق

وهي، بعدَ الحُرُمات، قاعدةٌ رئيسَةٌ أخرى من قواعد الأمن في الجاهلية... وأصلُ **الحِلْف**: المُعاهَدةُ والمُعاقَدةُ على التَّعاضُدِ والتسَاعُدِ والاتفاق، وإنما سُمّيَ بذلك لأنه لا يُعقَدُ إلا بالحَلْفِ، وهو اليمينُ أو القَسَمُ، ذلك أن المتَحالِفين يُقْسِمونَ بالأيمان أن يكون أمرُهم بالوفاء واحداً... **والعَهْدُ**: المِيثاقُ، واليمينُ التي يُسْتوثَقُ بها ممن يُعاهِد، وهو الذِمَّةُ، والأمانُ، وكلُّ ما بين الناس من المواثيق فهو عَهْدٌ... **والميثاقُ**: العهدُ المُحْكَمُ المؤكَّدُ بالحَلْفِ أو اليمين. **والعَقْدُ**: تَوْكيدُ العهدِ والميثاقِ، بالعَزْم والنيّةِ والحلفِ على الوفاء، وهو أوْكَدُ العهود... **والحَبْلُ**: الرِباطُ، وهو أيضاً العهدُ والميثاقُ والذِمَّةُ والأَمَانُ والجِوارُ، **والجَارُ**: الحليفُ والناصِرُ والخفيرُ، **والخِفَارةُ**: الأمانُ والذِمَّةُ، وخَفِيرُ القوم مُجيرُهم الذي يكونون في ضَمانِهِ وجِواره ما داموا في دياره، يُؤمِّنُهم ويمنعُهم لأنهم في عَهدِهِ وذِمَّتِهِ وحِلْفهِ[1]...

وإذا نظرنا في هذه المعاني وجدنا أن بعضها مُتَّصلٌ بالآخَر، ومُؤَدِّ

---

(١) لسان العرب: ٣/٢٩٧ (عقد)، و ٣/٣١١ ـ ٣١٢ (عهد)، و ٤/١٥٣ (جور)، و ٤/٢٥٣ (خفر)، و ٩/٥٣ ـ ٥٥ (حلف)، و ١٠/٣٧١ (وثق)، و ١١/١٣٥ (حبل)، و ١٣/٤٦٣ (يمن)...

إليه، وكأنّ مضمونَها جميعاً واحدٌ، تَوخّى العربُ من تَعدُّدِها تَعدُّدَ الوسائلِ التي تُوفِّرُ أكبرَ قَدْرٍ مُمكنٍ، من الأمان والطمأنينة، في مجتمعاتٍ كان من الطبيعي أن يكثر فيها تنازُعُ القبائل على أسباب الحياة، ما دامت الطبيعةُ بخيلةً، والأرضُ مُجْدِبةً في كثير من أوقات السنة. وجعلوا لها فوق ذلك، بالأيْمانِ، حُرْمةً كحُرمة الشعائر الدينية، وقداسةً كقداستِها، كيلا يجرؤَ أحدٌ على نَقْضها، فالحِنْثُ في اليمين يُعَدُّ إثماً وذنباً عظيماً عند العرب[1]، يُعَابُ به الحانِثُ، ويُعَيَّرُ بالغَدْر والخيانة، ويُفضَحُ فِعلُه في مواسم الحجِّ والأسواق والمجامع العامَّة، فيحتقره الناس... وزادوا على توكيد الأحلاف والمواثيق بالأيْمان، تَوْكيدَها برسُومٍ وتقاليدَ دينيةٍ خاصّة، تُعقَدُ في ظلّها، فتُشدِّدُ من مَهابتها وإجْلالها... من ذلك «التماسُحُ بالأكُفِّ، والتحالفُ على النار، وأخْذُ العهدِ المؤكَّد، واليمين الغَمُوس»[2]. فكانوا مثلاً إذا أرادوا عَقَدَ حِلْفٍ، أوْقَدوا ناراً، وعقدوا الحلفَ عندها، وذكروا خيرها ومنافِعَها، ودَعَوْا بالحِرمان منها على من ينقضُ العهدَ، ويُحلُّ العقدَ! إذ كانوا يعتقدون أن منفعة النار خاصَّةٌ بالإنسان دون غيره[3]... وكانوا أحياناً يطرحون في النار مِلْحاً يفقعُ، يُهوِّلون بذلك تأكيداً للحِلْف، ويُسَمُّونها نارَ المُهَوِّل وهو المُحلِّفُ[4]. وكانوا يُعظمون أمرَ الملح والنار والرماد، ويحلفون بها، ومن معاني الملح عندهم: الحُرْمةُ والذِمَامُ، فإذا قالوا: بيننا ملحٌ أو مِلْحةٌ أرادوا الحرمةَ والجوار[5]. وكانوا يُحضِرون كذلك، في جَفْـنَةٍ، طِيباً أو دماً أو

---

(١) لسان العرب: ٢/١٣٨ (حنث).

(٢) البيان والتبيين: ٣/٦، والقلقشندي ـ صبح الأعشى: ١/٤٦٦.

(٣) نهاية الأرب: ٤٦٢.

(٤) لسان العرب: ٥/٢٤٣ (نور) و ١١/٧١٣ (هول).

(٥) المرجع نفسه: ٢/٦٠١ و ٦٠٥ (ملح).

رماداً، فيُدْخِلون فيه أيْديهم عند التحالف، ليتمَّ عقدُهم عليه باشتراكهم في شيءٍ واحد[1]. وأرى أن هذه هي اليمينُ الغَمُوسُ، بمعنى الشديدة المؤكَّدَةِ أو المغلَّظة. . . وفوق ذلك كله «كانوا يَدْعُونَ في الجاهلية من يكتبُ لهم ذِكْرَ الحِلْفِ والهُدنة، تعظيماً للأمر، وتبعيداً من النسيان. . .»[2]، فيكون الكتابُ توكيداً وتعظيماً وإعلاناً للحِلْف، كما يُضْفي عليه عَقْدُهُ، أو حِفظُه في الأماكن المقدسة، ولا سيما في الكعبة، صفةَ القداسة والإلْزام الدينيّ. وقد نقل جواد علي عن هيرودُتُس المؤرِّخ اليونانيّ (٤٨٤ ـ ٤٢٥ ق. م)، أنه وجَد «العربَ يحافظون على العهود والمواثيق محافظةً شديدةً، لا يُشاركهم في مثلها أحدٌ من الأُمم، لأن لها قداسةً عندهم كأنها من الأمور الدينية. . .»[3].

وكانت الأحلافُ بين قبائل العرب كثيرةً، حتى أوْشَكت في بعض صُوَرها أن تقوم مقامَ كثير من مؤسَّسات الدولة في الأُمم الأُخرى، وكانت لها أسماءٌ اشتُهرت بها، منها: «حلفُ الفُضول» الذي أقرَّ الأمنَ في مكة، وأنصفَ الفقراء والمظلومين[4]، وحلفُ «الأحابيش» الذي ألَّفَ بين جماعات من قبائل مختلفةٍ[5]، وجعل منهم فريقاً واحداً مُتماسكاً في وجْهِ القبائل الكبرى، وحلفُ بني أسد بن خزيمة وطيّىء[6]، وحلفُ «ذي المجاز» الذي أصلح فيه ملكُ الحيرة عمرو بنُ هند بين بني تغلب وبكر بن وائل، وأخذ عليهم العُهودَ والمواثيقَ والرُّهُنَ، ضماناً لوفائهم به. . . وإليه أشار

(١) لسان العرب: ٦/ ١٥٧ (غمس).
(٢) الجاحظ ـ الحيوان: ١/ ٣١٤.
(٣) المفصَّل: ٤/ ٣٧٩.
(٤) لسان العرب: ١١/ ٥٢٧ (فضل)، والطبقات الكبرى: ١/ ١٢٨.
(٥) المعارف: ٦١٦.
(٦) لسان العرب: ٩/ ٥٥ (حلف).

الحارثُ بنُ حِلِّزَة[1]، وهو من بكر بن وائل، يُذكِّرُ به بني تغلبٍ في قوله:

واذْكُروا حِلْفَ ذي المجازِ وما	قُـدِّمَ فيـه العُهـودُ والكُفَـلاءُ
حَـذَرَ الخَـوْنِ والتعـدِّي، وهـل	يَنقضُ ما في المَهارِقِ الأَهْواءُ

وذو المجاز موضعٌ مقدَّسٌ قربَ عَرَفَة، كان من مواسم الحجِّ في الجاهلية، تُقام به سوقٌ ثمانية أيام[2]، والمَهَارِقُ المواثيقُ والعهودُ المكتوبة، ولا يُقال للكتُب مَهارِقُ إلا إذا كانت كُتُبَ دَيْنٍ، أو كُتُبَ عهودٍ ومواثيقَ وأمَانٍ[3]... وبذلك يتَّضِحُ أن الحلف عُقِدَ وكُتِبَ في مكانٍ أو موسمٍ مُقدَّسٍ، فهو أشدُّ وأقوى من أن تنقضَهُ الأهواءُ... وفي أخبار الجاهلية أيضاً حديثٌ عن حلفٍ كان بين بعض ملوك اليمن وقبائل ربيعة بن نزار، جرى عقدُهُ وتدوينُهُ في شهر رجَبِ المحرَّم[4]... وحلفٍ كان بين خُزاعة وبني هاشم بن عبد مناف، كُتِبَ وعُلِّق في جوف الكعبة[5]، توكيداً، وتثبيتاً له.

وهنالك إشاراتٌ كثيرةٌ، إلى أحلافٍ كانت بين بعض قبائل العرب، أو بين قبيلة وأُخرى، أو بين بعضها وملوك العرب، أو دُوَلِ الأعاجم... ومعظمُها أحلافٌ كانت تُعقَدُ بالدوافع نفسِها، التي تدفعُ الدولَ عادةً إلى التحالف، ومنها رعايةُ المصالح السياسية والاقتصادية للقبائل، كالذي ذُكر عن حلف «التَّنُوخ» بين قبائل من العرب نزلتِ الخليجَ العربيَّ، ثم أقامت

---

(١) الحارث بن حِلِّزة اليَشْكريّ: من فحول شعراء الجاهلية، أصحاب المعلَّقات. توفي نحو سنة (٥٧٠ م)، وزعم الأصمعي أنه عُمِّر مئةً وخمساً وثلاثين سنة.

(٢) شرح القصائد السبع: ٤٧٨ ـ ٤٧٩.

(٣) الحيوان: ١/ ٣١٥.

(٤) المفصَّل: ٤/ ٣٨٣.

(٥) مصادر الشعر الجاهلي: ٦٦.

دولةً بالحيرة[1]... أو كأحلاف قريش مع بعض القبائل، وما قيل عن تحالفها مع مناذرة الحيرة، وغساسنة الشام، وملوك حِمْيَر، والحبشة[2]... ولعلَّ أبرزَ تلك الأحلافِ وخيرَها ما كان منها للحِفَاظِ على الأمن، والدفاع عن الحقوق والمصالح المشتركة، وإنصاف المظلومين... إذ يكون فيها بين قبائل الحلف سلامٌ، يُمكِّنُ لأبناء كلٍّ منها المرورَ بديار الأخرى، آمِنينَ لا يخافون شيئاً، ويَجُوزُونَ أرضَها بقوافلهم وتجاراتهم، لا يَعرضُ لهم أحدٌ بأذى ولا تُجْبَى منهم أتاوةٌ، إلا ما كان مُتَّفقاً عليه، أو جَرَتْ به العادة... كما يُقدَّمُ لهم العونُ والحمايةُ والضيافةُ ما داموا في أرض الحليف، وتظلُّ الحمايةُ واجبةً حتى خارجَ أرضِهِ، فإذا وقع عليهم عدوانٌ وَجَبتْ عليه نَجْدتُهم، فالتعصُّبُ للحِلْفِ واجبٌ كالتعصُّب للقبيلة، وكثيراً ما كان مثلُ هذا الحلفِ يتحوَّلُ إلى نَسَبٍ، ويصبحُ الحُلفاءُ وكأنهم قبيلة واحدة[3]... ولم تكن الحمايةُ والعونُ والرعايةُ واجبةً على المتحالفين أحَدِهم قِبَلَ الآخر وحَسْبُ، بل كانت واجبةً أيضاً على أحَدِهم قِبَلَ حُلَفاءِ الآخَرِ والمُتَخفِّرين به. فكانت قريشٌ مثلاً إذا خرجت بتجارتها من مكة قاصدةً سوق «دُومَةِ الجَنْدل»، لم تَتخفَّرْ بأحَدٍ من قبائل العرب، لأن طريقها إليها يمرُّ على أَحْياءِ من مُضَر[4]، ومنازلَ لحلفائهم... وعامَّةُ قبائل مُضَر لم تكن تتعرَّضُ لتجار مُضَر، ومنهم قريشٌ، ولا يُؤْذِيهم حليفٌ لمُضَرِيٍّ، كان ذلك مُتَّفقاً عليه بينهم...

---

(١) تاريخ الطبري: ٢/ ٢٥٢.

(٢) الكامل: ١/ ٣٤٠ ـ ٣٤١.

(٣) المفصَّل: ٤/ ٣٧٢ ـ ٣٧٣، ٣٨٥، والمحبَّر: ١٦٨ ـ ١٦٩، والمعارف: ٦٩.

(٤) مُضَرُ بنُ نزار: بَنوهُ أهلُ الكثرة والغَلَبة في الحجاز ونجد. أعظمُ قبائلهم قيسُ بنُ عَيْلان، وتميمُ بنُ مُرٍّ، وخُزَاعةُ، وكنانةُ بن خُزَيْمة، وأسَدُ بنُ خزيمة، والمعلوم أن بني قريش هم من قبيلة كنانة بن خُزَيْمة.

وإذا خرجوا من ديار مُضَر، فورَدُوا منازِلَ بني كلب[1]، في بادية الشام، كانت بنو كلبٍ ترعاهم، ولا تتعرَّضُ لهم بسُوءٍ، لأن لها حِلْفاً مع بني تميم، وتميمٌ من مُضَر. فإذا أخذوا طريقهم على بني طيِّيء في بلاد نَجْد، لم تعرِضْ لهم طيِّيءٌ بأذى، بل تُقدِّمَ لهم العونَ، وتَدُلُّهم على ما أرادوا، لأن لها حلفاً مع بني أسد بن خُزيْمة، وأسَدٌ من مُضَر... فإذا أخذوا طريق العراق يريدون سوق «الحيرة» مثلاً، تخفَّرُوا ببني عمْرو بن مَرْثَد من قيس بن ثعلبة[2]، فتُجِيزُ لهم ذلك قبائلُ ربيعة بن نزار جميعاً[3]... ومعنى الخفارة هنا أنهم دخلوا في جِوَارِهم وذِمَّتهم وعهدِهم، فكأنهم عقدوا حلف حماية معهم، يظلُّ قائماً ما داموا في ديار ربيعة.

وعلى هذا النحو كانت الأحلافُ والمواثيقُ المعقودةُ بين العرب، قاعدةً رئيسةً كبرى، أسهمت في إشاعة كثير من الطمأنينة والسلام في نفوس التجار والمسافرين، وأدَّتْ إلى ازدهار التجارة وقيام مواسم الأسواق في مواعيدها، ولا سيما أنهم أضافوا إليها من القداسة والإشْهَارِ، ما جعل أمرَ الخروج عليها صعباً جداً عند المتحالفين[4]. وقد لاحظنا في حرب الفِجَار الثاني، أن زعيم هوازِنَ عُرْوَةَ الرَّحال، حاول إجازةَ قافلة النعمان بن المنذر، على غير العُرفِ المعهود، أو خلافاً للمحالفات المتفق عليها بين القبائل، وعلى كُرْهٍ من بني كنانة، ومن غير أن يُراعي شأنَهم في ديارهم، وكان فريقٌ

---

(١) كلْبُ بن وَبَرَة: من قضاعة، من عرب الجنوب، وأشهر قبائلهم: طيِّيء، والأزْدُ، وغسان، ولخم، وجذام، وهمدان، والأوس والخزرج، وخثعم، وعاملة.

(٢) قيس بن ثعلبة: من ربيعة بن نزار، من العدنانية. منازلهم بين اليمامة والبحرين والعراق. منهم بنو عبد القيس، وأسد، وبكر بن وائل، وتغلب بن وائل، وحنيفة بن لُجَيم، وشيبان.

(٣) المحبَّر: ٢٦٤ ـ ٢٦٥، والأزمنة والأمكنة: ٢/١٦٢.

(٤) المفصَّل: ٤/٣٨٨.

منهم ما يزال مَوْتُوراً من النعمان، لقتله رجُلاً من بني بكر بن عبد مناة بن كنانة، فهاجت لذلك حربٌ استمرَّ النزاعُ فيها خمسَ سنين، ثم انتهت بالصلح على أن تعود الأمورُ إلى ما كانت عليه[١].

ومن الممكن أن نَعُدَّ الأحلافَ والمواثيقَ كالقوانين والأعراف، كانت تُحْكِمُ علائق الأمن بين القبائل، وتُنظِّم علائقها بالآخَرين، ولا سيما المسافرين وقوافل التجار المرتحلين عَبْرَ مناطقها. فقد كانت كلُّ قبيلة تحظرُ دخولَ الغرباء في أرضها، إلا إذا كانوا من قبيلةٍ حليفةٍ، أو كانوا في جِوَارِ أحد أبنائها... أما قوافلُ التجارة فلم يكن لها بُدٌّ من أن تُؤدِّيَ إلى زعماءِ القبيلة ضريبةَ المرورِ بأرضهم، كي تَجُوزها في أمنٍ وسلام بحمايتهم.. وقد ذكرت الأخبارُ أنه كانت للمُلوك في بلاد الفُرس والروم والحبشة والعراق والشام وغيرهم، تجاراتٌ في أسواقِ اليمن وغيرها من أسواق التجارة الكبرى في بلاد العرب، وكانت لهم عهودٌ، وعُقودٌ، وحِبَالُ جِوَارٍ مع كثير من زعماء القبائل، لحماية تجاراتهم وقوافلهم من أن يَعْرِضَ لها أحدٌ بسوءٍ في الطرُق التي تمرُّ عبر مناطقهم، وكانت هذه العُهودُ في حُكم المواثيق والمعاهدات التي تُعْقَدُ بين الدول، وتُنظِّم أصولَ التجارة وحقوق المرور[٢]...

وكثيراً ما كان زعماء القبائل يُعِيدُون ما جُعل لهم أجْراً على الحماية، إذا عجزوا عن توفير الأمن المطلوب للقافلة[٣]... فقد كانت تلك القوافلُ، بما تنقلُهُ من التجارات والأموال، هَدَفاً مُغْرِياً لقُطَّاع الطرُق واللصوص

---

(١) عباس محمود العقاد ـ إبراهيم أبو الأنبياء: ١٤٥.
(٢) المفصَّل: ٥/٦٢٨ ـ ٦٢٩.
(٣) فجر الإسلام: ١٣.

والصعاليك، أو لأبناء قبيلةٍ أخرى مُعادِيَةٍ لأصحاب العُهود من القبائل الأُخرى، ولم تكن المواثيقُ والعقودُ كافيةً دائماً لحماية القوافل من الغارات المُباغِتَة التي قد تقع عليها، فكان قادتُها يحملون معهم الهدايا والألطافَ والرُّشَىٰ، يُقدّمونها إلى من يَعْتَرِضُهم، أو يَزِيدون في الجُعَالاتِ المتَّفق عليها مع زعماء القبائل، لِيَبْذلُوا مَزيداً من الجهد في توفير السلام والأمن للقافلة. . . ولذلك كانوا يَعدُّون يومَ عودةِ القوافل سالمةً بتجاراتها وأموالها ورجالها إلى ديارها، يومَ عيدٍ وفَرَحٍ عند أهل تلك الديار، وأصحاب الأموال منهم، لما كانوا يُصادِفُونه من مخاطِرِ الغزو والغارات[1].

* * *

(١) المفصَّل: ٢/ ٩٠.

الفصل الثالث

الجوار والخفارة

المطلب الأول ـ معنى الجوار:

ثَمَّةَ قاعدةٌ أخرى خطيرةٌ كانت عند عرب الجاهلية كالقانون، أو أشدَّ منه قوّةً وحُكْماً في توفير الأمن وإشاعة السلام، هي الجِوَارُ أو الخفارة، وكانت تُعَدُّ من مكارم الأخلاق[1]، والعادات النبيلة، وعلامات المروءة، استفاد منها المظلومُون والخائفون، والمسافرون المُنفَرِدون، والغرباءُ المُنقَطِعون[2]، والخُلَعاءُ لا يجدون مَن يُؤْويهم أو يحميهم... فالمرءُ من هؤلاء كان يلجَأُ إلى أَحَدِ أشراف العرب وسادتهم، ويطلب منه أن يكون في جِوارِه، أي في ذِمَّتِه، فإذا أعطاهُ عهداً بذلك، وَجَبتْ عليه حمايتُه ونُصْرتُه ممّا يحمي منه نفسَهُ وأهلَه، وإذا قَصَّرَ في ذلك عُدَّ ناقِضاً للعهد والذِمَام، وهو أمرٌ يُعَيَّرُ به فاعلُه بين العرب... «وقد اشتُهر بعضُ أشراف العرب بإجارة الخلعاءِ وحمايتهم»[3]، كما كانت العرب «تُمتدح بالذَبِّ عن الجار، فيقولون: فلانٌ منيعُ الْجار، حامي الذمار»[4].

---

(١) تاريخ التمدن الإسلامي: ٢/ ٣٠٩ ـ ٣١٠.

(٢) المفصَّل: ٤/ ٣٦٤.

(٣) الشعراء الصعاليك في العصر الجاهلي: ٩٤.

(٤) العقد الفريد: ١/ ١٣٥.

فالجوار حِلفٌ، وذِمَّةٌ، وعهدٌ، وأَمَانٌ، وخفارةٌ[1]... والذِمَّةُ عهدٌ، وكفالةٌ، وحُرْمَةٌ، وأمَانٌ، وضَمَانٌ... وتَلْزَمُ المَذَمَّةُ كلَّ مُضَيِّعٍ للذِمَّة والذِمَام[2]. وخَفِيرُ القوم مُجِيرُهم، الذي يكونون في جِواره وضَمانِهِ ما داموا في بلاده، يدفعُ عنهم، ويحميهم حتى يُبلِغَهم مَأْمَنَهم، ولو كلَّفهُ ذلك حياتَهُ، وحياةَ أبناءِ قبيلته[3]. وكانوا يَعُدُّون الضيفَ النازلَ بهم جاراً، يجِبُ عليهم رعايتُه وحمايتُه وغَوْثُه حتى يُفارِقَهم[4]. وعَدُّوا المرأةَ كذلك جارةَ زوجها، لأنه مؤتَمنٌ عليها، مُلتَزِمٌ بالإحسان إليها، والدفاع عنها ما بَرِحَتْ في حُرْمَتِهِ وحَرِيمهِ، وكان من عادتهم في التحية أن يقولوا: سلام عليكم، فكأنه علامةُ المُسالَمةِ، وأنه لا حربَ هنالك[5]... وإن قال أحدُهم: أَصْحَبتُ فلاناً، فإنه أراد: أَجَرْتُه وحَفِظتُه ومَنَعْتُه[6]... ولمّا كانت القبيلةُ وحدةً مُتَماسِكةً، لزِمَ أن يتضامَنَ أبناؤها جميعاً في الوفاء بحقوق الجار، وخَفَارتِهِ، ولو أجارهُ واحدٌ منهم لا أكثر، وهو ما ظلَّ مَرْعِيّاً في الإسلام، فكان الرجلُ من المسلمين إذا أعطى جيشَ العدوّ أماناً، جاز ذلك على جميع المسلمين، وليس لهم أن ينقضُوا عليه عهدَه، ولا أن يُخْفِروا ذِمَّته[7].

* * *

---

(١) لسان العرب: ٤/ ١٥٤ (جور)، و ٤/ ٢٥٣(خفر)، وتاج العروس: ١١/ ٢٠٦ ـ ٢٠٧ (خفر).
(٢) لسان العرب: ١٢/ ٢٢١ (ذمم).
(٣) العقد الفريد: ٢/ ٧ ـ ٨.
(٤) لسان العرب: ٩/ ٢٠٩ (ضيف).
(٥) المرجع نفسه: ١٢/ ٢٨٩ (سلم).
(٦) المرجع نفسه: ١/ ٥٢٠ (صحب).
(٧) المرجع نفسه: ١٢/ ٢٢١ (ذمم).

المطلب الثاني ـ حقوق الجار:

ولا شك في أن «قانون الجِوار» عند العرب كان وَجهاً مُشْرقاً من وُجوهِ الارْتقاءِ النفسيّ، والسُموِّ الخُلُقيّ، وعلامةً مُميّزةً يجبُ التوقّفُ عندها، والتأمُّلُ فيها، لكي نُدركَ مقدارَ ما كانوا عليه من المروءة والشهامة والوفاء، حتى أن بعضَ صُورِ الجِوار في الجاهلية كادت أن تُشبه الضمانَ الاجتماعي في عددٍ من البلدان الأكثرِ ارتقاءً في العصر الحاضر!

من ذلك مَكْرُمَةٌ في بني بَجيلة[1]، وقد عُدَّتْ من مناقب العرب في الجاهلية، لم ينزلْ بهم ضَيفٌ قط، إلا عَمَدوا إلى مالِهِ فحَسَبُوهُ، ودَفَعُوه إلى رجُلٍ منهم يرضَوْن أمانته، ومانُوهُ بأموالهم ما أقام بين أظْهُرهم[2]، فإذا أراد السَّفَر، أَدَّوْا إليه مالَهُ، ورحَلُوا معه ليكونَ في خِفَارتهم وجِوارهم، فإن مات في الطريق دفعوا دِيَتَهُ إلى أهله، وإن قُتِل، طلبوا بدمه حتى يثأروا له، وكأنه منهم، وإن سَلِمَ ألْحَقُوهُ بمَأْمَنِهِ وأهله[3]. . .

ومن ذلك أيضاً أن الأعْشَى امْتَدحَ الأسْود العَنَسيَّ[4]، فأعطاه جائزةً كبيرةً من الحُلَلِ والعَنْبر وغيرها، ولمّا رجع خافَ الطريقَ على ما معه من الأموال، فقَصَد إلى عَلْقَمة بنِ علاثَة، وهو سيدٌ من زعماء بني جعفر بن كلاب، فقال له: أجِرْني. . . فقال: قد أجَرْتُك. قال: من الإنْسِ والجِنّ؟.

---

(١) بَجِيلة: حيٌّ كبير من اليمنيَّةِ، وهم إخوةُ خَثْعَم. كانت منازلُهم سَرَوات اليمن والحجاز إلى تَبالة. تفرعت منهم أربع قبائل كبرى.

(٢) مَانُوُه: احتملوا مُونَتَه وقاموا بكفايته. بين أظهرهم: في وسطهم.

(٣) المحبَّر: ٢٤٢ ـ ٢٤٣.

(٤) الأَسْوَدُ العَنَسيُّ: عَبْهَلَةُ بن كعب، من مَذْحج. كان رئيساً بطّاشاً من رؤساء اليمن. أسلم ثم ارتدَّ وتنبّأ واستهوى قومَهُ بالأعاجيب، وكان يكره أبناء الفرس. اتسع سلطانُه حتى غلب على صنعاء ونجران وحضرموت والبحرين وغيرها. قتل سنة (١١ هـ).

قال: نعم! قال: ومن الموت؟.. قال: لا.. فأعاد الأعشى إليه جِوارهُ، وأَحَلَّهُ منه، ومضى إلى عامر بن الطفيل، وهو فارسٌ وسيدٌ من سادات بني جعفر بن كلاب أيضاً، فقال له: أَجِرْني! قال: قد أَجَرْتُك. قال: من الإِنْسِ والجنّ؟ قال: نعم. قال: ومن الموت؟ قال: نعم... فقال الأعشى: وكيف تُجِيرني من الموت؟ قال: إذا مِتَّ وأنتَ في جِواري بعثتُ إلى أهلك الدِّيَة من مالي!. فقال الأعشى: الآن علمتُ أنك أَجَرْتَني حقاً... ثم مَدَح عامراً وهجا علقمةَ، فقال علقمة: لو علمتُ الذي أراد كنتُ أعطيتُه إياه[1]...

وكان الرجلُ منهم إذا أجار أحداً، ثم اقْتضَاهُ الوفاءُ بحقوق الجِوار، أن يقتلَ أخاهُ ثأراً لجارِهِ، فَعَل... وقد جاء في أخبار الجاهلية، أن رجُلاً من بني عامر بن كلاب اسْتَجارَ عُمَيْرَ بنَ سُلمى الحنفيَّ، وكانت معه امرأتُه، فجعل قرينٌ، أخو عُمير، يتحدثُ إليها، فبلغ ذلك زوجَها فنَهاها عن الحديث معه، فانتهتْ. فلما رأى قرين ذلك وثَبَ على زوجها فقتله، وعُميرٌ غائبٌ... ثم قَدِم فأخَذَ أخاهُ يبتغي القصاصَ منه بجاره المقتول، فأتاهُ وجوهُ بني حنيفة فكلَّموهُ في الأمر، فقال: والله لا أَدَعُهُ، أو يعفُوَ عنه جاري! فأتَوا أخا المقتول وزادوا له في الدِّيَة، فأبَىٰ! فأتتْ عُميراً أمُّهُ، وهي أمُّ قرين، فكلَّمتْه في الأمر، فأبَىٰ، ثم عَمَدَ إلى أخيه، فأخْرَجَه من الحيّ حتى قَطَع به وادي اليمامة، فربَطهُ إلى نخلة، وقال لأخي المقتول: أمّا إذ أبَيْتَ أن تعفُوَ، أو تأخذَ الدِّيَةَ، فأمْهِلْني حتى أَقطعَ الوادي راجعاً، ثم اقْتُلْهُ ولا أَرَيَنَّك!... فأمْهَلَهُ، ثم فَعَل[2].

ومما يذكر في هذا السبيل أيضاً، أن يزيدَ بنَ المهلَّب لمّا هرب من

---

(١) الأغاني: ٩/١١٧.
(٢) المحبَّر: ٣٥١ ـ ٣٥٢.

سجن الحجاج، اسْتَجارَ بسليمان بن عبد الملك، فكتب الحجاجُ في قتله إلى أمير المؤمنين الوليد بن عبد الملك، فلم يزل سليمانُ يُكلّمه فيه، والوليدُ يقول: لا بدَّ أن تُسْلِمَهُ إليَّ، ففَعل سليمانُ، ووجَّه إبنَهُ أيُّوبَ معه، وقال له: لا تُفارِقْ يدُكَ يَدَهُ، فإن أُريد بسوءٍ، فادْفَعْ عنه حتى تُقْتَلَ دُونَه.

* * *

المطلب الثالث ـ أشكال الجوار

وكانت للجِوار في الجاهلية أشكالٌ متعددةٌ، ولكن تأمين الخائفين كان خيرَ وجوهها، وأكثرَها مروءةً ونُبلاً... فكان من عادة أشراف العرب إذا حضروا المجامعَ العامَّةَ، والمواسم الكبرى، أن يُجيروا الخائفين، ويُطعموا الجائعين، مثلما كان يصنعُ عامرُ بنُ الطفيل في سوق عكاظ[1]. وبعضُهم كان يُقيم موضعاً، يجعل منه ملجأً يعوذُ به كلُّ من كان يبحث عن مُجيرٍ يُؤمِّنُه، أو يُعينه على مكروهٍ أصابه، كقُبَّةِ المعَاذَةِ، وهي قُبَّةٌ من جلد، رَفعها عوفُ بنُ أبي عمرو من بني شيبان، كان لا يدخلها خائفٌ إلا أَمِنَ، ولا جائعٌ إلا شَبِع، وكانت تُعَدُّ من مناقب العرب في الجاهلية[2]... وكان من عاداتهم أن المستجير إذا أتى بيتَ رجُلٍ يطلبُ جِوارهُ فلم يجِدْهُ، عَقَدَ طرفَ ثوبه بحبلٍ إلى جانب البيت، فإذا فعل ذلك وجَبَ على صاحب البيت أن يُجيرَهُ، وأن يطلبَ له بظُلاَمته[3]. وفي هذه الحال تكون خفرةُ الجار ثلاثة أيام، تنتهي بانتهائها واجباتُ المجير في حماية جاره إلا إذا جَدَّدَ له جواره، وسأله البقاء[4]... وفي أخبار الجاهلية أن الرجل إذا أتى قوماً يستجيرُ بهم،

---

(١) مجمع الأمثال: ٢/ ٤٦.
(٢) المحبر: ٢٤١ ـ ٢٤٢.
(٣) الأغاني: ٣/ ٥٧.
(٤) المفصَّل: ٤/ ٣٦٤.

أو يأخذُ منهم عهداً، كانت له عليهم حصانةٌ مُوقَّتة حتى ينظروا في أمره، فهو، ما لم يُجَرْ أو يأخُذِ العهدَ، هَدْيٌ، له حُرْمَةٌ كحُرْمة الهَدْي إلى الكعبة، فإذا أخذ العهد منهم فهو حينئذٍ جارٌ لهم، وفي هذا المعنى قال زهير:

فلم أرَ مَعْشراً أَسَرُوا هَدِيّاً ولم أرَ جارَ بيتٍ يُسْتَباءُ[1]

يريدُ أن الهَدِيَّ من الرجال لا يمكن أن يُؤْسَرَ بما لَهُ من الحُرمة، وأن الجارَ لا يمكن أن يُقتَل[2]، وإن كان قاتلاً، لأن قتله محرَّمٌ بأحكام الجِوار. وتسميتهم طالبَ الجوار هَدياً تشير بوضوح إلى القداسة التي كانت للجوار في نفوسهم، ولا سيما أن بعضهم كان يُقْسم على حماية جارِهِ في بيوت الله، وكان القَسَمُ عادةً يتخذُ شكلَ إعلان في المجامع العامة أو الأسواق الموسمية الكبرى، ليَعْلَم به الناسُ جميعاً، وليكونَ المجيرُ مُلْزَماً بالحفاظِ على جارِهِ، فإن قصَّر في شيءٍ من ذلك ازْدَراهُ العربُ واحتقروه[3].

ومن طريف ما يُذكر في هذا القبيل، أن السُّلَيْك بنَ السُّلكةِ، الشاعر الصعلوك، أغار يوماً على قومٍ، فأحاطوا به، فلما علم أنه مأخوذٌ لا محالة، قصد إلى أقرب بيوتهم، ودخَل على امرأةٍ منهم واستجار بها، فأجَارتْهُ، وأدْخَلتْهُ تحت ثوبها، واسْتَلَّتْ سيفاً، وقامت دُونه تمنعُه منهم، فأبَوْا إلا أن يأخذوه، فكشفت خِمَارَها عن شَعرها، وصاحتْ تستغيثُ بإخوتها، فجاؤوها ودَفَعُوا القومَ عن جارها، وخَلُّوا عنه حتى بلغ مَأْمَنَهُ ونجا من القتل، ثم مَدَحَها بقصيدة من شعره، ذكر فيها حُسْنَ جِوارِها له[4]. هذا على الرغم من أن

(١) يُسْتَباءُ: من البَواء أي القَوَد وهو القِصَاصُ أو قتلُ القاتل بدل القتيل.
(٢) لسان العرب: ١٥/٣٥٩ (هدي).
(٣) المفصَّل: ٤/٣٦٠.
(٤) الأغاني: ٢٠/٣٥٤ ـ ٣٥٥.

السُّلَيْك كان صعلوكاً صاحبَ غاراتٍ، واتِراً لكثير من الأحياء.

* * *

المطلب الرابع ـ الجوار حلفٌ وعهد:

فالجوارُ إذن حِلْفٌ، وكلاهما له حُرْمَةٌ شديدةٌ، وقداسةٌ عند العرب، غير أن الحلف قد يكون اتفاقاً على حربٍ ضد عدوٍّ مُشترك، أو عقداً على عدم التقاتل بين المتحالفين، أو تعهُّداً بنُصْرة الحليفِ حليفَه إن أصابه مكروهٌ أو وقع عليه اعتداء. . . أمّا الجِوار فهو عهدٌ بالدفاع عن الجار، وحمايته، وضمانٌ بخفَارتِهِ ما دام في ذِمَّة المجير، حتى يُبْلِغَهُ مَأمَنَهُ، أو يرفعَ عنه الظلمَ، أو تنقضي مدةُ الجِوار، ويلتزمُ المجيرُ بكل ذلك وإن كلَّفَهُ حياتَه وحياةَ أهله وعشيرته، بينما يلتزمُ الجارُ ألاّ يُسِيءَ إلى مَن أجاروه، أو يُسبِّبَ لهم الأذى، فإن فعل شيئاً من ذلك عُدَّ لئيماً، وحقَّ لهم خَلْعُه من جِوارهم، وعليهم إشهارُ هذا الخلع في الأسواق والمجامع العامَّة، كي تَسقُطَ الحقوقُ التي نشأتْ له عليهم بالجوار، ويَسقطَ عنهم التزامُهم تَبِعاتِ أعماله قِبَلَ الآخرين.

وقد أبْدَعَ صُنْعاً زهيرُ بنُ أبي سلمى في شِعْره، حينما ذكر أن الجِوار عقدٌ من العقود المُلزِمَة للمُجِير يُنْشِيءُ حقوقاً عليه للجار، يمكن التقاضي بشأنها لإثباتها، فقال:

وجارُ البيتِ، والرجُلُ المُنَادي ... أمامَ الحيِّ، عَقْدُهُما سَواءُ
جِوارٌ شاهِدٌ عَدْلٌ عليكم ... وسِيَّانِ الكفالةُ والتَّلاءُ
فإن الحقَّ مَقْطَعُهُ ثلاثٌ ... يمينٌ أو نِفَارٌ أو جَلاءُ[1]

---

(١) ابن قتيبة ـ الشعر والشعراء: ١٤٠.

فجعَلَ الجِوارَ جِوارَيْنِ، الأولُ: جِوارُ المُقِيم، وهو الذي يأتي القومَ يستجيرُ بهم، فيُجِيرُونَه، فيُقيم بينهم، وعقدُ هذا الجارِ عقدُ كفالةٍ، ومنه المُكافِلُ والكفيلُ بمعنى المُعَاقِدِ والمُعاهِد والمُجَاوِر[1]. . . والثاني: جِوَارُ المُسَافِرِ العَابِر، وكان من عادة العرب في الجاهلية، إذا أراد أحدُهم سفَراً، وكان يَخْشَىٰ الطريق، «أخَذَ عهداً من سيِّدِ كل قبيلةٍ، فيأْمَن به ما دام في تلك القبيلة، حتى ينتهيَ إلى الأخرى، فيأخذ مثلَ ذلك أيضاً، يريدُ به الأمَانَ، فهذا حَبْلُ الجِوار»[2]، وعَقْدُهُ، كما يبدو من شعر زهير، هو عقدُ التَّلاَءِ، والتَّلاَءُ: الضَّمَانُ والجِوارُ والذِّمَّةُ، وهو شيءٌ يَكتُبُ عليه المُتْلي إسْمَهُ، ويُعطيه للرجُل المسافِر، فإذا صار إلى قبيلةِ المُتْلي، أو حُلَفائِه، أراهم ذلك الشيءَ، وجازَ أرضَهم فلم يُؤْذَ. . . ومن ذلك قولُهم: أتْلَيْتُهُ سهماً، أي أعطيتُه إيّاهُ لِيَسْتَجيزَ به، ويأمَنَ على نفسه وماله[3]. . . وكلا النوعين: الكفالةُ والتَّلاءُ واحدٌ، مُنْشِيءٌ لحقوق الجِوار، لأن عَقْدهما في الأصل سواءٌ، والحقُّ إنما يَثْبُتُ بإحدى ثلاثٍ: يمينٍ، أو محاكمةٍ إلى حاكم يَقْطعُ بالبيِّنات، أو جَلاءٍ بِبُرهانٍ، فَتَتَّضح القضيَّةُ وينجلي الحقُّ[4].

* * *

المطلب الخامس ـ الجوار والخفارة:

ولا بُدَّ من عودةٍ إلى حديث الخفارة، إذ ذكرنا أنها شكلٌ من أشكال الجِوار، يَضمنُ فيه الخُفَرَاءُ سلامةَ المتخفِّرينَ بهم، أو حُلَفَائهم ومَن كانوا

---

(١) لسان العرب: ١١/ ٥٩٠ (كفل).
(٢) لسان العرب: ١١/ ١٣٥ (حبل).
(٣) المرجع نفسه: ١٤/ ١٠٤ ـ ١٠٥ (تلا).
(٤) الشعر والشعراء: ١٤٠، والبيان والتبيين: ١/ ٢٠٣.

في ذِمَّتِهم وعَهْدِهم أو جِوارهم، ما داموا في ديارهم، حتى يَجُوزُوا أرضَهم أو يَبلُغُوا مَأمَنَهُم... ومنه قولُ ابن حبيب في سوق المشقَّر بهَجَر: «فكان مَن يَؤُمُّها من التجار يَتَخفَّرون بقريش، لأنها لا تُؤتَى إلا من بلاد مُضَر»[١]، يريدُ أنهم كانوا يستجيرون بقُريشٍ، إن لم يكونوا من قبائل مُضَر، فإذا مَنَحتْهم حقَّ الجِوار، أمْضَتْ أحياءُ مُضَر وحُلَفاؤها كفالةَ قريشٍ لهم، ولم يُؤْذِهم أحدٌ منها... وبذلك جعل ابنُ حبيب خفارة التجار، المرتحلين إلى سوق المشقَّر، مَكْرُمةً خَصَّتْ بها أحياءُ مُضَرٍ قُريشاً، لأنهم كانوا القَوَّامين على الحرمات بمكة[٢]... بينما اكتفى المرزوقي بالقول: «وكان جميعُ من يأتيها لا يَقْدر عليها إلا بخفارة...»[٣]، ذلك أن السوق كانت تقومُ بجِوار كلٍّ من: عبد القيس، وهي من قبائل ربيعة بن نزار، وتميمٍ، وهي من قبائل مضر بن نزار[٤]، فالطريق لم تكن كلُّها إذن من بلاد مُضَر، بل كانت هنالك أحياءٌ من ربيعة ومن غيرها، ولا بُدَّ من التخفُّر بها، إلا إذا كانت لقريشٍ، أو حلفائها من مُضَر، عقودٌ مع أحياءِ ربيعةٍ، أو مع بعضها، على نَحوِ ما سَبق ذِكرهُ.

ومن ذلك قولُهم أيضاً، إن جميع من كان يختلف إلى سوق الشِّحْرِ من العرب، بتجارةٍ، كان يَتَخفَّرُ ببني محارب[٥]، من قبيلة مَهْرَة بن حَيْدان[٦].

---

(١) المحبَّر: ٢٦٥.

(٢) المحبَّر: ٢٦٥.

(٣) الأزمنة والأمكنة: ٢/ ١٦٣.

(٤) المحبَّر: ٢٦٥، والأزمنة والأمكنة: ٢/ ١٦٢.

(٥) المحبَّر: ٢٦٦، والأزمنة والأمكنة: ٢/ ١٦٤.

(٦) مهرة بن حيدان: قبيلة عربية كبرى من قضاعة، من الجنوب. كانت منازلها في ناحية الشِحْر، بين عُمَان وحضرموت وعدن، والشِحْر في العربية الجنوبية معناه الساحل، فاشتُهر الإقليم كلُّه باسم شِحْر مَهْرَة، وإلى مَهْرَة يرجع كلُّ مهريّ.

وهذا كان قُبيل ظهور الإسلام على ما ذكر الرواة، أما قبل ذلك، فلعلَّ الخفارةَ كانت في أحْياءٍ أُخرى من مَهرة. والعِلَّةُ في وُجوبِ الخفارة على مَن يَقْدمُ شِحْرَ مَهرة، أن الطريق إليه طويلةٌ وعرة، يقطعُها المسافِرُ في نحوِ شهرٍ، سواء أكان قادماً من عُمَان، أو قادماً من عَدَن. وكانت سوقُ الرابية بحضرموت كذلك، لا يصلُ إليها أحدٌ إلا بخفارة، أي بجِوارِ إحدى قبائلها وكفالتها، لأن طريقها شاقَّةٌ أيضاً، وطويلةٌ، يَسلَخُ المسافرُ إليها من عَدن نحوَ شهرٍ، ومن صنعاءَ نحوَ أَحَدَ عشَرَ يوماً، وكانت أَحْيَاءٌ من بني كِنْدَة تَخْفِرُ الناسَ فيها، وتكْفَلُهم حتى تُبْلِغَهم السوق آمنين، وكان ذلك يُعَدُّ مَكْرُمَةً لبني كِنْدة[1]. . . وإذا نظرنا في هذه الحالات، وجدنا أن الخفارة فيها إنما هي عهدٌ من عهود الجِوار، موضوعُهُ كفالةُ التجار أو المسافرين أو العابِرين، وهو مَوْقُوتٌ بمقدارٍ مُحدَّدٍ من الزمن، أي أنَّ له أَجَلاً ينقضي باجْتياز هؤلاء بلادَ الخفير، أو بُلوغِهم مَأمَنَهم. وحُكمهُ حُكمُ الوفاءِ بالعهد، والحفاظِ على حُرْمةِ الجار، والالتزام بمكارم الأخلاق.

* * *

المطلب السادس ـ الخفارة المأجورة:

غير أن للخِفَارة عند العرب معنىً آخَرَ هو: جُعْلُ الخَفِير[2]. . . والجُعْلُ هنا، أو الجُعَالةُ: ما يُعْطىٰ للخفير أجراً على خِفَارته. ومن ذلك نتبيَّنُ أن عرب الجاهلية عرفوا شكلاً آخَر من عهود الخفارة يقومُ على حُكم المنفعة، وكان رؤساءُ القبائل أو أشرافُها يلتزمُونَ فيه بحماية قوافل التجارة

---

(١) المحبَّر: ٢٦٦، والأزمنة والأمكنة: ٢/ ١٦٥، ومعجم البلدان: ٢/ ٢٧٠.
(٢) لسان العرب: ٤/ ٢٥٣ (خفر).

وخفارتها، في مُقابل جُعْلٍ يُجْعَلُ لهم أجراً على عملهم. وكانوا كثيراً ما يُعِيدونَ الجُعْلَ إلى أصحابه، إذا عجزوا عن توفير الأمن للقافلة[1]. ويُذْكر أنهم كانوا أحياناً، في هذا الشكل من الخفارة، يُصْحِبُونَ القوافِلَ بعضاً من رجَالِهمُ الأشِدَّاء، يعملون لها عملَ الخُفَراءِ، أي الحُمَاة، ويَدْفَعون عنها ذُؤْبانَ العرب وصَعَاليكَهم، ويُوَفِّرون لها سلامةَ الطريق[2]، بما كان لهم من دِرايةٍ بمواطن الخوف والحَذَرِ، وعِلْمٍ بِمسَالكِ النجاة، ومواقع المياه، ولا سيما في مَفَازاتِ الصحراء، وشِعَابِ الجبال وآكامِها، أو في المواضع التي لم تكن تَدِينُ بالطاعة لأحد. فكان في استعمال أبناء القبائل التي تنتشرُ على طرُق التجارة، خُفَراءَ أو أَدِلاَّءَ للقوافل، كثيرٌ من الأمان للتجّار والمسافرين، كما كان فيه منافعُ كبيرةٌ للقبائل، تجعلها حريصةً على توفير الأمن في مناطقها وحيث يمتدُّ سلطانُها.

على أننا لا بدَّ أن نُميِّزَ في «الخفارة المأجورة» بين نوعين من الجُعَالات:

الأوّلُ: جُعالةٌ تُعَدُّ رشوةً أو هديَّةً يُقَدِّمها قادةُ القوافل إلى القبائل التي تُجِيرُهم عند مرورهم ببلادها.

والآخَرُ: إتاوةٌ، أو ضريبةٌ يفرضها زعماءُ القبائل على قوافل التجارة، إذا ما عَبَرَتْ أرضَهم، على نحو ما تفعله الحكوماتُ اليومَ في اسْتيفائها الضرائبَ على تجارة المرور، أو العُبور. غير أن واجبَ سادة القبائل يومئذٍ، كان حمايةَ القافلة، على الحالَيْنِ، ما دامت في أرضهم، وإذا اعتَدىٰ عليها

---

(١) الشعراء الصعاليك في العصر الجاهلي: ١٣٩.
(٢) المرجع نفسه: ١٣٨.

مُعْتَدٍ تَعقَّبُوهُ ليأخذوهُ بذَنْبِهِ، ويُعِيدُوا ما اسْتَلَبه إلى أصحابه[1]، وإلا لحِقَ بهم العارُ بين القبائل.

ويمكن أن يدخلَ في معاني الخفارة المأجورة «الإيلافُ» الذي اشتُهرت به قريشٌ في رحلتيْ الشتاء والصيف، إلى اليمن والشام، فهو إن لم يكن بمعنى أُلْفَةِ الرحلة وتَعوُّدِها، كان بمعنى المُقَارَبَة والمُدَارَاةِ والتأنيس، لا بمعنى العُقود والعُهود والحِبال، التي زعم الإخباريون أن بني عبد مناف أبْرَمُوها مع الملوك والرؤساء... وما هو في الحقيقة بأكثرَ من تألُّفٍ لرؤساءِ القبائل على طُرُق التجارة، بالرُّشَىٰ والهدايا والألْطافِ، أو بإشْراكهم في رؤوسِ أموال القوافل، وإعطائهم نصيباً من الأرباح، أو بمنحهم جُعالةَ مُرورٍ مُعيَّنة، واستئجارِ إبِلِهم في نقل المتاجِر، واستعمالِ أبنائهم في حراستها. وبهذا التدبير أَمِنُوا على أنفُسهم وأموالهم، وأَلِفُوا رحلات القوافل، من غير خوف، إلى أيّ مكان شاؤوا. وقد منَّ اللهُ تعالى عليهم إذ يَسَّرَ لهم أُلْفَةَ الرحلة في الشتاء والصيف، وتعوُّدَها، فأمرهم بقوله: ﴿... فلْيَعْبُدوا ربَّ هذا البيت الَّذي أطعمهم من جُوعٍ وآمَنَهم من خوف﴾[2]

* * *

فتَوْفيرُ الأمن في طرُق القوافل كان غالباً مصلحةً حيويةً للقبائل، لم يكن لها بدٌّ من الحرص عليه، حِرصَها على سائر مصالحها، ومن شأن ذلك أن يُفْضِيَ إلى الاعتراف بأن معظم الحوادث، التي انتُهِبتْ فيها بعضُ قوافل التجارة في أرض العرب، مَرَدُّهُ إلى امتناع قادة القوافل عن أداءِ ما عليهم من

---

(١) المفصَّل: ٧/ ٣٢٢ ـ ٣٢٥.

(٢) سورة قريش: الآية ٣ و٤.

إتاوات المرور، أو الرُّشَىٰ، إلىٰ سادة القبائل، أو إلى استعمال وسائل الحِيلَة لحرمانهم من حقوقهم فيها، وربما كان السببُ أحياناً مُغَالاةَ رؤساء القبائل في مَقَادير الإتاوات، أو كان بدافع الثأر والانتقام في حوادثَ شخصيةٍ خاصَّةٍ.

وقد جاء في أخبار الجاهلية، أن بعض قبائل الحيرة كانوا يلتزمون حمايةَ قوافل التجارة الفارسية، لدى عُبُورها بلادَ العرب، ويَتقَاضَوْنَ عليها جُعْلاً كبيراً من الفرس، واتفق يوماً أن اسْتكْثَر الفرسُ ذلك الجُعْلَ، وأَبَوْا أن يُؤَدُّوهُ، فهجم العربُ على قافلتهم، وهَزَمُوا حُمَاتَها، واستولوا عليها[1].. وجاء على هذه الشاكلة أيضاً، حديثُ قافلةٍ أَنْفَذها مرةً كسرى أبرويز، ملك فارس (٥٨٩ ـ ٦٢٨ م)، إلى بلاد اليمن، أو أُنفِذَتْ إليه منها، على خلافٍ بين الرواة في ذلك. وكانت قوافلُه وقتئذٍ تُخْفَرُ من المدائن حتى تصل إلى أرض العرب بالحيرة، فيخفرها مَلِكُ الحيرة بخُفَراءَ من قبائل ربيعةٍ ومُضرَ، حتى تصلَ إلى اليمامة، فتكون بخفارةِ بني حنيفة حتى تخرجَ من أرضهم إلى بلاد بني تميم، فيخفرها هؤلاء حتى يدفعُوها إلى اليمن، وكانت لهم عليها جُعَالةٌ كبيرةٌ، طمِعَ بها سيّدُ بني حنيفة يومئذ «هَوْذَةُ بنُ علي»[2]، فأحبَّ أن يستأثر بها، فاتفق مع قادة القافلة، فجعلوا له كاملَ الجعالة، وحَرموا منها بني تميم، فخفَرَ القافلةَ بنفسه وسار بها، فلما كان في بلدة «نَطَاع» من بلاد تميم، واثَبَهُ بعضُ أحيائهم، وانقضُّوا على القافلة، فهزموا حُمَاتَها، واسْتَلَبوها، وأَسَرُوا هَوذةَ بنَ عليّ، ثم افتدى نفسَه منهم بثلاث مئة بعير[3]... وفي كلامنا على دَوْرِ زَعَموهُ للأعاجم في توفير الأمن، سنعود

(١) فجر الإسلام: ١٤.
(٢) هَوْذَةُ بنُ عليّ: صاحبُ اليمامة، وشاعرُ بني حنيفة وخطيبُها ورئيسُها، يُلقَّب بذي التاج، من أهل قُرَّان من قرى اليمامة. أدرك الإسلام ولم يُسْلم. توفي سنة (٨ هـ).
(٣) الأغاني: ١٧/ ٢٣٧ ـ ٢٤٠.

إلى هذا الخبر الذي جاء عند الإخباريين في صِيَغٍ مختلفةٍ، وروايات أشدَّ اختلافاً. . . أمّا قافلةُ النعمان بن المنذر ملك الحيرة التي انتُهِبَتْ مَرّتين في أرض تِهَامَة، فلم يكن انْتِهابُها نتيجةً لاضطراب الأمن في بلاد تِهَامة، أو لِسُوءِ العلائق بين ملوك الحيرة وبني كنانة، ولا كان كذلك غَرَضاً مقصوداً بعَيْنِه، وإنما كان تعبيراً عن السخط على الملك النعمان لاسْتبدادِهِ، وتجاوُزِهِ حقوقَ فريقٍ من بني كنانة في أرضهم، قام به «بَلْعَاءُ بنُ قيسٍ الكِنَانيُّ»، إثارةً لِغضَبه وإغاظَتِهِ، بعدما قَتَلَ النعمانُ أخاهُ ظُلماً[1]. . . وبَلْعَاءُ يومئذٍ سيِّدُ قومِهِ بني لَيْثِ بن بكر، وفارسُهم، وشاعِرُهم، ومن حَفَدَةِ «يَعمر الشدَّاخ» حَكَم العرب وقاضيهم المشهور أيام قُصيّ بنِ كلاب[2]، وكان أَوْلَىٰ للنعمان مراعاةُ هذا الشأن قبل أن يقتل الرجلَ! فالانتهابُ هنا إذن عملٌ فرديٌّ، ضيِّقُ الحدود، دافِعُه الثأر والانتقام لا أكثر، ولو كان الأمرُ على غير ذلك، لمَا تطوَّع، في السنة التالية، لخِفَارةِ القافلة في أرض تِهامة البرَّاضُ بنُ قيس، وهو كِنَانيٌّ أيضاً من بني ضَمْرة بنِ بكر، ولكن العلائق بين الحيرة وتهامة ظلَّت جيدةً، والطرُقُ بينهما آمِنَةً، بدليل استمرار النعمان في إرسال قوافله إلى سوق عكاظ.

والصَّفْوةُ فيما قدَّمتُه، أن الجِوَار في الجاهلية، على اختلاف وجوهه وأشكاله، كان ركناً قوياً ثابتاً، من أركان الأمن والسلام في مجتمعات العرب، البادية منها والحاضرة. وكان في رعايته لهم حرصٌ شديدٌ على مكارم الأخلاق، مثلما كان فيها حرصٌ على المصالح الحيوية للقبائل، ولا سيما التي كانت تَتَوطَّنُ مراكزَ التجارة ومواقعَ الطرُق.

* * *

---

(١) المحبَّر: ١٩٥ ـ ١٩٦.

(٢) جمهرة أنساب العرب: ١٨١، ١٨٥، ومعجم قبائل العرب: ٩٩٦.

المطلب السابع ـ المصاهرة:

ثمّة عنصرٌ رئيسٌ آخَرُ أسْهَمَ في توطيد قواعد الأمن عند العرب في الجاهلية هو: المصاهرة، إذ كان من عادة ملوك العرب ورؤساء القبائل أن يُصْهِروا إلى القبائل القوية الكبرى، اعتزازاً بِمَنَعَتِها وكثْرةِ أفرادها ومَوْقِعِها. ولم تكن تلك القبائلُ تجهلُ هذه المآرِبَ عند الملوك والرؤساء، فكانت تشترطُ تحقيقَ بعضِ المصالح، كأنْ يُطعِمَهم الملوكُ أرضاً، أو يجعلوا لهم جبايةَ طريق، أو أن يُجيرَ رؤساءُ القبائل أبناءَهم وتجّارهم وقوافلهم[1]... ومن ذلك مانقلَهُ الأصفهانيُّ في أخبار حاتم الطائيّ، فذكر أن الحكَم بن أبي العاص، من بني عبد مناف، خرج من مكة ومعه عِطْرٌ يريدُ الحيرةَ، وكان بالحيرة سوقٌ يجتمع فيها العربُ كلَّ سنة، وكان النعمانُ بنُ المنذر قد جعل لبني لأمِ بن عمرو، من قبيلة طيّيء، رَبْعَ الطريق إلى الحيرة طُعْمةً لهم، وذلك لأن بنت سعد بن حارثة بن لأمٍ كانت عند النعمان، وكانوا أصهارَهُ... فمرَّ الحكَمُ بن أبي العاص بحاتم الطائيّ، فسأله الجِوارَ في أرض طيّيء حتى يصيرَ إلى الحيرة، فأجارَهُ، وسار معه، فلما كانوا في بعض الطريق أتاهم بنو لأمٍ فقالوا لحاتم: من معك؟ قال: هؤلاء جيراني. فقالوا: فأنتَ تُجيرُ علينا في بلادنا؟ فقال: أنا ابنُ عمِّكم فلا تُخْفِرُوا ذِمّتي[2]!... أي لا تَنْقضُوا عهدي.

ويُفهمُ من النصِّ أن ملك الحيرة أَصْهَرَ إلى بعض بني طيّيء، وجَعل لهم إتاوةَ المرورِ بطريق الحيرة طعمةً لهم، كما نفهم أن جِوَار حاتم الطائيّ، وهو ابنُ عمهم، رفَعَ عن الحَكَم إتَاوةَ المرور، وأَغْضَب بني لأمٍ على ابن

---

(١) المفصَّل: ٧/٣٠٦.

(٢) الأغاني: ١٧/٢٨٣.

عمهم، في قصةٍ طويلة ذكرها صاحبُ الأغاني، ولا محلَّ لتفصيلها في هذا الموضع، وسنُفصِّلها في كلامنا على سوق الحيرة.

وفوق ذلك كان للنسب أهميةٌ كبرى عند العرب، فكان لأَوَاصِرِ القُربىٰ أَثَرٌ في التأليف بين القبائل، والمحافظة على السلام والأمن فيما بينها، ويُذكر على سبيل المثال أن العلائق بين قريشٍ وتميم كانت ممتازةً، وما ذاك لأنهم يلتقون عند جَدٍّ واحد هو الياسُ بنُ مُضَر، وحَسْبُ، بل لأن بني تميم كانوا أخوالَ قريش، إذ كانت «بَرَّةُ بنتُ مُرٍّ» أختُ تميم بنِ مُرّ، زوجةَ خُزيمة بن مُدركة، فلما مات عنها، خَلَفَهُ عليها ابنُهُ كنانةُ بنُ خزيمة فولدت له النَّضْرَ أبا قريشٍ كلِّها. وقد أَصْهَرتْ قريشٌ إلى قبائلَ أخرى كثيرة، منها هوازنُ، والخزرجُ، وهُذَيلٌ، وخُزاعةُ، وعَدْوانُ، وقُضَاعَةُ، والأَزْدُ[1]. . . وكلُّ ذلك كان من شأنه أن يُرسِّخَ قواعد الأمن بين قبائل العرب، وأن يُطمْئنَ قوافلَ التجار والمسافرين إلى أنها تسيرُ بأمانٍ في مُعْظم الأحيان.

* * *

(١) المحبَّر: ٥٠ ـ ٥٢، والمعارف: ٦٧.

الفصل الرابع

حقيقة دور الأعاجم في حماية أسواق العرب

المطلب الأول ـ التفريق بين مواقع بلاد العرب:

لم أجِدْ في المراجع التاريخيّة، أو في الرواياتِ الكثيرة عند أهل الأخبار، ما يُشِيرُ صراحةً إلى حمايةٍ كانت تُوفِّرها جِهَاتٌ أجْنَبِيَّةٌ مُعيَّنةٌ لأسواق العرب الموسميَّة، أو لِطُرق التجارة والقوافل في بلادهم... غير أن الوضوح في هذا الأمر يقتضي التفريقَ بين ثلاث مناطق: جزيرة العرب، وبلاد الشام، وبلاد العراق والجزيرة بين دجلة والفرات.

(١) ـ جزيرة العرب:

المعروفُ عند المؤرخين أن جزيرة العرب ظلَّت قديماً مُتأبِّيَةً على الأجانب، بعيدةً من سيطرتهم، بالرغم من كل المحاولات التي قاموا بها، إذ لم يكن أحدٌ من غير أهْلِها يُطِيقُ طبيعتَها، أو يُحْسِنُ معرفةَ مواضِع المياه ومَسَالكِ النَّجَاةِ والأمانِ في فَلَواتها ومَفَازاتِها... وقد كان العربُ يُدركون أن في جزيرتهم، وبأيديهم دون غيرهم، مادَّةَ الحياة لكلّ تاجرٍ أو مُسَافرٍ يعبرُ أرضَهم، وأن الطرق البريَّةَ التي تمُرُّ خلال ديارهم إنما هي شرايينُ التجارةِ العالميَّة، فأَحْكَمُوا سيطرتَهم على تلك الطرُق، وأحْسَنُوا استغلالَ منابع المياه في الصحراء، وفَرَضُوا على الفُرْس، مثلما فرضوا على الرومان والبيزنطيِّين،

الشروطَ التي كانت تُوَفِّرُ لهم أكبرَ قدرٍ من المنافع المادية[1]، أجْراً على خدماتهم التي يُقدِّمونها إلى الأجانب، وفي رأسها حمايةُ قوافلهم التجاريّة، وضمانُ انتقالها ووصُولِها بسَلامٍ إلى مَأمَنِها، وكلُّ إخْلالٍ بهذه الشروط، كان معناهُ الإغارةَ على القوافل، وانتهابَها... ومن الممكن أن نَعُدَّ المواسِمَ العامَّة الكِبَارَ، التي كان العربُ يُقيمونها على طرُق التجارة ومراكزِها الرئيسَة، رحمةً لقوافل التجّار والمسافرين، تُريحُهم من جَفافِ الصحراء، وقِلَّةِ المياه، ونُدْرَةِ الكلأ، وتُتِيحُ لهم فُرَصَ البيع والشراء، وتبادُلِ السِّلَع والعُروض... وإذا ذهبنا مذهبَ القائلين بأن العرب لم يخضعوا قَطُّ لأجنبيٍّ، حتى حينما بلغتْ إمبراطوريةُ فارس أقصى اتِّسَاعها في عهد دارا الأول (٥٢١ ـ ٤٨٥ ق. م)، أو حينما بلغت إمبراطوريةُ الرومان أقصى تَمدُّدِها في عهد تراجان (٩٨ ـ ١١٧ م)[2]، فإنه لا بُدَّ لنا من التَّنْوِيه بالوقائع التالية:

١ ـ خُصُوصيَّةُ العلاقةِ بين بلاد اليمن والحبشة، وهي تَرُدُّ أُصُولَ قسْمٍ من الأحباش إلى قبائل اليمن[3]، وتَرُدُّ أصُولَ اللغة الجعْزِيَّةِ الحبشيَّة إلى اللهجات العربية الجنوبية[4]، وتُفَسِّرُ بالتالي تَمدُّدَ إحداهما أحياناً في أرض الأخرى. ولكن الأخبار لم تُشِرْ قطُّ إلى أن الأحباش تحكَّمُوا في طرق التجارة والقوافل، وما ذكرهُ بعضُ المؤرخين عن جاليةٍ حبشيَّة كبرى في الحجاز تفسيرٌ غيرُ موفَّق لكلمة الأحابيش، وهم جُملةُ بطونٍ من عدة قبائل عربية[5].

---

(١) المفصَّل: ٢/٦٠٥ ـ ٦٠٦.

(٢) تاريخ العرب: ٧٠، ٧٦ ـ ٧٧، والمفصَّل: ١/٦٢٢ ـ ٦٢٣، و ٩/٢، والعرب قبل الإسلام: ٢٩٦.

(٣) المفصل: ٣/٤٤٩ ـ ٤٥٢.

(٤) د. صبحي الصالح ـ دراسات في فقه اللغة: ٥٣ ـ ٥٤، ومجلة عالم الفكر ـ المجلد الثاني: ١١٢٨ (١٩٧٢ م).

(٥) المعارف: ٦١٦، وجمهرة أنساب العرب: ١٨٨...

٢ ـ اتخاذُ اليونان مراكزَ لهم في بعض جُزرِ البحر الأحمر، وثُغُورِهِ، لحماية مراكبهم من لصوص البحار، وجبايةِ الضرائب من السفُن القادمة إلى ميناء القُلزم بمتاجر بلاد العرب الجنوبية والهند وشرق إفريقية[١]، وهو ما فعله الرومانُ والبيزنطيُّون بعدهم. غير أنهم لم يتمكنوا من السيطرة على شيءٍ من جزيرة العرب، وظلَّت التجارةُ وطرُقُها في أيدي العرب، من الجنوب حتى النهاية القُصْوىٰ لطريق القوافل في الشمال[٢]. وكان الفشلُ عاقبةَ الحملة الكبرى التي قادها إيليوس غالوس سنة (٢٤ ق. م) من مصر لغزو جزيرة العرب، والسيطرة على طرُق القوافل وغَلَّات اليمن، فرجع خائباً بعدما فتك العطشُ والمرضُ والحَرُّ بجنوده[٣]. . .

٣ ـ تحكُّمُ الفُرس غالباً بثَغْر «الأُبُلَّة» في رأس الخليج العربي، وكذلك ببعض الثغور والجُزُرِ الأخرى فيه، حينما كانت تتوافَرُ لهم القوةُ البحريَّةُ الكافية، وفيما خلا ذلك، لم يثبت أنهم توغَّلُوا في جزيرة العرب، ولم يكن في وُسْعهم «مهما بلغ جيشُهم من التدريب والتنظيم، تحمُّلُ العطشِ، وحرارةِ البادية»[٤]، وطبيعتِها القاسية، فالعربُ كانوا وقتئذٍ سادةَ البوادي من غير مُنَازِعٍ. وما قيل عن وُجودٍ كان لهم باليمن لم يُمكِّنْهم من السيطرةِ على طُرُق القوافِل، أو الأسواق، وظلَّت قوافلُهم التي لا تُؤدِّي إلى زعماء القبائل جُعالةَ المرور بأرضهم، تُنتَهبُ ولو كانت لكسرى الفُرسِ نفسِهِ.

٤ ـ إن وجود جاليةٍ من الفرس في البحرين أو عُمَان، يجبُ ألاَّ

---

(١) المفصل: ٢/ ١٣ ـ ٢٠، ٢/ ٦٥٧.
(٢) المرجع نفسه: ٢/ ٣٤.
(٣) تاريخ العرب: ٧٧، والمفصل: ٢/ ٤٣.
(٤) المفصَّل: ٢/ ٦٤٠.

يَحْملَنا على الاعتقاد بخضوع العرب للفُرس، أو بحكم دولة فارس للعرب، فقد كانت للعرب كذلك قبائلُ كثيرةٌ استوطنت مَيْسانَ وما بين كرمان ومكران من أرض فارس[1]، وكان لها نفوذٌ يتعاظم كلما ضَعُفَ شأنُ ملوك الفُرس. وإن صحّت الأخبارُ القائلةُ بأن الفُرسَ كانوا يحكمون الساحلَ الغربيّ للخليج العربيّ من كاظمة إلى عُمَانَ، حينما ظهر الإسلام، فإنها، مع ضَعْفِها وافتقارِها إلى التوثيق، لا يمكن أن تُتَّخَذَ دليلاً على أن الأمر كان كذلك دائماً، فخضوعُ بعضِ العرب زمناً إلى أحَدِ الأكاسِرَة لا يعني خضوعَ كلّ العرب في كلّ الأزمان، إلى جميع الأكاسرة... ولا حاجة بنا إلى التذكير بما قاله اليعقوبيُّ عن ادّعاء الفُرس لملوكهم كثيراً من العجائب والخوارق، مما تَدفَعُه العقولُ وتأبىٰ قَبُولَه[2]، وهو ما يجعلنا نشكُّ في معظم أخبارهم، ولا سيما تلك التي لم تَرِدْ إلا في مَراجِعِهم.

② ـ بلاد الشام:

إذا استثْنينا باديةَ الشام، فقد تداوَلَ الفرسُ واليونانُ والرومانُ السيطرةَ على سورية، في فترات متعاقبة، تكرَّرَتْ في بعضها وقائع الحروب بين الفرس والرومان، وكان ملوكُ العرب في العراق والشام يشتركون فيها غالباً، بنو لَخْمٍ مع الفُرس، وبنو غسَّانَ مع الروم. واستطاع الفرسُ أكثر من مرة الاستيلاءَ على بلاد الشام، أو على بعضِها، فضلاً عن الجزيرة الفراتية، واحتفظوا بسُلطانهم عليها في أزمنة متفاوتة، آخرُها سنة (٦١٤ م) حينما احتلَّها أبرويز[3]، ثم تمكَّن هِرَقلُ، آخِرُ قياصرة الروم، من إجلائهم عنها سنة

---

(١) تاريخ الطبري: ٢/ ٦١.

(٢) تاريخ اليعقوبي: ١/ ١٥٨، والمفصَّل: ٥/ ٣٣٥.

(٣) احتلَّ دمشق سنة (٦١٤ م)، ثم احتل بيت المقدس سنة (٦١٥ م).

(٦٢٨ م). ولكن آثار الفُرس فيها قليلةٌ جدّاً، وغامضةٌ، لأن الحضارة السورية كانت وقتئذٍ مُتَفوِّقةً ومُزْدَهرة... وفيما خلا ذلك، كانت سورية عموماً ولايةً رومانية منذ سنة (٦٤ ق. م)، وكانت قبل ذلك في حال من الفوضى والاضطراب، فأفادت من السلام والاستقرار والنظام في العصر الروماني، وصارت تُعَدُّ من أعظم ولايات الإمبراطورية، وأكثَرِها خَطَراً، وكان بها أربعُ فِرَقٍ من الجيوش الرومانية، تُدافع عنها، وتحمي حدودها من مصر حتى الفُرات. وكان السوريُّ إذ ذاك مواطناً رومانياً، له الحقوقُ نفسُها التي كانت للرومان، وكان في الفِرَق العسكرية عددٌ كبير من السوريين، وقد تمكَّن أربعةٌ منهم من الوصول إلى عرش الإمبراطورية وحُكمِها. واهتم الرومان بفتح الطُرُق ورَصْفِها، وبناءِ الجسور، وإقامة المُدن، وتوفير المرافق العامة، وأنشَؤُوا على حدود سورية مع الصحراء سلسلةً من الحصون والمراكز، كان حماتُها وولاتُها من قبائل العرب المُوَالية لهم، وذلك لحماية أماكن الحضَر من غارات البادية، وجباية الضرائب من قوافل التجارة القادمة إلى بلاد الشام، ومراقبة حركة المسافرين...

وكان من آثار ذلك كله أن شَهِدَت التجارةُ في سورية عصراً من الإزدهار لم تَشْهَدْهُ من قبلُ، صارت فيه كلُّ تجارة المتوسط بأيدي التجار السوريين، لا يُنافِسُهم في مهارتهم وخِبْرتهم أحدٌ. وكان حبُّهم للتجارة يدفعُهم إلى ركوب المخاطر، ويَحْمِلُهم على الارتحال إلى مختلف بلدان العالم الروماني والأُوْرُوبّي، ومعهم متاجِرُهم من السلع والعُروض والصناعات التي يُنتجونها، أو يَستوردونها من بلاد العرب الجنوبية وغيرها... وكان مألوفاً أن يكون التجارُ السوريون في مدُن كثيرةٍ مثل روما ونابولي وقرطاجة ومرسيليا وبُوزدُو وغيرها من المراكز التجارية الكبرى. وقد بلغت المبادلاتُ التجاريةُ مبلغاً عظيماً حينما كانت مُدُن القوافل

كـالبتـراء، وأيْلَـة، وغـزَّة، وبُصـرى، وجَـرَش، وتـدمُـر، ودورا أُوروپُـس (الصالحية)، وصيدا، وصور، وغيرها مراكزَ تجاريةً مُزْدَهرةً تقصدها قوافلُ التجارة، قبل أن تنشط السفُنُ في نقل التجارات بالبحار. وقد أدَّى ازدهارُ التجارة في سورية إلى تقدُّمٍ في الثقافة والعُمران والتَّرف والرفاهِ، ولولا توافُر الأمن في مراكز التجارة، كما في الطرق المُوصِلَةِ إليها، لما تحقَّق كلُّ ذلك. وسواء أكان ولاةُ الأسواق، وحُمَاةُ الطُرق والقوافل، من العرب، أو منهم ومن الرومان، فإن الفضل في استقرار الأمور يرجع من غير شك إلى النظام الذي فرضَتْهُ الإدارةُ الرومانيةُ، وأحْسَنَتِ القيام عليه[1].

③ ـ بلاد العراق:

إن العرب كانوا في العراق، وغلبوا على الجزيرة بين دجلة والفرات، قبل أن يؤسِّسَ قورشُ الفارسيُّ إمبراطوريته في القرن السادس ق. م، ولمَّا ضمَّهم إلى مُلكه، أطلق على الجزيرة وما اتصل بها من البادية إسمَ: العربية، وظلَّ العراقُ على ما كان. وقد ذكر هِيُرودُتُسُ (٤٨٤ ـ ٤٢٥ ق. م)، وهو مؤرِّخٌ كان مُعاصِراً، أن جميع الشعوب التي أخضعها قورشُ، ثم قمبيزُ بعدهُ، اعترفت بسلطان دارا ابن قمبيز، إلا العربَ، فهؤلاء لم يخضعوا البتَّةَ لسلطان الفُرس، إنما كانوا أحْلافَهُم، وأصدقاءَهم، ولولاهم لما تمكَّن قمبيزُ من الوصول إلى مصر[2]. وكان العربُ حينئذٍ منتشرين في العراق وما بين النهرين وبادية الشام وسورية وفلسطين حتى سيناء والمناطق الشرقية من مصر، بين النيل والبحر الأحمر، وهؤلاء هم الذين أرادهم المؤرِّخُ بكلامه،

---

(١) د. فيليب حتي ـ تاريخ سورية ولبنان وفلسطين: ١/٣٠٨ ـ ٣٠٩، ٣١٨ ـ ٣١٩، ٣٢٣، ٣٢٨ ـ ٣٢٩، ٣٧٤. . .، والعصور القديمة لِبْرِسْتد: ١٧٢ ـ ١٨٠.

(٢) تاريخ العرب: ٧٠، والمفصَّل: ١/٦٢٢ ـ ٦٢٣.

وذكر أن فريقاً منهم كان يُقدِّمُ جِزْيَةً سَنَوِيَّةً من أنواع الطِيب إلى دارا[1]، ولكنَّ هذه الجزية لم تكن بالمعنى السياسي الذي يدلُّ على خضوع العرب للفرس، فالمؤرِّخُ أثبَتَ قبل قليل أنهم لم يخضعوا لهم، وإنما كانت بالمعنى التجاري، وهو جُعَالَةٌ سنويةٌ كان التجارُ عادةً يُؤَدُّونها إلى حكام الأسواق، أو مُلوكِها، كي يُسمحَ لهم بالمتاجرة وتبادُلِ السلع فيها[2]. وبعد سقوط امبراطورية قورش سنة (٣٣١ ق. م)، تواترت الأخبارُ التاريخيةُ على أن وادي الفرات، وأرض الجزيرة في شمال العراق، وما اتصل بها من بادية الشام،كانت كلُّها في حُكم سادة قبائل العرب، وأن هؤلاء كانوا يَعْشُرون التجَّارَ ويَخْفرون القوافل، ويَجْبُون الضرائب، ويَشتغِلُ فريق منهم بالتجارة، أو في نقلها وتقديم الحماية اللازمة لانتقالها بسلام[3]، وظل الحالُ كذلك حتى قيام الامبراطورية الفارسية الثانية سنة (٢٢٦ م)، فكان أكاسرة الفرس وقياصرةُ الرومان والبيزنطيين على السواء، يَرَوْن قتالَ العرب في البوادي، وهم أهلُها وأسيادُها، من الحُمْق وخَطَلِ الرأي، فكانوا يُؤْثِرون الاتفاق معهم، وإرضاءهم بالهدايا والأتاوات، ليُعِينُوهم على ضبط الحدود وحمايتها من غارات الأعراب[4].

وجاء في الأخبار أن العرب، بعدما نكَّل شابورُ ذو الأكتاف بقبائل بكر وتغلب وتميم وعبد القيس وغيرهم، انتهزوا الحرب بين الفرس والروم سنة (٣٦٢ ـ ٣٦٣ م)، فانضمُّوا إلى الرومان في جيش كبير من مختلف القبائل،

---

(١) المفصَّل: ١/٦٢٦.
(٢) المرجع نفسه: ١/٦٢٥.
(٣) المرجع نفسه: ٢/٦٠٦ ـ ٦٠٨.
(٤) المرجع نفسه: ٢/٦٠٣، ٦٢٧.

وقاتلوا شابور حتى فَضُّوا جموعَه، وقتلوا منهم مقتلةً كبيرةً... وهو ما حمله بعدئذٍ على استصلاحهم، فأسكن تلك القبائلَ حيث كانت، في نواحي فارسَ والأَحْوازِ وكرمان، ومُدُنِ البحرين[1]... ولمّا يئس من منع غارات الأعراب على ريف العراق والجزيرة وما وراءَه، أمَرَ بحفر خندق غربَ الفرات[2]، من هِيت إلى كاظمة، رُفع في جانبه الغربي جدارٌ ضخمٌ، بُنيَ بالحجارة، وأُقيمت عليه المسَالحُ والمناظِرُ لمراقبة البادية منها، وكان عليها بعضُ قبائل العرب، وقد أباح لهم شابورُ استغلالَ ما تحتَهم من الأرض، دون أن يُؤَدُّوا ضريبةً عنها، على أن يَحْمُوا مَن وراءَهم من الغزو والغارات[3].

وكان عمرو بن عَدِيّ، جدُّ الملوك من بني لخم، أولَ من اتخذ الحيرةَ قاعدةً لمُلْكه بالعراق، وقد أطْبقتِ الأخبارُ على أنه لم يكن يَدينُ لملوك الطوائف من الفرس ولا يَدينون له، واستمر في المُلْك على هذا النحو مُستقلاً، منفرداً به أكثرَ من خمسين سنةً، حتى قام في إيران أردشير بن بابك[4]، فبدأ عهدٌ جديدٌ من العلائق بين الأكاسِرَة ومُلوك العرب في العراق، قام في معظم الأوقات على الاستقلال والتحالف، وكان يكون لدى ملوك الحيرة عادةً خمسُ كتائبَ يُقاتِلُون بها، الأشَاهِبُ: وهي من أهل بيت الملك، والصنائعُ: وهي ممَّن كان يأتي ملوكَ الحيرة من قبائل العرب مُتطوّعاً، وكان أكثرهم من بكر بن وائل، والرهائنُ: وكان الملوك يأخذونهم من القبائل التي تُؤيِّدهم فيكونون عندهم رهناً بالوفاء، والدَّوْسَرُ: وهي كتيبةٌ

---

(1) تاريخ الطبري: ٢/ ٥٨ ـ ٥٩، ٦١، والكامل: ١/ ٣٩٤.

(2) أول من أمر بحفر هذا الخندق، الذي اشتُهر بخندق سابور، ملك بابل نبوخذ نُصَّر (٦٠٥ ـ ٥٦١ ق. م)، وأجرى فيه الماء، فجعله نهراً طوله نحو ستّ مئة ميل.

(3) المفصَّل: ٢/ ٦٤٠ ـ ٦٤١، ومعجم البلدان: ٢/ ٣٩٢.

(4) الكامل: ١/ ٣٤١، والأعلام: ٥/ ٨٢، والمفصَّل: ٣/ ١٨٦.

ثقيلةٌ من الفرسان والشجعان والمغاوير من مختلف القبائل. والوَضائعُ: وقَوامُها قومٌ من الفُرس، كان ملكُ فارس يضَعُهم في الحيرة رَهائنَ، تأميناً للوفاء بالتحالُفِ بين البلدَيْن، فإذا كان رأسُ السنة، أُعِيدوا إلى أهلهم، وأُرسِلَ غيرُهم[1]... فكانت هذه الكتيبةُ بإمْرةِ ملوك الحيرة، رمزاً للتعاهد مع ملوك فارس، ولم تكن ترمزُ إلى خضوع العرب للفُرس، أو قيام الفُرس بحماية العرب وأسواقِهم وطُرُقِ التجارة في بلادهم، فالمُحقَّقُ أن عربَ الحيرة كانوا يَتَولَّوْنَ حمايةَ قوافل التجارةِ الفارسية عند مرورها في بلاد العرب، ولم يُعرف أن الفُرس كانوا يقومون بهذا الأمر[2]. وعلى ذلك كانت دولةُ الحيرة تظلُّ مستقلَّةً، تتمتَّعُ بحقوقها كافةً، وتُصِرُّ على بلوغها، ما لم يتملَّكْ على فارسَ ملكٌ قويٌّ طموح[3]، أو طاغيةٌ مثلُ كسرى أبرويز ابن هرمز الرابع (٥٨٩ ـ ٦٢٨ م)، فكانت حينئذٍ تفقدُ شيئاً من استقلالها، لتُتَابِعَه في بعض رغباته، دون التسليم بالحرية والكرامة.

وفي الأخبار، لمَّا هلك أنُو شروانَ، خَلَفَهُ ابنُه هرمزُ الرابع (٥٧٩ ـ ٥٨٩ م)، فعادتِ العربُ في زمنه إلى غَزْوِ بلاد فارس، والاجْتراءِ عليها، ومَلك بعده إبنُهُ أبرويزُ، فكان آخرَ مَشْهوري الأسرة الساسانية، وكان له نفوذٌ كبير عند العرب، ولا سيما في العراق، وقد بلغت الإمبراطوريةُ في عهده أقصى تَوَسُّعها (٦١١ ـ ٦٢٠ م)، ثم ما لبثتْ حتى أصابها الضعفُ والانحلالُ[4]... وكان أبو قابوس النعمانُ بنُ المنذر (٥٨٣ ـ ٦٠٤ م) وفَدَ

(١) المفصَّل: ٥/ ٤١٠، والعقد الفريد: ٥/ ٢٣٤، ولسان العرب: ٤/ ٢٨٥ (دسر).
(٢) فجر الإسلام: ١٤، والمفصَّل: ٧/ ٢٩٦ ـ ٢٩٧.
(٣) العرب في التاريخ: ٤١، وفجر الإسلام: ١٧.
(٤) موسوعة تاريخ العالم: ١/ ٣٤٨ ـ ٣٤٩، وتاريخ سورية ولبنان وفلسطين: ٢/ ٣.

عليه، وعنده وفودُ الروم والهند والصين، يذكر كلٌّ منهم ما يحبُّ عن بلاده وأُمَّتِه، فافتخر النعمانُ بالعرب، وفضَّلهم على جميع الأمم، لم يَستَثْنِ أحداً، فكَرِهَ كسرى منه ذلك، وحَمَلَهُ عليه في نفسه[1]. فلما رجع النعمانُ جمع إليه زعماءَ تميمٍ وبكرٍ وشيبانَ وهوازِنَ وسُلَيْمٍ وزَبِيدٍ وبني مُرَّة، وقال لهم: إنما أنا رجلٌ منكم، وإنما مَلَكْتُ وعَزَزْتُ بمكانكم... وقد سمعتُ من أبرويزَ مقالاتٍ تخوَّفتُ أن يكون لها غَوْرٌ، أو أن يكون أظهرها، لأمرٍ أراد أن يتَّخذَ به العربَ خَوَلاً[2]، كبعض رَعيَّته في تأدِيَتِهم الخَراجَ إليه، وكما يفعلُ بملوك الأمم الَّذين حوله! ثم أشار عليهم النعمانُ بالوُفودِ على أبرويز، والحديث إليه، لِيعلمَ أن العرب على غير ما ظنَّ، أو حدَّثتْهُ به نفسُه[3]. فعمد كِبَارُ زعماء العرب إلى الوفادة على أبرويز، وحدَّثوه بما تحرصُ العربُ عليه، وتفخرُ به من الحرية والكرامة والإباء[4]. واتفق ذلك مع تعمُّدِ النعمانَ، ومَن كان قِبَلَهُ، التَّهْوِينَ في ضَبْط الحدودِ مع الأعراب، والتغافُلَ عن حماية قوافل أبرويز بين العراق واليمن، ثم قَتْلَهُ عَدِيَّ بنَ زَيْد العِبَاديَّ[5]، في السجن، مُتَجاهِلاً طلباً لأبرويز بإطلاقه، وكان عَدِيٌّ يقول للناس إن النعمان صَنِيعَتُه، ولولاهُ ما صار ملكاً[6]... وكان النعمانُ من أشْهَر ملوك العرب، داهيةً، شجاعاً، مَلَك العراق إرْثاً عن أبيه المنذر الرابع في عهد هرمز بن أنو شروان

---

(١) العقد الفريد: ٢/ ٤.

(٢) الخَوَلُ: ج خَوَليّ، وهم العبيدُ والإماء.

(٣) العقد الفريد: ٢/ ٩ ـ ١٠.

(٤) المرجع نفسه: ٢/ ١١ ـ ١٩.

(٥) عديُّ بنُ زيد: من نصارى الحيرة، من بني تميم. أرسله المنذر الرابع (٥٧٩ ـ ٥٨٣ م)، مع أخَويْه ليعملوا في ديوان هرمز يترجمون له، ويكتبون بالعربية. قتل في سجن النعمان نحو سنة (٦٠٠ م).

(٦) تاريخ اليعقوبي: ١/ ٢١٣ ـ ٢١٤، والمعارف: ٦٤٩، والأعلام: ٤/ ٢٢٠.

سنة (٥٨٣ م)، وظل على الحِلف مع دولة فارس[١]، وبلغت الحيرةُ في زمنه مُنتَهىٰ التَّرَفِ والرَّخاء والازدهار. ويبدو أن أبرويز أراد مُقَاربةَ النعمان، بعدما لمسَ أنه مُصِرٌّ على الاستقلال والتفرُّد، فكتب يخطبُ إليه أختَهُ أو ابنتَهُ، وكانت العربُ تأنَفُ من تزويج بناتها إلى الأعاجم، فرفض النعمانُ مُصَاهرتَه[٢].

وكان كلُّ ذلك ممّا أَوْغَرَ صدرَ أبرويز على النعمان، فأرسل من يدعوه إلى لقائه في المدائن، وكأن النعمان أَوْجَسَ شرّاً من هذه الدعوة، فاستودع سِلاحَهُ وأموالَه ونساءَهُ بني شيبان، وسارَ إلى لقاء أبرويز، فلما وصل إلى المدائن، غَدَرَ به، وقَتَلهُ بعد أن أمَّنَهُ، وأرسل يطلبُ من بني شيبانَ ما استودعهم، فأَبَتْ عليهم النخوةُ العربيةُ أن يُذْعِنُوا له بما أراد، فبعث يُخَيِّرُهم بين ثلاثٍ: أن يُسَلِّموا ما بأيديهم ويحكمَ فيهم بما شاء، أو يرتحلوا عن ديارِهم، أو يَأْذَنُوا بحربٍ، فاختاروا الحربَ، وكانت بعد ذلك موقعةُ «ذي قار»، في عِدَّة أيام من القتال الشديد بين جُموع العرب وجيش الفُرس، وانتهت بيوم ذي قار[٣]، نحو سنة (٦٠٥ ـ ٦٠٦ م)، وقد مزَّق العربُ الأعاجمَ شرَّ مُمزَّقٍ، وقتلوا كِبَارَهم، وكسَرُوهم كسْرَةً هائلةً ذهبت بِهَيْبتهم[٤]،

---

(١) العرب قبل الإسلام: ٢٧٩، والأعلام: ٨/ ٤٣.

(٢) المعارف: ٦٥٠.

(٣) ذوقار: منازِلُ بني بكر بن وائل قربَ الكوفة. وقُراقِرٌ، وحِنْوُ قُراقر، وحِنْوُ ذي قار، وذاتُ العُجْرُم، والبطحاء، والجُبَابَاتُ... كلُّها مواضِعُ حول ذي قار جرى فيها القتالُ بين العرب والفرس.

(٤) تاريخ الطبري: ٢/ ٢٠٧ ـ ٢١٠، وتاريخ اليعقوبي: ١/ ٢١٥، ٢٢٥، ومعجم البلدان: ١/ ٤٤٦، ٤/ ٣٦، ٢٩٣ ـ ٢٩٤، ٣١٧ ـ ٣١٨، والمفضَّل ٣/ ٢٦٧، ٢٩٣ ـ ٢٩٧، والمحبر: ٣٦٠.

وبكل ما كانوا يدَّعُونَه من خُضوع العرب لهم، ثم كان لها الأثَرُ الأكبرُ في فتح العرب بلادَ فارسَ كلِّها بالإسلام، والقضاءِ على إمبراطوريتهم بعد معركة القادسية نحو سنة (٦٣٤ م)[١]. . . وبعد مقتل النعمان، اختلَّت الأمورُ في مملكة الحيرة، مثلما اختلَّت في المناطق المتصلة بها، أو التابعة لها، وعادت العرب إلى الاجْتراء على بلاد الفرس، والتوغُّل في مناطقهم، ولا سيما بعد مقتل أبرويز على يَدَيْ إبنه شيرويه سنة (٦٢٨ م)، واختلال الأمور في فارس[٢].

* * *

الخـلاصـــة:

خلاصةُ الكلام، على ما يبدو لنا من العَرض التاريخي السريع للأحوال التي كان العربُ عليها قبل الإسلام، أن مناطق جزيرةِ العرب والباديةِ المتصلة بها بين الشام والعراق، ظلَّت بمنْأىً عن سلطان الأجانب عليها، وبينما «اقتصر حكمُ الحبشة في اليمن على مُدُنٍ رئيسَةٍ، كوَّنتْ منطقةً مُتَّصِلةً، كان الحكمُ خارجَها بيد الأقْـيَال[٣]، الَّذين ركزوا حكمهم بتآزُرهم وتعاوُنهم»[٤]، فإن الفُرس لم يبلغوا فيها أكثرَ من مركز تجاريّ، أو سياسيّ، لم يُجاوِزْ حُدودَ صنعاءَ إلا قليلاً. والأخبارُ القليلةُ التي أشارت إلى وجود حُكمٍ فارسي في البحرين وعُمَان أيام ظهور الإسلام، أخبارٌ ضعيفةٌ، لا يمكن الركونُ إليها لأنها لم تَرِدْ إلا في المراجع الفارسية، ولو أنَّا فَرضْنا صِحَّتَها، فإنها لا تَصلُحُ

---

(١) موسوعة تاريخ العالم: ١/٣٤٩.
(٢) المرجع نفسه: ١/٣٥٠، والمفصَّل: ٤/١٦٤.
(٣) الأَقْيَالُ: ج قَيْلٍ، وهو الملكُ من ملوك بني حِمْيَرَ.
(٤) المفصَّل: ٥/٢٤٥.

أن تُتَّخذَ مِعْياراً لما كانت عليه الأمورُ قبل ذلك الزمن، إذ لم يَثْبت خضوعُ العرب للفُرس كما رأينا آنفاً. أما بلادُ الشام، فإذا كانت سيطرةُ الرومان عليها مُحْكَمةً غالباً، فإن سيطرة الفُرس على العراق كانت ضعيفةً، وأقَلَّ إحْكاماً، ولعلَّها في الجزيرة بين دجلة والفُرات كانت أكثرَ ظُهوراً وقوَّةً منها في العراقِ والباديةِ المتَّصِلةِ به.

وعلى ذلك يَصِحُّ القولُ بأن أسواق الشام كانت تنعقِدُ مواسمُها في حمايةٍ من الإدارة الرومانية، وإن كان أهلُ البلاد يَتَولَّوْنَ أمورَها، ولا يَصحُّ القولُ بأن أسواق الحيرة وهَجَر وعُمَان وصنعاء وعَدَن كانت تقومُ بإدارة ثابتةٍ من الفرس، ولا في حمايتهم، لأن قوافلَ ملوك الفُرس أنفسِهم، ما كان لِيَتَسنَّىٰ لها أن تجتازَ بلادَ العرب، إلا بحماية أشرافها وزعمائها، وبعد أن تُؤدِّي جُعالةَ المرور لأصحاب الأرض، مَثَلُهم في ذلك كمَثَلِ الرومان وسائرِ أصحاب القوافل.

* * *

المطلب الثاني ـ تَفْنِيدُ مذهب القائلين بالحماية الفارسية:

لكنَّ العجيبَ أن معظم الباحثين في أسواق العرب يذهبون إلى أن الفُرس كانوا يُوفِّرون الأمنَ والنظامَ لعددٍ من الأسواق الموسمية في جزيرة العرب، وأن بعضَ ملوكهم كان يتحكَّمُ بإقامتها أو تَعْطيلها كما يشاء، وحُجَّتُهم في هذا المذهب بضعةُ أخبارٍ ضعيفةٍ عن الأحوال التي غَلَبَتْ على نواحٍ من بلادالعرب، بعد مَقتل مَلِكِ الحيرة، وقُبَيْل ظهور الإسلام... ويُعَدُّ الأستاذُ سعيد الأفغانيُّ أوضَحَ مثَالٍ على هؤلاء الباحثين، لما أضافه إلى ملوك فارسَ من نُفُوذٍ في بلادِ العرب، وأسواقِهم، وتحكُّمِهم بها، حيث قال:

«إن بعض الأسواق كانت تقعُ إلى سلطان دولةٍ أجنبية، كسُوقِ المشقَّر، الذي تحكَّمَ كسرى بأهله، وتجارته...»[1]، ثم أضاف إلى ذلك قولَه بأن أسواق العرب كانت ثلاثةَ أقسام:

الأولُ: أسواقٌ خاضعةٌ لنُفوذٍ أجنبيٍّ، تُدارُ بنُظُمٍ خاصَّةٍ، وتتضاءَلُ فيها الصبغةُ العربية، كما في أسواق الحيرة، وهَجَر البحرين، وعُمَان، وغيرها من المَواطِن التي تَرِين عليها السيطرةُ الفارسية. وكما في أسواق بُصْرى وأذْرِعَات وغَزَّة وأيلة وغيرِها ممّا يُدار بالإدارة الرومانية. والذي ينظرُ في هذه الأسواق عُمَّالٌ عربٌ، يُعيِّنُهم ولاةُ الفُرس، وولاةُ الرومان، وهؤلاء العُمَّالُ الذين يَتَولَّونَ الأسواق، هم الذين إليهم أعْشَارُ أهلها[2]...

الثاني: أسواقٌ لا أثَر للنفوذ الأجنبي عليها، ولا عاشِرَ فيها، لأنها منطقةٌ حُرَّةٌ، مثلُ سوق عكاظ...

الثالث: أسواقٌ ذاتُ صبغةٍ مختلطة بسبب موقعها، كتلك التي كانت على البحر، مثل أسواق عَدَن وصُحَار ودَبَا، فكان يكون فيها تجَّارٌ من العرب والحبشة والهند والصين وفارس، ويتضاءل فيها الطابعُ القوميُّ بمقدار ما يَقْوىٰ شأنُها التجاريُّ[3]...

* * *

ربما كان فيما قاله عن أسواق الشام كثير من الحقيقة، فآثارُ الرومان ما تزالُ ماثِلةً في كثير منها، أمّا ما قاله عن أسواق الحيرة وهَجَر البحرين وعُمان

---

(١) أسواق العرب في الجاهلية والإسلام: ١٩٥.
(٢) المرجع نفسه: ٢١٢.
(٣) المرجع نفسه: ٢١٣.

وعَدَن فينقصُه كثير من الحقيقة، لأن فيه غُلُوّاً كبيراً، فضلاً عن افتقاره إلى الحُجَّة والسَّنَد الصحيح، وهو أقربُ إلى الكتابة الإنشائية منه إلى التحقيق التاريخي! وبينما صنَّفَ عُمَانَ في الأسواق الخاضعةِ للنفوذ الأجنبي، والسيطرةِ الفارسية، عاد فصنَّفَ صُحَارَ ودَبَا، وهما في عُمان، في الأسواق ذاتِ الصبغة المختلطة!... ثم إني لست أرى في الأسواق التي جعلها ذاتَ صبغةٍ مُختلَطةٍ، أيَّةَ علاقةٍ سَبَبِيَّةٍ بين كثرة التجار الأجانب فيها، على تَعدُّدِ أجناسهم ومَوَاطِنهم، والنُّفُوذِ الأجنبي الذي اتَّخَذَهُ مِعْياراً في قِسْمةِ الأسواق، ما دامتِ السوقُ عربيَّةً، وتقومُ في أرض مملكةٍ، مَلِكُها عربيٌّ، وأمْرُها مُحْكَمٌ، وتدبيرُها مُنظَّم، كالبحرين واليمن وعُمَان... إن كثرةَ الأجانب في مَوْسم من مواسم العرب، لا يمكن أن تُتَّخَذَ دليلاً على تضاؤل الطابع القومي، وبالتالي على تَعَاظُم النفوذ الأجنبي، وإنما هي في الحقيقة دليلٌ على تمكُّنِ حُكَّام الأسواق وأصحابها العرب، من إحْكام سيطرتهم على الأسواق، وعلى الطرُق المُؤَدِّيَة إليها، وهو ما أغْرَىٰ الأجانبَ بقَصْدِها من مختلف البلدان، فوق ما كان يتوافَرُ فيها عادةً من السِّلَع والعروض والصناعات الثمينة. أمّا إذا كان المؤلِّفُ الكريمُ إنما أراد بكلامه الفترةَ القصيرةَ الغامِضَةَ، التي سبقت ظهورَ الإسلام، فربما كان له بعضُ العُذْر، فهي فترةٌ يستعصي تأريخُها على الباحث إن لم يكن مُحققاً مُتأنِّياً، يتوسَّلُ الرَّوِيَّةَ، والنزاهةَ، واسْتِقْراءَ حوادث التاريخ بمنطق العقل والعلم، ولا سيما أن غُلاةَ الشعوبيين انتهزُوا شُغْلَ العرب بالفتوح، وبُعْدَ ما بينهم وبين أخبار سَلَفِهم، فنشطوا إلى اخْتراع الأخبار، وتلفيق الوقائع المُزْرِيَة بالعرب في الجاهلية، وتزوير الأسْنَادِ المُثْبِتَة لها.. ولكنْ ما لا عُذْرَ له فيه قطعاً، أن يجعل من خبرٍ ضعيفٍ، غيرِ مُسْنَدٍ إسْناداً صحيحاً، أو من حكاية أُجْرِيَت روايتُها مجرى الأساطير، قاعدةً، أو مِعْياراً لما كانت عليه أحوالُ العرب في كل تاريخهم قبل الإسلام!

فقد ذَهب، بعد حديثه عن النفوذ الأجنبي في بعض الأسواق، مذهباً غريباً جعل للفُرس فيه نحوَ نصف جزيرة العرب، يُوَلُّون عليه ويَعْزِلُون، ويتحكمون بأهله وأسواقه كيفما يشاؤون... ففي كلامه على سوق المشقَّر قال:

«... وفيه كانت وقعةٌ من الوقائع المشهورة في أيام العرب، إذ حاصر كسرى بني تميمٍ فيه، وأغلق عليهم بابَهُ، ثم قتل المُقَاتِلَةَ، وسبَى الذَّرارِيَ، بعد أن امتنعوا فيه مدةً»[1]، وأضاف إلى ذلك أن صاحبَ الأغاني ذَكَر ما يُستَدَلُّ منه على أن كسرى كان له النفوذُ على هذه السوق، شأنُه في سوق هَجَر وعُمان، يُقيمها متى شاء، ويُعطِّلُها متى شاء... ثم خَتَمَ بقوله: «ولا ريب أن ملوك هذه السوق تَرْضَخُ[2] إلى حكومة فارسَ، ممَّا يَحْصلون عليه، بالنصيب الأوْفَى»[3]. ثم تحدَّث عن سوقٍ سمَّاها سوق هَجَر، فكرَّر الحكايةَ نفسها، وقال: «أغارت بنو تميم على لطيمةٍ لكسرى، فيها مسكٌ وعنبرٌ وجوهرٌ كثير، فأرسل جيشاً أَوْقَع بهم، فأخَذَ الأموالَ، وسَبَى الذَّرارِيَ بمدينة هجر، وسُمِّيت تلك الوقعةُ يومَ الصفقة... ولعلّ نفوذَ كسرى في هذه السوق كان غير ضئيل»[4]... ثم انتقل إلى الكلام بعد ذلك على ما سَمَّاهُ سوقَ عُمَان فقال: «... وقد ظلت تحت نفوذ الفرس الفعليّ، وكان ملوكُ فارس هم الذين يُوَلُّون عليها الأمراء، على رواية المرزوقي، وقد تقدَّم أن لهم نفوذاً على هَجَر، وعلى المشقَّر كما سبق، فتكون فارسُ قد بَسَطتْ سلطانَها على سواحل الخليج الفارسي كلّه، وعلى سواحل بحر اليمن، حين

---

(١) أسواق العرب في الجاهلية والإسلام: ٢٤١ ـ ٢٤٢.

(٢) الرَّضْخُ: في الأصل كسرُ الرأس، ومن معانيه العطاء، ورضخ له من ماله أي أعطاه، ولعلَّه عطاءُ الخاضِع المُجبَر لا عطاءَ الحرّ المختار.

(٣) أسواق العرب في الجاهلية والإسلام: ٢٤٢ ـ ٢٤٤.

(٤) المرجع نفسه: ٢٥١.

أرسلوا الأحرارِ فطردوا الحبشةَ منها، وبذلك يكون لهم نصفُ سواحل جزيرة العرب...»[1].

فانْظُرْ إلى الرجُل كيف جعل خليجَ العرب كلَّه فارسياً، وأعطى الفُرسَ نصفَ سواحل جزيرة العرب، وغفل، أو تغافَل عن وقائع التاريخ، التي أكَّدَتْ، كما رأينا، تمدُّدَ العرب إلى السواحل الشرقية من خليج العرب، وتَوَطُّنَهم هنالك ما بين مَيْسانَ (المحمَّرة) ومَكْرانَ، ونفوذَهم فيها الذي طالما أزْعَجَ ملوك الفُرس! ولو صحَّ أنهم كانوا يملكون سواحلَ خليج العرب كلَّها، وسواحِلَ بحر اليمن، كما زعم الأفغاني، لكان معنى ذلك أنهم كانوا يسيطرون على طريق القوافل الشرقي كلِّه في جزيرة العرب، ولمَا كان بِوُسْعِ أحدٍ أن يتصدَّىٰ لقوافلهم، وينتهبَ أموالَ ملوكهم... وإذا كانوا أعْجَزَ من أن يُوَفِّروا الحمايةَ لقافلةِ مَلِكهم، في أرض جماعةٍ صغيرة من قبيلة تميم، فكيف كانوا يُوَفِّرون الحمايةَ لبعض أسواق العرب؟

وقد ذهب الأفغاني أولاً إلى أن العُشُورَ في الأسواق التي زعم أنها خاضعةٌ للفُرس، تظلُّ لملوكها ووُلاتِها من العرب، ولكنه في ختام حديثه عن سوق المشقَّر، بَدا لَهُ، فغيَّر رأيه، وجعل أولئك الملوكَ أو الوُلاةَ يَرْضَخُون بنصيبٍ كبير منها إلى حكومة فارس، ونَقَضَ بذلك ما ذهب إليه آنفاً.

وبالرغم من أن حديث الأسواق عند أهل الأخبار خلا من شيءٍ إسمُهُ سوقُ عُمَان، فإن الأفغاني أوْجَدَها من غير دليل، وصنَّفها في الأسواق التي خضعت للنفوذ الفارسيّ، والإدارة الفارسيّة، ولمَّا تحدَّث عن الأسواق ذات الصبغة المختلطة، ذكر فيها سوقيْ صُحَار ودَبَا، مع أن دَبَا كانت عاصمةَ عُمَان، وصُحَارُ أكبرَ مُدُنِها! فكيف يستوي أن تكون البلادُ كلُّها تحت الإدارة

---

(١) أسواق العرب في الجاهلية والإسلام: ٢٥٤.

الفارسية، وأن تكون عاصمتُها وأكبر مُدُنها تحت نفوذ مشترك؟ وذلك مثلما توهَّم أن في البحرين سوقين: المشقَّر وهَجَر، وإنما هما إسمانِ لسوق واحدة، هي سوقُ المشقَّر التي كانت تنعقد في مدينة هَجَر عاصمة البحرين[1]. وقد دفعه هذا التوهُّم إلى تكرار حكاية يوم الصفقة، مرةً في كلامه على المشقَّر، ومرةً أخرى في كلامه على هَجَر، وهو غلطٌ منه لأن الوقعة التي عُرِفت بيوم الصفقة، هي نفسُها التي سُمِّيتْ بيوم المشقَّر[2]... وهذا كلُّه يدفع إلى الريبة فيما ذهب إليه من أمر الحماية الفارسية، ونفوذِ كسرى فيها، على ما قال، من غير أن يذكر أيَّ كسرى أرادَ بكلامه.

* * *

وإذا فتَّشْنا عن دليل استند إليه الأفغاني، ومَنْ ذَهَبَ مذهبَه، في أمر الحماية الأجنبية، لم نجد أكثر من عبارة غيرِ مُحقَّقةٍ وردت في حديث الأسواق عند ابن حبيب والمرزوقي، وحكايةٍ عن يوم المشقَّر جاءت عند أهل الأخبار مضطربةً متناقضة، مع أن مَرْجِعَ أولئك جميعاً يكاد يكون واحداً...

١ ـ حديث الأسواق:

كلُّ ما جاء في حديث الأسواق عند أهل الأخبار عِبَارةٌ عَرَضتْ في الكلام على سوق المُشَقَّر، اتفقوا فيها جميعاً على أن ملوكها كانوا من بني تميم، وهم ملوكُ البحرين[3]، وكانوا يسيرون فيها بِسيرة الملوك في غيرها، يَسْتَوْفُونَ العُشُورَ، أي الضرائبَ، من التجار، ويبيعون متاجِرَهم قبل الناس جميعاً، وانفرد ابنُ حبيب بالقول: «وكانت ملوكُ فارس تَسْتعملُهم عليها كما

---

(١) أبو حيّان التوحيدي ـ الإمتاع والمؤانسة: ١/ ٨٤.

(٢) العقد الفريد: ٥/ ٢٢٤، ومعجم البلدان: ٣/ ٤١٣.

(٣) تاريخ اليعقوبي: ١/ ٢٧٠، ونهاية الأرب: ٤٦٤، والإمتاع والمؤانسة: ١/ ٨٤.

تستعملُ بني نَصْرٍ على الحيرة، وبني المُسْتَكبِر على عُمَان...»[1]، وقد تابعه المرزوقيُّ على هذا القول، فكلاهما نَهَلَ من مورد واحد هو ابنُ الكلبي، غير أنهما أكَّدا أن قبائل عبدِ القيس وتميمٍ كانوا جيرانَها[2]، أي أن موسمَها كان ينعقدُ بحمايتهم وجِوَارِهم، كما أشارا إلى أن جميعَ من كان يأتيها لا يقدِرُ على الوصول إليها إلا بخفارةٍ من بني مُضَر، لأنها لا تُؤْتَى إلا من بلادهم، بينما كان تجّارُ فارس يقطعون البحرَ إليها بِبِيَاعاتهم[3].

وهكذا يبدو واضحاً أن سوق المشقَّر بهَجَر لم تكن في حمايةٍ، أو بإدارةٍ فارسية، وأن ملوكها كانوا يستوفُونَ الضرائبَ لأنفُسهم من المتاجرين فيها، ولا يرضَخُون إلى حكومة فارسَ بشيءٍ منها. والمعلوم أن جُلَّ سكان البحرين كانوا من بني عبد القيس وتميم وبكر بن وائل، وأن مَلِكَها لمّا ظهر الإسلامُ كان المنذرَ بنَ ساوَىٰ بن الأَخْنَسِ التميميّ، وإذا فَرضْنا صِحَّة ما جاء في خبر ابن حبيب والمرزوقي عن تَبَاعَةِ ملوك البحرين إلى حكومة فارس، فلعلَّ ذلك كان في فترة الضعف التي أَعْقَبت انحلالَ دولة العرب بالعراق، ولا يمكن اتخاذُه دليلاً على ما كان قبلَها، فالإجماعُ مُنعقِدٌ عند الأخباريّين على أن ملوك البحرين كانوا من بني عبد الله بن دارم التميميّ[4]، أي منذ مَطَالِع القرن الخامس الميلادي، في الوقت نفسِه الذي جُعِلت لبني رِيَاحِ بنِ يربوعٍ التميمي رِدَافَةُ ملوك الحيرة، والرديفُ هو نائبُ الملك[5]. والردافة كالوزارة، وأرداف الملوك في الجاهلية بمنزلة

---

(١) المحبَّر: ٢٦٥.

(٢) الأزمنة والأمكنة: ٢/ ١٦٢ ـ ١٦٣، وانظُرْ معجم البلدان: ١/ ٣٤٧ ـ ٣٤٨.

(٣) المحبَّر: ٢٦٥.

(٤) جمهرة أنساب العرب: ٢٣٢، والمفضَّل: ٤/ ٢٠٣، ٢١٠، ونهاية الأرب: ٤٦٤، والإمتاع والمؤانسة: ١/ ٨٤، والطبقات الكبرى: ١/ ٢٦٣...

(٥) المعارف: ٦٥١، ومحمد جاد المولى ورفيقاه ـ أيام العرب في الجاهلية: ٩٤.

الوزراء[1]. وهذا يعني أن ملوكَ البحرين كانوا يتبعون ملوكَ العرب بالعراق، لا ملوكَ فارسَ، فلما قُتِل النعمانُ، ادَّعَىٰ هؤلاء الأمرَ لأنفسهم[2].

٢ ـ حكاية يوم المشقَّر:

وهو يومُ الصَّفْقَةِ، زعم الأخباريون أنه سُمِّيَ بذلك لأن عامل كسرى في هَجَر، وقد جَهلوا إسمَهُ فلقَّبوهُ بالمُكَعْبِر، دعا قوماً من بني تميم، كانوا أغاروا على قافلةٍ لكسرَىٰ، فيها مِسْكٌ وعنبرٌ وفضةٌ وجَوْهَرٌ كثير، وانتهبوها، فأَدْخَلَهُم حِصْنَ المشقَّر، وأَصْفَق البابَ عليهم، أي غَلَّقَهُ، وقتَلهم، وأخَذَ الأموالَ، وسَبَىٰ الذَّرَارِيَ[3]... وقد ذكر هذه الحكاية كثير من المؤرخين وأهل الأخبار[4]، ورجَع فيها بعضُهم إلى روايةٍ وجدها ابنُ الكلبي عند حمَّاد الراوِيَة[5]، والآخَرُون إلى روايةٍ عن أبي

---

(١) فقه اللغة: ١١.

(٢) ومن قبلُ زَعَمتِ المراجعُ الفارِسية أن «بختَ نصَّر: ٦٠٥ ـ ٥٦١ ق. م»، وهو أعظمُ ملوك الإمبراطورية البابلية الحديثة، كان مُرْزُباناً، أي والِياً أو قائدَ عسكرٍ، من قِبَلِ ملوكهم على العراق وما بين النهرين، مع أن الفُرس لم يَحْتَلُّوا بابلَ إلا في عهد قورش سنة (٥٣٨ ق. م). بعد وفاة بخت نصَّر بنحو ثلاثة وعشرين عاما! فليس عجيباً أن يجعلوا ملوك الحيرة، وعُمَان والبحرين عُمَّالاً لملوكهم... أنْظُرْ: مروج الذهب: ١/ ٢٥١ ـ ٢٥٢، والمعارف: ٦٥٢، وموسوعة تاريخ العالم: ١/ ٥٧، ٩٣.

(٣) الكامل: ١/ ٦٢١، والعقد الفريد: ٥/ ٢٢٤، ومعجم الأمثال: ٢/ ٥٢١، والمفصَّل: ٣/ ٥٢٧...

(٤) تاريخ الطبري: ٢/ ١٦٩ ـ ١٧١، والأغاني: ١٧/ ٢٣٧ ـ ٢٤٠، ومعجم البلدان: ٣/ ٤١٣، و ٥/ ٢٩١، والكامل: ١/ ٤٦٨، و ١/ ٦٢١، وزكريا القزويني ـ آثار البلاد وأخبار العباد: ٧٣، ولسان العرب: ٩/ ٣٣٦ (نطف)...

(٥) حمَّادُ بنُ سابور: أصله من الدَّيْلم، ومولده بالكوفة (٩٥ هـ) من أبٍ كان سَبِيّاً. يُعدُّ حمادٌ من أعْلَمِ الناس بأيام العرب وأشعارهم وأخبارهم وأنسابهم ولغاتهم، لكنه متَّهمٌ بالتزيدُّ والنَّحل. توفي سنة (١٥٥ هـ).

عبيدة[١]، وأُخرى عن المفضَّل[٢]... لكنها جميعاً جاءت مُتَبايِنةً، ليس فيها روايةٌ تُطابِق الأُخرى، يُحدِّثُ اضطرابُها وتَناقُضُ أخبارها بما دَخَلها من الوَضْع والتزيُّد، ولا سيما إذا عرفنا أن ابن الكلبي مُتَّهمٌ بالوَضْع والكذب واعتمادِ المراجع الفارسية دون غيرها[٣]، وأن أبا عبيدة اشتُهر بكراهته للعرب[٤].

ويتَّضِحُ الوضْعُ والتزيُّدُ في هذه الحكاية من التبايُنِ الشديدِ بين وقائعها عند أهل الأخبار كافةً، حتى ليَصْعُبَ على المحقِّق، مهما كان مُتأنِّياً، أن يجزمَ برأيٍ واحدٍ فيها، لكثرة ما أصابها من الاضطراب والتناقض والغُلُوّ، ولا سيما فيمن بعثَ القافلةَ، ومتى بُعِثَتْ، وما كانت تحملُه، ومَن أغار عليها من بني تميم، ومَنْ هو ذلك العاملُ الفارسيُّ على هَجَر، الذي لم يَرِدْ ذِكْرُهُ إلا في هذه الحكاية، من غير اتفاقٍ على إسمه، ومَن هو كسرى صاحبُ القافلة، أنو شروانَ أم حفيده أبرويز...

وعلى الرغم من كل ذلك، يمكنُ أن نَسْتخِلصَ من مختلف الروايات، أن قوافل ملوك فارس كانت تُرسَلُ من المدائن، لِتُباعَ في مواسم العرب،

---

(١) أبو عبيدة مُعمَّر بنُ المثنى: من أئمة العلم بالأدب واللغة. مَوْلدُه ووفاتُه بالبصرة (١١٠-٢٠٩ هـ). كان مَوْلىً لبني تَيم، وأبَواهُ من يهود فارس، فكان شعوبياً يُبغض العربَ، وصنَّفَ في مَثالبهم كُتُباً، فكرِهَهُ الناسُ، ولما مات لم يحضر جنازتَه أحد (بروكلمان ـ تاريخ الأدب العربي: ٢/ ١٤٢ ـ ١٤٣).

(٢) المفضَّل بنُ محمد الضبيّ: راويةٌ مُوَثَّق في روايته، علاَّمةٌ بالشعر والأدب وأيام العرب، من أهل الكوفة. توفي نحو سنة (١٧٨ هـ).

(٣) المفضَّل: ١/ ٧٧، ٨٨ ـ ٨٩، و٣/ ٣٠٤، ٣٠٦، والأغاني: ١٠/ ٤٠، ومصطفى صادق الرافعي ـ تاريخ آداب العرب: ١/ ٩٣.

(٤) كارل بروكلمان ـ تاريخ الأدب العربي: ٢/ ١٤٢ ـ ١٤٣.

ويُشتَرىٰ لهم بها كلُّ غالٍ ونفيسٍ، ممّا اشتُهِرت به بلادُ العرب من الغَلّات والمعادن والسِّلَع. . . وأن ملوك الحيرة كانوا يكِلُونَ أمرَ خُفَارتها إلى خُفَراءَ من قبائل ربيعة ومُضَر[1]، وكانت ربيعةُ بين العراق والبحرين واليمامة[2]، ومُضَرُ أهلَ الكثرة والغَلَبَةِ في نَجْدٍ والحجاز وتهامة[3]. وكانت تلك القوافلُ تَتَّخِذُ طريقَ التجارة الشرقيَّ تارةً، وهو يمرُّ باليمامة والبحرين، أو الطريقَ الغربيَّ تارةً أخرى، وهو يمرُّ بالحجاز[4]، وتحتاجُ لسلامتها، كغيرها من القوافل، إلى خُفَارةِ زعماءِ القبائل وجِوارِهم، وتخضعُ كذلك إلى أداءِ ضريبة المرور بمناطقهم. فكانت إذا خرجت من صنعاءَ، يخفرها بنو مُراد بن مَذْحِج[5]، ومنازلُهم بين صنعاء ونجران[6]، حتى يدفعوها إلى أرض اليمامة، فيخفرها بنو حنيفة حتى يدفعوها إلى بني تميم[7]، وكانت منازلُهم ممتدةً بين اليمامة والبحرين والعُذَيْب والحيرة[8]، فيخفرونها على طريق البحرين حتى تُدفَعَ إلى الحيرة، وتُجعل لهم على ذلك جُعَالةٌ كغيرهم. . .

وقيل في هذه الواقعة: إن «باذان» بعث من صنعاء إلى «كسرى أبرويز» قافلةً تحملُ مِسْكاً، وعَنْبراً، وجوهراً كثيراً، وسبائكَ فضَّةٍ، وثياباً وطُرَفاً من

---

(١) الأغاني: ١٧/ ٢٣٨.

(٢) الأعلام: ٣/ ١٧.

(٣) معجم قبائل العرب: ١١٠٧.

(٤) المفصَّل: ٣/ ٥٢٧.

(٥) الأغاني: ١٧/ ٢٣٧.

(٦) معجم قبائل العرب: ١٠٦٦.

(٧) الكامل: ١/ ٦٢١، ومعجم البلدان: ٥/ ٢٩٠، والأغاني: ١٧/ ٢٣٨.

(٨) نهاية الأرب: ١٨٨، ٢٨٥، ومعجم قبائل العرب: ١٢٦، ٥١٤ ـ ٥١٥، (غير أن صاحب المعجم أخطأ إذ حَسِبَ أن لتميمٍ ولداً اسمه: سعد، وإنما هو ابنُ زيد مناة بن تميم، ولعله نقل ذلك عن معجم البلدان: ٥/ ٢٩١).

صُنْع اليمن[١]، يَصْحَبُها أَسَاوِرَةُ الفُرس[٢]، ويَخْفُرها بنو مراد... فلما بَلَغتْ أرضَ بني حنيفة باليمامة، قال هَوْذَةُ بنُ عليّ للأساورة، وهو إذ ذاك صاحبُ اليمامة: انْظُروا الذي تجعلونه لبني تميم، فأَعْطُونيه، فأنا أكفيكم أمرَهم، وأسيرُ فيها معكم حتى تبلغوا مَأْمَنَكم. ثم خرج هوذةُ مع الأساورة بالقافلة من «حَجْرٍ»[٣]، حتى إذا صاروا إلى «نَطَاع» بين البحرين والأُبُلَّة[٤]، خرج إليهم بعضُ بني تميم، وقد علموا بما فَعلَ هوذةُ، فقاتلوهم حتى هزموهم، وقيل إنهم قتلوا عامّةَ الأساورة، وسلبوهم، وانتهبوا ما كان في القافلة، واقْتَسَمُوهُ، وأَسَرُوا هوذةَ، فاشترى نفسَهُ منهم بثلاث مئة بعير، فساروا معه إلى حَجْرِ اليمامة، وأخذوا منه فداءَهُ، ثم أطلقوه. وكان فيمن أغار على القافلة طائفةٌ من فرسان تميم، منهم صَعْصَعَةُ بنُ ناجِيَة المُجَاشِعيُّ، وكان نَصيبُه يومئذٍ وعاءً مملوءً بسبائك الفضة، ومنهم النَّطِفُ بنُ خَيْبَرِيّ اليربوعيُّ، وكان نصيبُهُ خُرْجاً كبيراً فيه جوهرٌ كثيرٌ، ظلَّ يُعطي منه يوماً حتى غابتِ الشمسُ ولم يَنْفَدْ، فضُرِب به المَثَلُ، فصاروا يقولون فيمن اغْتَنَى: أصاب كنزَ النَّطِف[٥]... ويزعم الأخباريون أن أبرويز لمّا علم بما أصابَ

---

(١) تاريخ الطبري: ٢/١٦٩، والأغاني: ١٧/٢٣٧، والعقد الفريد: ٥/٢٢٤، والكامل: ١/٤٦٨...

(٢) الأَسَاوِرةُ: ج أَسْوار، وهو القائدُ، الجيِّدُ الرَّمْي بالسهام، الثابتُ على ظهر الفَرَس.

(٣) حَجْر: قاعدةُ اليمامة، وأمُّ قُراها، وهي لبني حنيفة، وقد صُحِّفَتْ في الأغاني (١٧/٢٣٨ ـ ٢٣٩) إلى «هَجَر»، فأثْبَتَها الأفغاني في أسواق العرب (٢٤٣) كما وجدها، وهو غلطٌ، إذ ليس لبني حنيفة وهَوْذَةَ شيءٌ في هَجَر، وإنما هي قاعدةُ البحرين، وأهلُها من عبد القيس وتميم وبكر بن وائل.

(٤) معجم البلدان: ٥/٢٩١.

(٥) تاريخ الطبري: ٢/١٦٩، ولسان العرب: ٩/٣٣٦ (نطف)، ومجمع الأمثال: ٢/١٧٧، والمعارف: ٦١٢، والأعلام: ٨/٣٤.

قافلتَه، غضب غضباً شديداً، وأرسل إلى عامله بِهَجَر البحرين يأمرُهُ بالانتقام من بني تميم، وزعَمُوا أن عاملَ كسْرىٰ على البحرين إنما سُمِّيَ المُكَعْبِرَ، لأنه كان يقطعُ الأيدي والأرْجُلَ! واتفق أن قَدِمَتْ طائفةٌ من بني تميم بعد ذلك إلى هَجَر للامْتِيَارِ، وكانت السنةُ شديدةً، فاحتال المكَعْبِرُ حتى أدْخَلَهم حصْنَ المشقَّر، وأمرَ بغَلْق الباب، ثم قتلهم جميعاً، وأخذ الأموالَ، وسَبَى الذَّرارِيَ! ولكنْ، أضاف أهلُ الأخبار، صادف يومئذٍ عيدُ الفصح عند النصارى، وكان هوذةُ نصرانياً، فاسْتَوْهَبَ المكعْبِرَ مئةً منهم، فأطلقهم بعدما كسَاهم وأحْسَنَ إليهم[1]!

* * *

لا شك في أن الوَضْعَ واضحٌ من سِيَاق الكلام، وأن القصدَ منه إظهارُ الفُرس، بعد ذُلِّهم في يوم ذي قار، بمظهر القويّ البطَّاشِ المُسَيْطر، وإظهارُ بني تميم، وكانوا قاعدةً من أكبر قواعد العرب[2]، غُفْلاً، بُلْهاً، لا يَدْرُون ما يُبَيَّتُ لهم في أرضِهم، وإظهارُ هَوْذَةَ الحَنفيِّ، رَحيماً عَفُوّاً غَفُوراً لأنه على النصرانية! . وبعدما جعلوا المكعبرَ يقتلُ كلَّ مَن كان بالحِصْن، جعلوه يَهَبُ لِهَوْذةَ مِئةً ليُطلِقَهم في عيد الفصح! ومن العجيب أن يُنْسَى اسمُ رجُلٍ حكمَ إقليمَ البحرين (الأَحْسَاء) على سَعَتِه، وقطعَ الرؤوسَ والأيْديَ والأَرْجُلَ، وسبَى الذَّرَارِيَ، في زمنٍ وعَتْ ذاكرةُ الناس كلَّ الحوادث لقُرْبِ عهدها بظهور الإسلام، ويُذكرَ في الوقت نفسِهِ إسمُ باذانَ الذي لم يكن له حَوْلٌ ولا طَوْلٌ باليمن! والأكثر غرابةً أنهم جعلوا ما وقع إذ ذاك يوماً من أيام العرب، كان للفُرس على العرب، مع أنه لم يكن فيه قتالٌ بينهم، وإنما كان فيه غَدْرٌ

---

(١) الكامل: ١/٤٦٨، ٦٢١، وتاريخ الطبري: ٢/١٧١، ومعجم قبائل العرب: ١٢٧.
(٢) جمهرة أنساب العرب: ٢٠٧، والمفصَّل: ٤/٥٢٦.

وقتلٌ، والعربُ لا تُسمّي الغَدْرَ حرباً أو يوماً، ومن هنا يبدو أن الأمر كلَّه تكلُّفٌ وتَزَيُّدٌ لا أكثر، ولا سيما إذا عرفنا أن المكَعْبِرَ لقبٌ للمُعلّىٰ بن حَنَش العَبْديّ، وأنه كان عاملاً على البحرين للملك عمرو بن هند اللخميّ[1]، وليس لملوك فارس، وكان ملْكُه بين (٥٥٤ ـ ٥٦٩ م)، أي قبل أبرويز..

ولو فرضنا أن ذلك كلَّه كان صحيحاً، فما يهمُّنا منه أن قوافلَ ملوك فارسَ، كانت تخضعُ إلى ما كانت تلتزمُ به سائرُ القوافلِ، من أداءِ ضريبة المرور في بلاد العرب، وما كان هذا ليكون لو أن نفوذَ الفرس كان حقيقةً واقعةً في جزيرة العرب، ولا عبرةَ لما يُكثِرُ أهلُ الأخبار ذِكرَهُ، كما رأينا، عن مُصَاحَبة الأساوِرَة قوافلَ التجارة الفارسية، فهؤلاء القومُ ما كانوا يُخِيفُون أحداً في بوادي العرب وحَواضِرهم، وإنما العبرةُ في ذلك لما كانوا يلتزمون به من العهود، ويُؤَدُّونه من الأتاوات والهدايا والألطاف.

وصَفْوةُ الكلام أن قافلةَ أبرويز بنِ هرمز اتَّخَذَتْ في هذه الرحلةِ، طريق التجارة الشرقيّ[2]، وجرى انتهابُها في «نَطاع» بين البحرين والأُبُلَّة، أي في المنطقة التي جعلها الأفغاني تحت حُكم فارسَ، حينما زعم أنها «بَسَطتْ سلطانَها على سواحل الخليج الفارسي كله، وعلى سواحل بحر اليمن...»[3]، فأين هو ذلك السلطانُ ما دام أصحابُه عاجزينَ عن حماية قافلةٍ يكتنفُها قادتُهم، ويُجيرُها بعضُ العرب على كُرْهٍ من الآخرين؟ وإذا كان الفُرسُ أضْعَفَ من أن يحموا قافلةَ ملكهم، إلا إذا كفَلَها لهم سادةُ العرب وأشرافُهم، كلٌّ ضمنَ أرضه، ووفاقاً للنظام المعْهودِ في الخفارة والجِوار، فكيف يُصَدَّقُ أنهم كانوا يُوفِّرون الحماية لبعض أسواق العرب في الحيرة

---

(١) المفصّل: ٣/ ٢٤٤ ـ ٢٤٥، وشرح القصائد السبع: ١١٦.
(٢) المفصّل: ٣/ ٥٢٧.
(٣) أسواق العرب في الجاهلية والإسلام: ٢٥٤.

والبحرين وعُمان واليمن؟ مع أن التحقيق التاريخي لم يتوصَّل إلى أكثرَ من إشارة ضعيفةٍ غير موثَّقة، عن وجود قوةٍ للفُرس في عُمَان حين ظهور الإسلام[1]، ولعلَّها من اختراع الغُلاة الشعوبيين، كإشارةٍ أخرى مثلِها إلى أن البحرين كانت تخضعُ لحكم الفُرس، بينما كان حاكمها في الحقيقة رجلاً من العرب، على دين النصرانية[2]، هو المنذر بن سَاوَىٰ بن الأَخْنَس التميمي[3]، الذي زعموا أنه كان يحكمُها باسْمِ ملوك فارس، من غير دليل يؤكدُ ذلك[4]. وفي اعتقادي أن حماية دولة فارس لبعض أسواق العرب دعوى باطلة، وهي أقرب إلى الأساطير منها إلى الحقائق.

* * *

(١) المفصَّل: ٢/٦٤٧.

(٢) المرجع نفسه: ٢/٦٤٨.

(٣) السيرة النبوية لابن هشام: ٢/٦٠٧.

(٤) المفصَّل: ٤/٤٨٦، و ٢/٦٣٨ ـ ٦٣٩.

الفصل الخامس

طائفة الصعاليك

وهي التي كانت تعتمدُ الإغارةَ على الأغنياء وسيلةً إلى كسْبِ الرزق، وتُشَكِّلُ نَقْضاً لضوابط الأمن في مجتمعات العرب، ولا سيما في الطرُق المُؤدِّيَة إلى الأسواق الموسميّة، والمناطقِ التي اشتُهِرتْ بالخصب والثراءِ في البادية... ولم يكن في بلادٍ، كجزيرة العربِ، بُدٌّ من أن يكون بها فقراءُ يُغِيرون في زمن الجَدْبِ والشُّحِّ على الأغنياء، لما كان فيها من اختلافٍ في طبيعة الأرض، وتَفَاوُتٍ في الرزق، وتبايُنٍ بين طبقات المجتمع، ومن هنا نشأت طائفةُ الصعاليك.

المطلب الأول ـ الصَّعَاليكُ والتَّصَعْلُك:

الصُّعْلوكُ في اللغة هو الفقير، الذي لا مال له، ولا مَوْردَ رِزقٍ..، وقد تَصَعْلَكَ الرجلُ إذا كان كذلك... قال حاتمُ طيّيء:

غَنِينا زَماناً بالتَّصَعْلُكِ والغِنَى ... فَكُلاً سَقَانَاهُ بكأسَيْهما الدهرُ
فما زادنا بَغْياً على ذي قَرابةٍ ... غِنَانا، ولا أَزْرَىٰ بأحْسَابنا الفقرُ

أي: عِشْنا زماناً بالفقر والغِنَى. وكان عُرْوَةُ بن الوَرْد العَبْسيّ يُسمَّى عُروةَ الصعاليك. لأنه كان يجمعُ الفقراءَ في حَظِيرةٍ، فيرزقَهم مما يَغْنَم[1]... وكان

---

(١) لسان العرب: ١٠/ ٤٥٥ ـ ٤٥٦ (صعلك).

الناسُ إذا أجْدَبُوا في سنة شديدة، ارتحلوا يَسْعَوْن إلى الرزق، وتركوا في ديارهم المريضَ والكبير والضعيف، فكان عروةُ بنُ الورد يجمعُ أشْبَاهَ هؤلاءِ من الفقراء في أيام الشدَّة، ويتَّخِذُ لهم مواضِعَ يُؤْويهم إليها، ويقوم على أمورهم، ويُوفِّر لهم أسبابَ مَعِيشَتهم، فمن قَوِيَ منهم، أو بَرِىءَ من مرضه، خَرَجَ به معه فأغار وغنم، وجعل في الغنيمة نصيباً للباقين، حتى إذا أخْصَبَ الناسُ، وذهبت الشِدَّةُ، ألْحَقَ كلَّ رجُلٍ بأهله، وقَسَم له نصيبَهُ من الغنائم، إن كانت، بالعدل والمساواة، وربما عاد أحدُهم إلى أهله وقد اسْتَغْنى، ولذلك سُمِّيَ عروةَ الصعاليك[1]... ويُحكىٰ أن ناساً من بني عَبْس أجْدَبُوا في سنةٍ أصابتْهم، فأهلكتْ أموالهم، وأنْزَلَتْ بهم بُؤساً، وجوعاً شديداً، فأتَوْا عروةَ بنَ الورد، فجلسوا أمام بيته، فلمّا بصروا به، صَرَخُوا وقالوا: يا أبا الصعاليك أَغِثْنا! فَرَقَّ لهم وخرج بهم غازياً[2]... والمعنى في ذلك أنه كان أبا الفقراء، ومنه قولُهم في الأمثال: كلُّ صُعْلوكٍ جَوادٌ[3]، أي كلُّ فقيرٍ كريمٌ في طبعه، والأصلُ أن يكون الصعلوكُ من ذوي المروءة والنجدة والشهامة، يسعى في الأرض يطلبُ رِزْقَه ورِزْقَ غيره من الفقراء، يُغِيرُ على الأشِحَّاءِ البخلاءِ من الأغنياء، ويعفُّ عن الكرام منهم، بل يحافظُ عليهم وعلى أموالهم، ما داموا قد أَدَّوْا ما عليهم إلى الفقراء، فذلك ما تقتضيه المروءة[4]... والإغارةُ عنده ليست لِكَنْزِ المال، وإنما هي وسيلتُه إلى البذلِ والعَطاءِ واكتسابِ الحمْدِ. وقد كانت الإغارةُ يومئذٍ كالصيد، ومثلما كان صيدُ الطير والسَّمكِ حلالاً مُبَاحاً، كانت الإغارةُ من أجل توفير الرزق مُبَرَّرةً

---

(١) الأغاني: ٣/ ٧٥.

(٢) المرجع نفسه: ٣/ ٧٨.

(٣) مجمع الأمثال: ٢/ ١٣٨.

(٤) سيد حنفي ـ الفروسية العربية في العصر الجاهلي: ص ٨٣، (دار المعارف بمصر ١٩٦٠ م.

ما كانت ناجحة[1]، فإذا أخفقتْ فالويلُ للمُغِير. وقد بلغ من شهرة عروة بن الورد بالكرم والمروءة والإيثار، أن عبد الملك بن مروان قال يوماً: من زعم أن حاتماً أسْمَحُ الناس، فقد ظَلم عروةَ بنَ الورد! وقال: ما يَسرُّني أن أحداً من العرب وَلَدَني، ممَّن لم يَلِدْني، إلا عروةَ بنَ الورد لقوله:

إني امْرؤٌ عافي إنائي شِرْكةٌ وأنتَ امْرُؤٌ عافي إنَائِكَ واحِدُ
أُقَسِّمُ جسمي في جُسُومٍ كثيرةٍ وأحْسُو قراحَ الماءِ والماءُ باردُ[2]

وذُكر أيضاً أن معاوية بن أبي سفيان قال يوماً: لو كان لعروة ولدٌ لأحْببتُ أن أُصْهِرَ إليهم[3]...

كلُّ هذا من شأنه أن يدلَّ على أن التصَعْلُكَ في أصل معناهُ لم يكن يعني شيئاً غيرَ الفقر، مع الكرم والمروءةِ والنجدَةِ، والمساواة في الرزق والمعاش. أما الإغارة فليست من لوازم التصعلك، وإذا كان كلُّ صعلوكٍ فقيراً، فذلك لا يعني أن يكون بالضرورة لصّاً، أو قاطعَ طريق، أو مُغِيراً، وإن اسْتَعَانَ يوماً على الرزق بالغزو، ثم اسْتَغنَى، لم يَعُدْ إليه مرةً أخرى. كالذي كان من أمْرِ عبد الله بن جُدعان، سَيِّدِ بني تَيم بنِ مُرَّةَ في عصْره، فقد بدأ حياتَه على مذهب الصعاليك، وكان مُغِيراً فاتكاً، ما زال يجني الجناياتِ تُؤخَذُ بها عشيرتُه، وتحتملُها عنه حتى ضجرت منه، فنَفَاهُ أبوهُ، فخرج هائماً في شِعَابِ مكة، حتى أتى جبلاً رأى فيه شقّاً، فدخل منه، فإذا هو في غارٍ

(١) الصعلكة والفتوة: ٢٥، ١٠٤، ١١٢.

(٢) أراد أنه كريمٌ يُشاركه في طعامه كثير من الناس، بينما البخيلُ يأكلُ وحدَهُ من إنائه، وأراد أنه يُقَسِّمُ قُوتَ جِسْمِهِ في أجسام الفقراء، ويكتفي بالماء البارد، مُؤْثِراً لهم على نفسه بما عنده من الزاد.

(٣) الأغاني: ٣/ ٧٠ ـ ٧١.

كبيرٍ، وجَدَ فيه مقبرةً من مَقَابر ملوك بني جُرْهم، دُفِنَت معهم كنوزُهم من الذهب والفضة واللؤلؤ والياقوت، فأخذ منها قَدْرَ طاقته وحاجته، ثم خرج وعَلَّم الشقَّ بعلامةٍ حتى يرجعَ إليه كلما كان في حاجةٍ، وأرسل إلى أبيه من المال ما أرضاهُ به، وعاد إلى مكة، فأكرم أهلَهُ وعشيرتَه، وأطعم الناسَ على موائده، ووَاسَىٰ الفقراءَ والمحرومين، وأجار الخائفين، وأعْتَق العبيد، وحَمل الديونَ والمَغارم عن أصحابها، حتى ساد قومَه[1]. . . ولمّا تنادَى أشرافُ مكة إلى حلف الفُضول لإنصاف المظلومين، عُقِدَ في داره، وعلى مائدته، وكان فيما يبدو صاحبَ الرأي في دَعوة الحلفِ الناسَ إلى «التَّأَسِّي في المعاش»، أي إلى المساواة بين الأغنياء والفقراء[2]، وإنعاشِ حياة المحتاجين بفُضُول أموال القادرين، وذلك من فِعْل كِرام الصعاليك.

* * *

وإذا كان الفقرُ هو الأصل في الصعاليك، لكن الفقر جعل منهم غُزَاةً ولصوصاً وقُطَّاعَ طرُقٍ، اتخذوا الغَزْوَ والإغارةَ والسرقةَ نمطاً من أنماط الحياة، عَبَّروا به عن سُخْطِهم على المجتمع، وكراهَتِهم للشُحّ والأَشِحَّاءِ، وتمرُّدِهم على النظام القَبَلِيّ. ولذلك نلاحظ أنه كان في هذه الطائفة فئاتٌ كثيرةٌ مختلفة، لكل فئةٍ منها إسمٌ خاصٌّ بها، ولكن الفقر يجمعها كافةً في طائفة الصعاليك.

١ ـ فالبَعَابِعَة:

إسمٌ للصعاليك الَّذين لا مالَ لهم، ولا ضَيْعَة[3]. والضَّيْعَةُ الأرضُ

---

(١) الأبشيهي ـ عجائب المخلوقات: ٣٢، والمفصَّل: ٤/ ٩٤ ـ ٩٦.

(٢) الصعلكة والفتوة: ٤٨.

(٣) لسان العرب: ٨/ ١٧ (بَعَع).

المُغِلَّةُ، والحِرْفَةُ أو الصناعةُ. وإني أرى هذا تخريجاً، فالأصلُ في البَعْبَعَةِ التَّتَابُعُ في عَجَلةٍ، والفرارُ من الزَّحْفِ[1]، وهو حالُ الصعاليك في غاراتهم.

٢ ـ بنو الغَبْراء:

إسمٌ للصعاليك الَّذين يَفْتَرِشُونَ ترابَ الأرض[2]، ليس لهم وِطَاءٌ ولا غِطَاء، وقيل إنه اسمٌ للفقراء المجتمعين بلا تعارُفٍ، ومن لم يكن لهم قبائلُ يُعرفون بها[3].

٣ ـ الهُــلاَّك:

إسمٌ للصعاليك الَّذين يَنْتَابُون الناسَ ابتغاءَ المعروف، من سوء حالهم[4]، وفي أخبار عروة أنه خرج مع قوم من «هُلاَّكِ» عشيرته، في شتاء شديد، فوجد ناقتين، فنَحَر لهم إحداهما، وحَمَل متاعَهم وضُعَفاءهم على الأخرى، وجعل ينتقلُ بهم من مكان إلى آخَر[5].

٤ ـ الجُمَّــاعُ:

فريق من الصعاليك، كما يُفهم من خبرٍ ساقهُ ابنُ سعد، ذكر فيه أنه كان بجبل تهامة «جُمَّاعٌ» من قبائل كنانة، ومُزَيْنة، والحَكَم، والقارَةِ، ومَن اتَّبَعهم من العبيد، وكانوا قد غَصَبوا المارَّة، فلما ظهر الإسلام، وفَدَ على النبيّ وفدٌ منهم، فكتب لهم كتاباً، إن آمنوا فعَبْدُهم حُرٌّ... وما كان فيهم من دمٍ

---

(١) محيط المحيط: ٤٥ (بعع).
(٢) لسان العرب: ٥/٥ (غبر).
(٣) محيط المحيط: ٦٥٠.
(٤) لسان العرب: ١٠/٥٠٦ (هلك).
(٥) الأغاني: ٣/٧٦.

أصابوه، أو مالٍ اغتَصَبوه فهو لهم، وما كان لهم من دَيْنٍ في الناس رُدَّ إليهم[1]. فالجُمَّاعُ أفرادٌ من قبائلَ شَتَّى متفرِّقَة[2]، وعبيدٌ آبِقُونَ، تجمَّعُوا، وانضمَّ بعضُهم إلى بعضٍ، وأَنْشَؤوا عصاباتٍ تحصَّنتْ في جبل تهامة، وجعلوا يُغِيرون على الناس، ليُصِيبُوا منهم مغنماً[3]...

وعلى ذلك يُعَدُّون من الصعاليك، إذ لم يكن لأحدهم ولاءٌ إلى قبيلةٍ يحميه، أو يعتمدُ عليه، ولا مالٌ يعيشُ منه، ولا أرضٌ مُغِلَّةٌ، ولا حِرْفةٌ يستعين بها على الحياة. مثلهم في ذلك مثل «القُطَّاعِ»، وهم اللصوصُ يقطعون الطريق، ويُعارضون أبناءَ السبيل[4]، ويَغْصبونَهم ما قد يكون معهم من مال أو طعام.

* * *

وكان من الطبيعي أن يُوصَفَ الصعاليكُ عموماً بالقوة الجسديَّة الفائقة، إذ كان فيهم فُتَّاكٌ وفرسانٌ اشتُهِروا بالشجاعة والجرأة والإقدام على المكَارِهِ والصِّعَابِ، غير أنه كانت لبعضهم أوصافٌ خاصَّةٌ عُرِفوا بها، أشْهَرُها: الذُّؤْبانُ، والعَدَّاؤون.

١ ـ الـذُّؤْبـانُ:

لأنهم كالذئاب[5]، كانوا يُغِيرون على الناس بخُبْثٍ، وخَتْلٍ شديد،

---

(١) المعلم بطرس البستاني ـ الطبقات الكبرى: ١/ ٢٧٨.
(٢) لسان العرب: ٨/ ٥٦ (جمع).
(٣) المفصَّل: ٧/ ٤٦٧.
(٤) لسان العرب: ٨/ ٢٨٢ (قطع).
(٥) المرجع السابق: ١/ ٣٧٧ ـ ٣٧٨ (ذأب).

وقلّما أَخطَؤوا قصدهم في غاراتهم. والذَّأْبُ أيضاً: كثرةُ الحركة بالصُّعُودِ والنزول، والشدَّةُ، والسرعةُ في المسير[1]... وهذه في الحقيقة حالُ أصحابِ الغارات عادةً. ولمّا نَصح سيِّدُ بني شيبانَ الملكَ النعمانَ بن المنذر بالذهاب إلى المدائن للقاء كسرى أبرويز، قال له: «... فالموتُ خيرٌ من أن يَتَلعَّبَ بك صعاليكُ العرب، ويتَخطَّفَك ذِئابها»[2]، وهي إشارةٌ إلى مَقْدرتهم وقُوَّتهم ونفوذهم. ولمّا قَدِمَ مَعْبدُ بنُ زُرَارة التميميّ على عامر بن مالك، ليَفُكَّ أَسْرَ أخيه لَقِيط، طلب منه فِدْيةً ألفَ بعير، قال معبد: إن أبانا أوْصَانا ألاَّ نَزيدَ في الفداء على المِئَتيْن، لِئلاّ تطمعَ فينا «ذُؤْبانُ العرب»[3].

٢ ـ العَـدَّاؤُون:

لأنهم كانوا أشدَّ الناس عَدْوَاً، يَعْدُون على أَرْجُلهم، فلا تُدركهم الخيلُ. وقد حفظت لنا كتبُ الأخبار وقائعَ بعضهم، منهم: تَأَبَّطَ شَرَّاً، ثابتُ بنُ جابرِ الفَهميُّ المُضَرِيُّ، وكان صعلوكاً شاعراً فاتكاً جريئاً، قُتِل نحو سنة (٥٤٠ م)، ويُحكى أنه كان إذا جاع لم تَقمْ له قائمة، فكان ينظرُ إلى الظِبَاءِ فيَنْتَقي على نَظَرِهِ أسْمَنَها، ثم يجري خَلْفَهُ، فلا يَفُوتُه حتى يقعَ عليه، فيأخذه ويذبحه بسيفه، ثم يَشْوِيه فيأكله[4]... وقد بلغ من شِدَّة الصعاليك العَدَّائين في سرعة العَدْوِ أن ضَرَبت العربُ المثَلَ بجماعة منم، فقالوا: أعْدَىٰ من الشَّنْفَرَى[5]، وهو عمرو بنُ مالك الأزديُّ، شاعرٌ صُعلوكٌ، من فُتَّاك

---

(١) محيط المحيط: ٣٠٤ (ذأب).

(٢) الأغاني: ٢/١٠٥.

(٣) المرجع نفسه: ١١/١٢١ ـ ١٢٢.

(٤) الأعلام: ٢/٩٧، والأغاني: ٢١/١٤٦.

(٥) مجمع الأمثال: ١/٦٧٨.

العرب وعَدَّائيهم المشهورين، قيست قفزاتُه ليلة مقتله، نحو سنة (٥٢٥ م)، فكانت الواحدةُ منها قريباً من عشرين خطوة[١]. وقالوا أيضاً: أعْدَى من السُّلَيْكِ[٢]، وهو ابنُ عُمَير من بني زيد مناة بن تميم، أُمُّهُ أَمَةٌ سوداءُ، اسمُها سُلَكَة، فنُسِبَ إليها، وهو أحَدُ صعاليك العرب من الهُجَنَاءِ الأغْرِبَة، وكان أدلَّ الناس بالأرض، وأعْلَمَهم بمسالكها، وأشَدَّهم عَدْواً على رِجْليه، لا تَعْلَقُ به الخيلُ. وكان من أصحاب البأس والنجدة والشهامة، وكان لا يُغِير على قبائل مُضَر، لأنه مُضَرِيّ، وإنما يُغِير على اليمن، فإذا لم يُمْكنه ذلك أغار على بني ربيعة، قُتل نحو سنة (٦٠٥) م، وهو مَعْدودٌ من شعراء الجاهلية[٣].

ويُوصَفُ الصعاليكُ، على العموم، بأنهم كانوا أقوياءَ البُنْيَة، شجعاناً أَشِدَّاءَ، ذوي عَزائمَ ماضِيَةٍ، وقدرةٍ على الاحتمال كبيرةٍ، فكأن أحَدَهم أُعِدَّ إعْداداً طبيعياً للنهوض بأثقال الحياة التي خُلِق لها، أو وجد نفسَهُ فيها، فكانت سرعتُهم في الإغارة والغزو، وشِدَّتهم في الحركة والخَتْل والعَدْوِ على الأرْجُل، مظهراً من مظاهر القوة والمقدرة عندهم[٤].

* * *

المطلب الثاني ـ مادَّةُ الصعاليك:

إذا فَتَّشْنا في مجتمعات الجاهلية عن الفئات، التي أَمَدَّتْ عناصِرُها

---

(١) الأعلام: ٥/ ٨٥.

(٢) مجمع الأمثال: ١/ ٦٧٩.

(٣) الأغاني: ٢٠/ ٣٤٦ ـ ٣٤٧، والأعلام: ٣/ ١١٥.

(٤) الشعراء الصعاليك في العصر الجاهلي: ٣٨ ـ ٤٠.

طائفةَ الصعاليك بمُعْظم مادَّتها، وجدنا أنها لا تزيدُ على ثلاثٍ هي: خُلَعَاءُ القبائل، والشُّذَّاذُ: المُتَمرِّدونَ على قبائلهم، والهُجَناءُ أو الأَغْرِبةُ والعبيدُ الهاربون من أسْيَادهم... والجامعُ المشتركُ بين هؤلاء كافةً: الفقرُ، والكفرُ بالنظام الاجتماعي والاقتصادي، والتمرُّدُ عليه، والفَرارُ من الظلم والعُبوديَّة.

١ ـ خُلَعاءُ القبائل:

وهم الَّذين تَبرَّأَتْ منهم قبائلُهم، ونَفَتْهم عنها، لئلاّ تُؤْخَذَ بِجَرائِرِهم. وكانت القبيلةُ في الجاهلية وحدةً اجتماعيةً متماسكةً، يتضامَنُ أبناؤها، ويتعاهدون على النصْرة والإعانة، وأن يُؤخَذوا جميعاً بجناية واحدٍ منهم، أو حليفٍ لهم. وكان يقعُ أحياناً أن يظلَّ الرجلُ منهم يجني الجنايات، ويُؤخَذَ بها قومُه أو أولياؤه، حتى يُكلِّفَهم ما لا طاقةَ لهم به، ويُعرِّضَ مصالح القبيلة للأذى، فيَعْمدُون حينئذٍ إلى خَلْعِهِ من القبيلة، والبراءة منه ومن تَبِعَةِ أعماله، فلا يُؤخَذون بعدها بجناية يجنيها على أحد، ولا يُؤْخَذُ بجنايتهم، فكأنهم خَلَعُوا العَهْدَ أو الحِلْفَ الذي كانوا لَبِسُوهُ معه[1].

ويُشْتَرطُ في تَبرِئَةِ القبيلة من تَبِعَةِ أعمال الخليع، أن تُجري الخَلْعَ عَلانِيَةً، وتُشْهِدَ الآخَرين عليه. ولم يكن هنالك مَوْضعٌ للإعلان والإشْهاد، خيراً من مواسم الأسواق الكبرى، كسوق عكاظ، ومواسم الحجّ[2]... فكان أولياءُ الخليع يذهبون به غالباً إلى سوق عكاظ في موسمه، ويُشْهِدُون الناسَ على أنفُسِهم بخَلْعِهم إيَّاهُ، فلا يُؤخَذُون بعدُ بجريرته، ولا يُطالِبُون بجريرةٍ يجرُّها أحدٌ عليه[3]. وقد يبعثون بذلك مُنادِياً يطوفُ بمجامع الناس

---

(١) لسان العرب: ٨/ ٧٧ (خلع)، والشعراء الصعاليك في العصر الجاهلي: ٩٣.

(٢) المفصَّل: ٤/ ٤١١.

(٣) الأغاني: ١٤/ ١٣٧.

في المواسم، أو يكتبون به كتاباً توكيداً له[1]، فكأنّ الكتابَ إذ ذاك وثيقةٌ رسميةٌ لإثباتِ أمرِ الخَلْع، أو نَزْعِ «جِنْسيَّة القبيلة»[2] عن المخلوع. . . ويمضي الخليعُ بعدئذٍ هائماً في البوادي والقِفَار، ليس له سَنَدٌ، ولا اعتماد، غير كِنَانَتِه أو سيفه، ويعيش حياةً قاسيةً، لا يجدُ فيها مَن يُؤْويه أو يُعِينُه، فلا يلبث حتى ينضمَّ إلى طائفة الصعاليك مع أمثاله من خُلَعاء القبائل الأخرى، أو يُنْشِىءَ عصابةً تجعل همَّها الإغارةَ على الأغنيَاءِ، وانتهابَ أموالهم، كما كان من أمر قيس بن الحُدَادِيّة الخُزاعيّ[3]، فقد خَلَعتْه خزاعةُ بسوق عكاظ، بعدما جرَّ عليها ما لا طاقةَ لها بحمله، فألَّفَ عصابةً من الخلعاء والشذَّاذِ[5]، وجعل يُغِير بهم على الناس، وظلَّ كذلك حتى قُتل[4]. . . ولكن الخليعَ قد يجدُ أحياناً قبيلةً أخرى تَقْبلُ ولاءَهُ إليها، فتُحالِفُه وتُجِيرُه وتحميه، كالذي كان من أمر البَـرَّاضِ بن قيس، وكان فاتكاً مشهوراً، تحدَّثنا عنه في كلامنا على حرب الفجار، فقد خلعه قومُه بنو ضمرة، فحالَفَ بني الدُّئل، فما لبثوا أن خلعوه، فالْتَحق بقريشٍ فحالفتْه وأحْسَنَتْ جِوارَه، ثم هاجت بسببه حربُ الفِجَار[5].

على أن الخَلْعَ قد يكون أحياناً تدبيراً احْترازِيّاً، ولا يُسْهِم بذلك في طائفة الصعاليك، وإنما ينتهي بانقضاء الحاجة إليه، ويعودُ المخلوعُ إلى حِمَى قبيلته وجِوَارها. ومِثَالُ ذلك الاتفاقُ بين بني سَهْمٍ وبني مخزوم، في الجاهلية، على خَلْعِ كلٍّ من عمرو بن العاص السَّهْمي، وعمارة بن الوليد

---

(١) تاريخ التمدن الإسلامي: ٢/ ٢٩٩.
(٢) الشعراء الصعاليك في العصر الجاهلي: ٩٣.
(٣) الأغاني: ١٤/ ١٣٨.
(٤) الشعراء الصعاليك في العصر الجاهلي: ٩٦ ـ ٩٨.
(٥) الأغاني: ٢٢/ ٦٣ ـ ٦٤.

المخزوميّ، وكانا قد ذهبا في تجارةٍ إلى الحبشة، فاختصما في الطريق، فخافوا أن يَعْتديَ أحدُهما على الآخَر، فتُؤخَذ عشيرتُه بعُدْوانِهِ، ويهيجُ القتال بين العَشِيرتين، فتَبرَّأتْ كلُّ عشيرةٍ من صاحبها، ومما قد يجنيه من الجنايات في سفره، وبعثوا مُنادِياً طاف بأسواق مكة، مُعْلِناً قرار الخَلْع[1].

٢ ـ الشُّذَّاذ:

وهم أخْلاطٌ من قبائلَ شتَّى، أعْجَزَهم الفقرُ وأَضْجَرهم، فخرجوا عن قبائلهم، وتمرَّدُوا على نظامها، فدخل فريق منهم في طائفة الصعاليك، يُغيرون معهم لِيُوفِّروا مواردَ رزقٍ يعيشون منها، وكان فيهم ناسٌ من بني خثعم، وأسد بن خزيمة، وطيِّىء[2]، وهذيل[3]. وفريق كانوا يلتحقون بالملوك، صَنَائِعَ لهم[4]، يَصْحَبُونَهم، ويُقاتِلون دُونهم، وفي أخبار امرىء القيس بن حجر الكندي أنه كان «يَسيرُ في أحياء العرب، ومعه جماعةٌ من شُذَّاذِ العرب، أو شُذَّانِهم، وهم أخلاطٌ من قبائل طيّىء، وكلب، وبكر بن وائل»[5]، خرجوا من قبائلهم، ودخلوا في خدمة الملوك.

٣ ـ الأَغْرِبةُ والعبيدُ:

أغْرِبَةُ العربِ سُودَانُهم وهُجَناؤُهم الذين وَلَدتْهم إمَاءٌ غيرُ عربيات، وكان العربيُّ يكرهُ أن يكون له أولادٌ من أَمَتِهِ، ولا يَهْتمُّ لأمورهم، فلا يلبثُ

---

(١) الأغاني: ٩/٥٦.

(٢) الأزمنة والأمكنة: ٢/١٦٦.

(٣) الشعراء الصعاليك: ٥٦.

(٤) تاج العروس: ٩/٤٢٤، ولسان العرب: ٣/٤٩٤ (شذذ)، والأغاني: ٩/٨١، وشرح القصائد السبع: ٥.

(٥) الأغاني: ٩/٨٦، ٩١.

بعضُهم حتى ينضمَّ إلى الصعاليك، وقد اشتُهر منهم: السُّلَيْكُ بن سُلَكَة، والشَّنْفَرَىٰ، وتأبَّط شرّاً[1]... وقد شُبِّهَ هؤلاء بالأغْرِبَة في لونها الأسود. أمّا العبيد، فكان بعضُهم يفرُّ من أصحابه، فلا يجدُ لنفسه مَنْجاةً في الصحراء إلا بالإنضمام إلى طائفة الصعاليك.

* * *

المطلب الثالث ـ خَطَرُ الصعاليك:

سبق أن أشَرْتُ إلى خطر الصعاليك على الأمن، في غير موضع من كلامي على مجتمعات العرب، ثم في بعض أبحاث هذا الفصل، وذكرتُ أن غاراتهم كانت غالباً على حظائر الأنعام ومخازن الطعام عند الأحياء الموسِرَة من القبائل في بوادي العرب، أو على قوافل التجار في الممرَّات الجبلية والصحراوية، وذلك كلما لَمَسُوا من هؤلاء وأولئك غفلةً عن حماية أموالهم، أو عَجْزاً في خفَارتها. وكانوا يخرجون إلى الغارة فُرادَى أحياناً، وعصاباتٍ أحياناً أخرى، وكان أكثَرُهم يُغير على رِجْليه، وبعضُهم يُغِير على الخيْل[2]... وكان خطَرُهم مُنْصَبّاً على مناطق الخِصْب في البوادي، والمناطق المُحْدِقَةِ بطُرُق التجارة، والأسواقِ الموسميَّةِ الكبرى، كسوق عكاظ. فكانوا يرصدون التجارَ في مَقْدَمهم إليها، وفي مُنْصَرَفهم عنها، لعلَّهم يقدِرُون منهم على شيءٍ يغنمونه إن كانوا مُقَصِّرين في أسباب الاحْتِرازِ، وهو نادرُ الوقوع. أما أهلُ القُرىٰ فكانت لهم حصونٌ تحميهم، وتحفظُ مخازِنَ مِيرَتهم، وحظائرَ أموالهم من غارات الصعاليك[3]. وذكرتُ

---

(١) لسان العرب: ١/٦٤٦ (غرب)، والشعر والشعراء: ٢٥١، والشعراء الصعاليك: ٥٦.
(٢) الشعراء الصعاليك في العصر الجاهلي: ٥٠، ١٣٠.
(٣) المفصَّل: ٧/٤٥٨.

أيضاً أن تلك الغارات لا تُعَدُّ من الغزو إلا في مَعْناهُ اللغويّ، وهو الخروجُ إلى طلب المعاش، ولكنها في المُصْطَلَح الاجتماعي كانت غَدْراً، وسرقةً، وقطعاً للطرُق، يُقْتَلُ فاعِلُها، أو يُصْلَبُ، أو تُقْطَعُ يَدُه وفاقاً للجناية التي ارتكبها، لأنها ليست قتالاً شريفاً، ولا هي من معارك الثأر، وإنما من أعمال اللصوصية.

ولعلَّ منطقةَ جبالِ السَّرَاة، بين مكة والطائف وأولِ الطريق الصاعد إلى اليمن، شهدتْ أكبر عدد من صعاليك العرب[1]، فهي منطقة جبليةٌ مَنِيعةٌ، تقعُ بالقُرب من الطريق التجاري الذي يصلُ اليمنَ بالشام، وتُشْرِفُ على موقع مكةَ، حيث تقومُ ثلاثٌ من كُبْرِيَاتِ أسواق العرب الموسمية، وهي عكاظ ومجنة وذو المجاز، وتتوسَّطُ مناطقَ شديدةَ الخِصْب كالطائف وجنوبِ مكةَ، وهذا كلُّه مما يُغْري صعاليك العرب بالتجمُّع فيها، لأنها تُساعدهم على المباغتة، والإغارة على الهدف، فالانتهابِ، والفَرارِ بالغنيمة، والاختفاءِ في شِعَابِ الجبال وكُهوفها[2]... والباحثُ في أخبار الصعاليك يجدُ أنهم استهدفوا بغاراتهم مختلفَ مناطق الخصب في الجزيرة، فكانت لهم غارات على أرياف اليمن، ونجد، ويثرب، وبعض مناطق السراة بالحجاز، وتهامة[3]. وكان من الصعب تَتَبُّع آثارهم غالباً، أو اللحاقُ بهم، لما يعمدون إليه من أساليب الاحتيال، وما اشتُهروا به من سُرْعة العَدْوِ، ومتانة التركيب، والقدرة على المصاعب، والعلم بمسالك الصحارى والجبال.

ولكن العجيب أن المنطقة التي شَهِدتْ أكبر عددٍ من صعاليك العرب

---

1) الشعراء الصعاليك في العصر الجاهلي: ٧٨.
2) المرجع نفسه: ٨٠.
3) المرجع نفسه: ٧٦.

في الحجاز، كانت في الوقت نفسه تشهدُ ازدهارَ التجارة بمكة والطائف، وازدهارَ أسواق عكاظ ومجنَّة وذي المجاز، بشكل لم تعهدْ له مثيلاً في تاريخها القديم. وهو دليلٌ على أن المُبالغةَ في أَعْدادِ الصعاليك ودائرةِ نشاطهم كانت كبيرةً، وأن أسبابَ التَحوُّطِ والاحترازِ والخفارةِ كانت مُحْكَمةً وكثيرةً، مما فَوَّتَ على الصعاليك فُرَصَ تَقْويضِ ضَوابط الأمن كافةً عند العرب، ولا سيما في حَرَم الأسواق ومواسم الحجّ. وإذا حاولنا أن نَسْتقْرِىءَ الأخبار لِنعرفَ مقدارَهم في وقت من الأوقات، وجدنا أنهم في نحو القرن السادس الميلادي، وهو ذروةُ الإزدهار الاقتصاري، كانوا يُعَدُّون بالعشرات، ومُعْظمهم من العَدَّائين! وقد أحصى الأصمعيُّ ممن كان بالحجاز والسراة نحو ثلاثين صعلوكاً من العدَّائين، أكثَرُهم من بني فَهْم، ونحو أربعين من قبيلة هُذَيْل[1]. وفي أخبار عُروةِ أبي الصعاليك، وتأبَّط شرّاً، والشَّنْفَرَى، والسُّلَيْك، وهم من أشْهَرِ زعماء الصعاليك، أنهم كثيراً ما كانوا يُغِيرون فُرادَى، وقليلاً ما كان يَصْحَبُهم في غاراتهم رَجُلان أو ثلاثةٌ، وهو دليلٌ على قِلَّةِ أعدادهم في بلادٍ مترامية الأطراف كجزيرة العرب، ودليلٌ في الوقت نفسه على أن اتِّساعَ دائرة شُهْرتهم إنما كان بأسبابٍ أخرى، منها شجاعتُهم، وضُروبُ دَهائهم، وشِعرُهم الذي يحكي قصص بطولاتهم، وفلسفتُهم التي تميَّزُوا بها في العمل على العدل والمساواة. وقد كان فيهم شعراءُ فُصَحاءُ مُقَدَّمون، يدلُّ شعرهم على أنهم استبدلوا بالعصبية القَبليَّة عقيدةً أساسُها غزوُ البخلاء من المَيْسُورين، وتوزيعُ الغنائم بالعدل والمساواة على الفقراء المُعْسِرين، وكفُّ الأذى عن الأغنياء المُحْسِنين، وحمايةُ أرواحهم وأموالهم، وإذا لم يكن الصعلوك كذلك، كان صعلوكاً رديئاً

---

(١) الشعراء الصعاليك في العصر الجاهلي: ٧٨، ٨٠، ٨٤.

مَذْموماً من أصحابه، ومَرْفوضاً في مجتمعهم[1]. وكانوا ينطلقون في غاراتهم من فلسفةٍ ترى أن المجتمع الَّذي وُجِدوا فيه ظالمٌ لهم، وأن توزيعَ الثروة غيرُ عادل، وأن الأنعام من إبلٍ وبقر وأغنام، إنما هي من خَلْقِ الله للناس جميعاً، وليس من حقّ أحدٍ أن يختصَّ بها دون غيره، ولا سيما أن كثيراً ممن يملكون منها فوق حاجتهم، بُخَلاءُ، أشحَّاءُ، لا يستفيدون منها، ولا ينفعون بها أحداً، فلا بُدَّ من اعتمادِ القوة إذن وسيلةً إلى انتهاب هذه الأنعام، واغتنامها، وتوزيعها على الصعاليك الفقراء، لتوفير أسباب الحياة لهم جميعاً[2]. ولئن كان ذلك يُسمَّى لُصُوصيَّةً، لقد كان له في فلسفتهم ما يُبرِّرُهُ، فالخَلَّةُ تدعو إلى السَّلَّةِ، أي أن الفقر يبعثُ على السرقة[3].

وهنالك سببٌ آخَرُ وسَّع دائرةَ خطرهم، هو المبالغةُ التي يعمدُ إليها الدارسون، في الحديث عنهم! من ذلك على سبيل المثال أن مؤلِّف كتاب الشعراء الصعاليك، كان يتحدث عن الخفراء الذين يصحبون قوافل التجارة فقال: «ويدفعون عنها ذُؤْبانَ العرب، وصعاليكَ الأحياء، وأصحاب الغارات. . .»[4]، مع أنها جميعاً تدخل في اسم الصعاليك. وفي موضع آخر قال: «ويحدثنا الرواةُ أن لطائم النعمان، التي كان يبعثُ بها، كلَّ عامٍ، للتجارة في عكاظ، كان يعترضُها بعضُ بني كنانة فينتهبها»، وعَزَا قوله إلى ابن حبيب في المحبَّر، ثم علَّق عليه بقوله: «وليس من شك في أن لطائم النعمان كانت ضخمةً، كثيرةَ العدد والرجال»[5]، وذلك تعظيماً منه للجناية

(١) الشعراء الصعاليك في العصر الجاهلي: ٨٠، والصعلكة والفتوة: ٢٢، ٢٨.
(٢) الشعراء الصعاليك في العصر الجاهلي: ٤٤ ـ ٤٥، ٨٠.
(٣) مجمع الأمثال: ١/ ٣٣٥، ولسان العرب: ١١/ ٢١٥ (خلل).
(٤) الشعراء الصعاليك في العصر الجاهلي: ١٣٨.
(٥) المرجع نفسه: ١٤٣.

التي حَسِبَ أن الصعاليك كانوا يقومون بها، وردَّ سببَها إلى خَلَلٍ في التوازن الاقتصادي!... مع أن كلَّ ما قاله ابنُ حبيب هو: «وكان للنعمان لطيمةٌ يبعث بها كلَّ عام للتجارة إلى موسم عكاظ، فخرج النعمانُ فجلس للناس بالحيرة، وكانت عِيراتُ النعمان ولطائِمهُ، التي تُوافي سوقَ الموسم، إذا دخلتْ تهامة لم تُهَجْ، حتى قتل النعمانُ أخاً لِبَلْعَاءَ بن قيس الكناني، فجعل بلعاءُ يعترضُ لطائمه، فينتهِبُها، ففعل ذلك مرتين، فخاف النعمانُ على لطيمته، فقال يومئذٍ: مَن يُجيرُ هذه العِير؟»[1]... فالانتهابُ إذن وقع مَرَّتين لا أكثر، وكان انتقاماً لقتل النعمان رجُلاً من بني كنانة، وبلعاءُ لم يكن من الصعاليك، وإنما كان، كما ذكرتُ في حديثي عن الجوار والخفارة، سيِّدَ قومه، وفارِسَهم، وشاعِرَهم! ولو أن الباحثَ الكريم كان أكثرَ دِقَّةً في اختيار تعابيره، مُتأنّياً في إطلاق أحكامه، لما توهَّم أن الانتهاب كان من فعل الصعاليك، كانوا يقومون به كلَّ عامٍ بسبب الخَلَل الاقتصادي، وما في قافلة النعمان من المُغْرِيَات.

والواقع أن خطر الصعاليك على الأمن في مجتمعات العرب لم يكن يتجاوزُ الباديةَ، وبعضَ الطرُق الجبلية أو الصحراوية. أما في مواسم الأسواق فلم يُعرفْ لهم خطرٌ قطُّ، لأن شؤون الأمن فيها كانت مُحْكَمةً بعدَدٍ كافٍ من الضوابط التي تحدَّثتُ عنها في هذا الفصل، كوقوع السوق في أرض مملكة، أو بجوار إحدى القبائل، أو قيامها في حمى الحرمات الدينية وغيرها، وقيامِ الذادة المحرِّمين بحماية الناس فيها... على أن خطر الصعاليك لم يكن مطلقاً من كل قيد، وقد لاحظنا في أخبارهم ما يؤكد أنهم كانوا يُعظمون الشهورَ المحرَّمةَ، ويَطمئِنُّون إلى ما كانت تُشِيعهُ من السلام، ويَكفُّون، أو

---

(١) المحبَّر: ١٩٥ ـ ١٩٦.

يكفُّ معظمُهم عن الفتك والغارة فيها، وينتهزونها للتنقُّل بحرية من غير أن يَعْرِضَ لهم أحدٌ، ولو كان مَوْتُوراً منهم. وكانوا يُعظِّمون كذلك الأماكنَ المحرَّمة، ويُراعُون ما اتَّصل بها من التقاليد الدينية، ويحجُّون إلى الكعبة، ويحترمون زُوَّارها، ويكفُّون أذاهم عنهم، حتى في أشهُر الحِلّ، إذا كان مع أحدهم ما يُثبت أنه كان في الكعبة. وهذا لا يمنع أن يكون فريقٌ منهم ربما أَحَلَّ الشهور المحرَّمة، لكنه لم يثبتْ أن أحدهم حاول أن يُحِلَّ حُرْمَةَ الأماكن المقدَّسة... ولعلَّ ذلك كان تديُّناً منهم، وإعلاناً في الوقت ذاته أن كُفْرهم إنما هو بالنظام الاجتماعي والاقتصادي لا أكثر...

* * *

وفي ختام هذا الكتاب، يمكن أن نُقرِّرَ باطمئنان أن القواعد الضرورية المطلوبة لتوفير الأمن في حواضر بلاد العرب، وفي مواسم الأسواق والعبادة، وطُرُق التجارة، كانت مُتَوافرةً بأشكالٍ وضوابطَ مختلفة، أَهمُّها: الحرماتُ الدينيةُ، والأحلافُ والمواثيقُ، وأحكامُ الجِوار والخفارة، وكثيرٌ من التقاليد المرْعِيَّة.. ولو لم يكن الناسُ الَّذين كانوا يقصدونها يومئذٍ للتجارة أو العبادة، آمِنينَ فيها على أنفُسِهم وأموالهم، مُطْمئنيّنَ إلى سلامتهم في السَّفَر والإقامة، لما انعقدت مواسِمُ، ولا ازدهرتْ تجارةٌ، ولا رحلَ إنسانٌ من أهله إلى أيّ مكان. أما نواقضُ الأمن الدائمةُ والموقَّتةُ، من غزوٍ أو إغارةٍ، فلم تكن غير شذوذٍ عن القواعد، في حوادثَ محدودةٍ، يقعُ مثلُها، أو أكثر منها في كل زمانٍ ومكان، حتى في الدول المتقدِّمة، فلا يجوز القياسُ عليها، أو اتخاذُها معياراً لما كانت عليه حالُ الأمن في بلاد العرب منذ أكثرَ من خمسة عشَرَ قرناً، والتغافُل عن القواعد الثابتة.

ثَبَتُ المَراجِع

١ ـ آثار البلاد وأخبار العباد:
زكريا بن محمد الأنصاريُّ القزوينيُّ ـ طبعة فردينان وستنفليد ـ ليدن (١٨٤٨ م)، نسخة محفوظة بمكتبة الجامعة الأميركية في بيروت.

٢ ـ ابن خلدون ـ حياته وتراثه الفكري:
محمد عبد الله عنان ـ الطبعة الثانية (١٩٥٣ م)، القاهرة.

٣ ـ إبراهيم أبو الأنبياء:
عباس محمود العقاد ـ طبعة دار الهلال بمصر.

٤ ـ أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار:
أبو الوليد محمد بن عبد الله الأزرقي ـ طبعة دار الأندلس (١٣٨٥ هـ ـ ١٩٦٥ م)، بيروت، عن نسخة حقَّقها ونشرها بمكة رشدي الصالح ملحس، سنة (١٣٥٢ هـ ـ ١٩٣٣ م).

٥ ـ الأزمنة والأمكنة:
الشيخ أبو علي، أحمد بن محمد المرزوقي الأصفهاني ـ مطبعة دائرة المعارف بحيدر أباد الدكن (١٣٣٢ هـ) الهند.

٦ ـ أسباب نزول القرآن:
أبو الحسن، علي بن أحمد الواحدي ـ طبعة دار الكتب العلمية (١٩٩١ م)، بيروت.

٧ ـ الإسلام ومستقبل الحضارة:
د. صبحي الصالح ـ دار الشورى، بيروت (١٩٨٢ م)، الطبعة الأولى.

٨ ـ أسواق العرب في الجاهلية والإسلام:
سعيد الأفغاني ـ دار الفكر، الطبعة الثانية (١٣٧٩ هـ ـ ١٩٦٠ م) دمشق.

٩ ـ الإصابة في تمييز الصحابة:
ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل، أحمد شهاب الدين بن علي ـ وفي حاشيته: الإستيعاب في أسماء الأصحاب، للقرطبي المالكي ـ دار الكتاب العربي ـ بيروت.

١٠ ـ إصلاح المنطق:
ابن السِكِّيت، أبو يوسف، يعقوب بن إسحاق ـ تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون ـ دار المعارف بمصر (١٩٥٦ م).

١١ ـ الأصمعيّات:
أبو سعيد، عبد الملك بن قُرَيْب الأصمعي ـ تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون ـ دار المعارف بمصر (١٩٦٤ م).

١٢ ـ الأعلام:
خير الدين الزركلي ـ دار العلم للملايين ـ بيروت (١٩٧٩ م).

١٣ ـ الأغاني:
أبو الفرج، علي بن الحسين الأصفهاني ـ

دار الثقافة ـ بيروت (١٩٥٧ م).

١٤ ـ **الإفصاح في فقه اللغة:**
عبد الفتاح الصعيدي وحسين يوسف موسى ـ دار الكتب المصرية (١٩٢٩ م).

١٥ ـ **الإمتاع والمؤانسة:**
أبو حيَّان التوحيدي، علي بن محمد. نشرة أحمد أمين وأحمد الزين بالقاهرة (١٩٣٩ ـ ١٩٤٤ م)، منشورات دار مكتبة الحياة ـ بيروت.

١٦ ـ **أنساب الأشراف:**
أحمد بن يحيى البلاذري ـ الجزء الأول، تحقيق د. محمد حميد الله. دار المعارف ومعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية، القاهرة (١٩٥٩ م).

١٧ ـ **أيام العرب في الجاهلية:**
محمد أحمد جاد المولى، وعلي البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم ـ المكتبة العصرية ـ بيروت وصيدا، عن طبعة (١٩٤٢ م).

١٨ ـ **البخلاء:**
أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ـ تحقيق د. طه الحاجري ـ دار المعارف بمصر (١٩٥٨ م).

١٩ ـ **البدو والبادية:**
د. جبرائيل سليمان جبور ـ الطبعة الأولى (١٩٨٨ م)، دار العلم للملايين، بيروت.

٢٠ ـ **البيان والتبيين:**
أبو عثمان، عمرو بن بحر الجاحظ ـ المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة (١٩٣٢)، تحقيق حسن السندوبي.

٢١ ـ **تاريخ آداب العرب:**
مصطفى صادق الرافعي ـ طبعة مصر.

٢٢ ـ **تاريخ الأدب العربي:**
كارل بروكلمان ـ دار المعارف بمصر، الطبعة الثانية (١٩٦٨)، ترجمة د. عبد الحليم النجار (الأجزاء: ١ و٢ و٣).

٢٣ ـ **تاريخ الأمم الإسلامية:**
الشيخ محمد الخضري ـ محاضرات (الدولة الأموية) ـ المكتبة التجارية الكبرى بمصر (١٩٦٩).

٢٤ ـ **تاريخ الأمم القديمة:**
أنور الرفاعي ـ المطبعة الهاشمية بدمشق (١٩٤٨ م).

٢٥ ـ **تاريخ أوروبا في العصور الوسطى:**
هـ.ا.ل. فِشر ـ تعريب محمد مصطفى زيادة والسيد الباز العريني ـ دار المعارف بمصر (١٩٥٠ م).

٢٦ ـ **تاريخ التمدن الإسلامي:**
جرجي زيدان ـ منشورات دار مكتبة الحياة ـ بيروت.

٢٧ ـ **تاريخ الجنس العربي:**
محمد عزة دروزة ـ المكتبة العصرية (صيدا ـ بيروت)، طبعة (١٩٥٩ م).

٢٨ ـ **تاريخ سورية ولبنان وفلسطين:**
د. فيليب حتي ـ ترجمة د. جورج حداد وعبد الكريم رافق ـ دار الثقافة (١٩٥٨ م) بيروت.

٢٩ ـ تاريخ الشرق الأدنى القديم:
د. أبـو المحـاسـن عصفـور ـ دار النهضـة العربية (١٩٨٤ م) بيروت.

٣٠ ـ تاريخ الشعوب الإسلامية:
كارل بروكلمان ـ ترجمة نبيه أمين فارس ومنيـر البعلبكـي ـ دار العلـم للمـلاييـن (١٩٧٩ م) بيروت.

٣١ ـ تاريخ الطبري:
أبـو جعفـر، محمـد بـن جـريـر الطبـري ـ تحقيـق محمـد أبـو الفضـل إبـراهيـم ـ دار المعارف (١٩٦٠ م) القاهرة.

٣٢ ـ تاريخ العرب:
د. فيليب حتي، وإدْوَرْد جرجي وجبرائيل جبور ـ دار غندور (١٩٨٦ م) بيروت.

٣٣ ـ تاريخ الكعبة:
د. علي حسني الخربوطلي ـ دار الجيل (١٩٧٦ م) بيروت.

٣٤ ـ تاريخ اليعقوبي:
ابـنُ واضـح، أبـو يعقـوب، أحمـد بـن إسحـاق ـ دار بيـروت (١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠ م).

٣٥ ـ تفسير القرآن العظيم:
الإمـام عمـاد الـديـن، أبـو الفـداء، إسمـاعيـل بـن كثيـر الـدمشقـي ـ دار الأندلس ـ بيروت.

٣٠ ـ تفسير القرآن الكريم:
محمـد محمـود حمـزة، حسـن علـوان، محمـد أحمـد بـرانـق ـ دار ا لمعـارف (١٩٥٨ م) مصر ـ القاهرة.

٣٧ ـ جمهرة أنساب العرب:
ابن حزم، أبو محمد، علي بن أحمد ـ تحقيق وتعليق عبد السلام محمد هارون ـ دار المعارف بمصر (١٩٦٢ م).

٣٨ ـ حسان بن ثابت:
د. محمـد طـاهـر درويـش ـ دار المعـارف بمصر.

٣٩ ـ حضارات العالم في العصور القديمة:
منير البعلبكي ورفاقه ـ دار العلم للملايين (١٩٨٤) بيروت.

٤٠ ـ حياة المسيح:
عباس محمود العقاد ـ دار الهلال بمصر.

٤١ ـ الحيوان:
أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ـ طبعة وزارة الثقافة والإرشاد القومي بدمشق (١٩٧٩ م).

٤٢ ـ دراسات عن مقدمة ابن خلدون:
ساطع الحصري ـ دار العلـم للمـلاييـن، بيروت.

٤٣ ـ دراسات في فقه اللغة:
د. صبحي الصالح ـ دار العلم للملايين، الطبعة التاسعة (١٩٨١ م) بيروت.

٤٤ ـ السيرة النبويَّة:
ابـنُ هشـام، محمـد بـن عبـد الملـك المعـافـري ـ تحقيـق مصطفـى السقـا، وإبراهيم الأبياري، وعبد الحفيظ شلبي ـ دار الكنوز الأدبية.

٤٥ ـ السيرة النبويَّة:
أبو الحسن، علي الندوي ـ دار الشروق،

الطبعة السابعة (١٩٨٧ م) جُدَّة ـ بيروت.

٤٦ ـ **شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات:**
أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري ـ تحقيق عبد السلام محمد هارون ـ دار المعارف بمصر (١٩٦٣ م).

٤٧ ـ **الشعر والشعراء:**
ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم ـ تحقيق أحمد محمد شاكر ـ دار المعارف بمصر (١٩٦٦ م).

٤٨ ـ **الشعراء الصعاليك في العصر الجاهلي:**
د. يوسف خليف ـ دار المعارف بمصر (١٩٥٩ م) الطبعة الأولى.

٤٩ ـ **صبح الأعشى في صناعة الإنشا:**
القلقشندي، أبو العباس أحمد بن علي ـ دار الكتب العلمية، بيروت (١٩٨٧ م).

٥٠ ـ **الصعلكة والفتوّة:**
د. أحمد أمين ـ دار المعارف بمصر (١٩٥٢ م).

٥١ ـ **الطبقات الكبرى:**
محمد بن سعد بن منيع الزهري ـ دار صادر، بيروت (١٩٦٨ م).

٥٢ ـ **عجائب المخلوقات وغرائب الموجودات:**
زكريا القزويني ـ دار الآفاق الجديدة، الطبعة الأولى، بيروت (١٩٧٣ م).

٥٣ ـ **العرب في التاريخ:**
برنارد لويس ـ ترجمة نبيه أمين فارس ومحمود يوسف زايد، دار العلم للملايين (١٩٥٤) بيروت.

٥٤ ـ **العرب قبل الإسلام:**
جرجي زيدان ـ دار مكتبة الحياة، بيروت (١٩٧٩).

٥٥ ـ **العصور القديمة:**
جيمس هنري برستد ـ ترجمة داود قربان، مؤسسة عز الدين ـ بيروت (١٩٨٣ م).

٥٦ ـ **العقد الفريد:**
ابن عبد ربه، أحمد بن محمد الأندلسي ـ شرح أحمد أمين وأحمد الزين وإبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي ـ لبنان (١٩٨٢ م).

٥٧ ـ **فتوح الشام:**
الواقدي، أبو عبد الله محمد ـ مطبعة شقرون بمصر (١٣٤٧ هـ).

٥٨ ـ **فجر الإسلام:**
د. أحمد أمين ـ مكتبة النهضة المصرية (١٩٦١ م) القاهرة.

٥٩ ـ **الفروسية العربية في العصر الجاهلي:**
سيد حنفي ـ دار المعارف بمصر ـ (١٩٦٠ م).

٦٠ ـ **فقه اللغة:**
الإمام أبو منصور إسماعيل الثعالبي ـ دار الكتب العلمية، بيروت.

٦١ ـ **القيان والغناء في العصر الجاهلي:**
د. ناصر الدين الأسد ـ دار المعارف بمصر (١٩٦٨ م).

٦٢ ـ **قيم جديدة للأدب العربي:**
د. عائشة عبد الرحمن ـ دار المعارف بمصر (١٩٧٠ م).

٦٣ ـ **الكامل في التاريخ:**
ابن الأثير، أبو الحسن علي بن محمد ـ دار صادر ـ بيروت (١٩٧٩ م).

٦٤ ـ **كلمات القرآن: تفسير وبيان.**
الشيخ حسنين محمد مخلوف ـ دار المطبوعات الحديثة ـ جُدَّة (١٩٥٦ م).

٦٥ ـ **لسان العرب:**
ابن منظور الأفريقي المصري، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ـ دار صادر ـ بيروت.

٦٦ ـ **مجلة عالم الفكر** ـ وزارة الإعلام في الكويت ـ المجلد الثاني ـ العددان الثالث (١٩٧١ م) والرابع (١٩٧٢ م) (لغات الشرق الأدنى القديم) ـ د. عبد الحميد زايد ـ (٧٨٥ ـ ١١٦٦).

٦٧ ـ **مجلة قافلة الزيت** ـ جُدَّة (ذو الحجة ١٣٩٠) ـ في رحاب البيت العتيق.

٦٨ ـ **مجلة الكتاب** ـ دار المعارف بمصر (المجلد: ١١، لعام ١٩٥٢) ـ ابن خلدون والعرب: سلامة موسى.

٦٩ ـ **مجمع الأمثال:**
الميداني أبو الفضل أحمد بن محمد النيسابوري ـ دار مكتبة الحياة، بيروت (١٩٦١).

٧٠ ـ **مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبويّ والخلافة الراشدة:**
د. محمد حميد الله ـ لجنة التأليف والترجمة والنشر بمصر (١٩٥٦ م).

٧١ ـ **المحبَّر:**
أبو جعفر، محمد بن حبيب البغدادي ـ دار الآفاق الجديدة، بيروت، عن نسخة مطبعة حيدر أباد الدكن (١٣٦١ هـ ـ ١٩٤٢ م) تحقيق د. إيلزة ليختن شتيتر، ومراجعة د. محمد حميد الله.

٧٢ ـ **المختصر في أخبار البشر:**
أبو الفداء، الملك المؤيَّد عماد الدين إسماعيل ـ المطبعة الحسينية المصرية ـ الطبعة الأولى (١٣٢٥ هـ).

٧٣ ـ **مروج الذهب ومعادن الجوهر:**
المسعودي، أبو الحسن علي بن الحسين ـ دار الأندلس، بيروت (١٩٧٨ م).

٧٤ ـ **مصادر الشعر الجاهلي:**
د. ناصر الدين الأسد ـ دار المعارف بمصر (١٩٥٦ م).

٧٥ ـ **مطلع النور:**
عباس محمود العقاد ـ دار الهلال بمصر.

٧٦ ـ **المعارف:**
ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم ـ تحقيق د. ثروت عكاشة ـ دار المعارف بمصر (١٩٦٩).

٧٧ ـ **معجم ألفاظ القرآن الكريم:**
مجمع اللغة العربية بمصر ـ دار الشروق، القاهرة وبيروت (١٤٠١ هـ ـ ١٩٨١ م).

٧٨ ـ **معجم البلدان:**
أبو عبد الله، شهاب الدين ياقوت بن عبد الله الحموي ـ دار صادر، بيروت (١٩٧٧ م).

٧٩ ـ **معجم تاج العروس من جواهر القاموس:**
محمد مرتضى الزبيدي ـ طبعة مصر بالمطبعة الخيرية (١٣٠٦ هـ)، وطبعة الكويت.

٨٠ ـ **المعجم الذهبي، عربي ـ فارسي:**
د. محمد التونجي. دمشق (١٩٩٣ م).

٨١ ـ **معجم قبائل العرب:**
عمر رضا كحالة ـ مؤسسة الرسالة، بيروت (١٩٧٨ م).

٨٢ ـ **معجم محيط المحيط:**
المعلم بطرس البستاني ـ مكتبة لبنان، بيروت (١٩٧٧ م).

٨٣ ـ **معجم المورد:**
منير البعلبكي ـ دار العلم للملايين ـ بيروت (١٩٧١ م).

٨٤ ـ **المفصَّل في تاريخ العرب قبل الإسلام:**
د. جواد علي ـ دار العلم للملايين في بيروت ومكتبة النهضة ببغداد (١٩٧٨ م).

٨٥ ـ **المفضَّليات:**
المفضَّل الضبِّي ـ تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون ـ دار المعارف بمصر (١٩٦٤ م).

٨٦ ـ **مقدمة ابن خلدون:**
ابن خلدون ـ المكتبة التجارية الكبرى بمصر.

٨٧ ـ **مقدمة القصيدة العربية في العصر الجاهلي:**
د. حسين عطوان ـ دار المعارف بمصر (١٩٧٠ م).

٨٨ ـ **المنجد في الأدب والعلوم:**
فردينان توتال ـ المطبعة الكاثوليكية ـ بيروت.

٨٩ ـ **موسوعة تاريخ العالم:**
وليم لانجر ـ الترجمة العربية ـ مكتبة النهضة بمصر.

٩٠ ـ **موقع عكاظ:**
د. عبد الوهاب عزام، وحمد الجاسر، ومحمد بن بليهد ـ دار المعارف بمصر (١٩٥٠ م).

٩١ ـ **نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب:**
القلقشندي، أبو العباس أحمد بن علي ـ تحقيق إبراهيم الأبياري ـ دار الكتب الإسلامية بالقاهرة وبيروت، الطبعة الثانية (١٩٨٠ م).

* * *

فهرس الأعلام(*)

(*) لم نأخذ في الاعتبار عند ترتيب الفهارس كلمات: إبن، أبو، بنو، آل، بل اعتمدنا أوّلَ حرفٍ بعدها، فبَنُو تَغْلِب مثلاً تجدها في تَغْلب، وإبن الأثير تجدها في الأثير، وأبو بكر تجدُها في بكر، وهكذا...

(ن)

(هـ)

* * *

فهرس المطالب الاجتماعية والتاريخية واللغة والأمثال

(أ)

(ب)

(ت)

(ج)

* * *

فهرس القبائل والأمم والجماعات

* * *

فهرس الأمكنة والبُلدان